



# كتاب

مرشد الحيران الى معرفة احوال الانسان

في المعلومات الشرعية على مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان  
ملائما لعرف الديار المصرية وسائر الامم الاسلامية  
لمؤلفه المغفور له (محمد قدير باشا)



قررت نظارة المعارف العمومية بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٠ غفر له  
لزوم طبع هذا الكتاب واستعماله بالمدارس الاميرية  
وذلك بعد تصديق اللجنة المشكلة من حضرة الاستاذ الفاضل مفتي الديار المصرية  
وحضرة الشيخ حسونه التوازي مدرّس الشريعة الاسلامية بمدرستي دارالعلوم والحقوق  
كما يعلم من صور المكاتبات التي جرت بشأن ذلك المندرجة في أول هذا الكتاب

1963

(حقوق الطبع محفوظة لنظارة المعارف العمومية)

(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الاميرية ببولاق مصر المحمية

سنة ١٣٠٨ هجرية

١٨٩١ افرنجيه



صور

المكتبات التي جرت بين نظارة المعارف العمومية  
وحضرة الاستاذ الفاضل مفتي الديار المصرية

بشأن

كتاب مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان  
في المعاملات الشرعية

تأليف

المرحوم محمد قدرى باشا

---

(صورة افادة محررة من نظارة المعارف لحضرة الاستاذ مفتى الديار المصرية)  
( بتاريخ ٢ نوفمبر سنة ١٨٨٩ )

ان وريثة المرحوم محمد قدري باشا قدموا لهذا الطرف من مؤلفات المرحوم كتابا في المعاملات سماه المؤلف مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان وهو مجمل على أحكام على مذهب أبي حنيفة مرتب كترتيب القوانين وثلاث مسودات من تأليفه في كتاب الوقف ونظرا لأن علم الشريعة الاسلامية جاز تدريسه بالمدارس قد حصلت المشافهة مع دولتنا فقدم رئيس مجلس النظر في شأن شراء هذه المؤلفات وقد أشار دولته بعدم المانع من ذلك متى صدقتم حضرتكم عليها ولهذا كتب حضرة الشيخ حسونه النواوى مدرس الشريعة بالمدارس بأن يتوجه لطرف حضرتكم ومعه هذه المؤلفات فالامل انه بحضوره يصير اطلاع حضرتكم عليها وقرائتها مع حضرتكم والتكريم بالافادة عما يترأى لفصيلتكم فيها حتى اذا تصدق عليها يجرى اللازم عنها للاقتناع بها في التدريس افندم ٢٤ ربيع أول سنة ١٣٠٧ ( ٢ نوفمبر سنة ١٨٨٩ )  
ناظر المعارف غير رسمي  
( ختم ) على مبارك

( صورة الشرح الوارد من حضرة الاستاذ مفتى الديار المصرية لنظارة المعارف )  
( في ١٩ مارس سنة ١٨٩٠ غرة ٢٣٢ ساير )

بناء على ما ورد بكتابة سعادتكم عيने لهذا الطرف بتاريخ ٩ ربيع الأول سنة ١٣٠٧ ( ٢ نوفمبر سنة ١٨٨٩ ) غير رسمي المتضمنة ان وريثة المرحوم محمد قدري باشا قدموا لنظارة المعارف من مؤلفات المرحوم كتابا في المعاملات سماه المؤلف مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان على مذهب أبي حنيفة النعمان مرتب كترتيب القوانين وثلاث مسودات من تأليفه في كتاب الوقف وقد أرسلت تلك المؤلفات لهذا الطرف للاطلاع عليها والافادة بما يترأى فيها الاجراء اللازم الى آخر ما توضح بالافادة عيने قد صار الاطلاع على مرشد الحيران المذكور وجرى تغيير واصلاح ما يلزم تغييره واصلاحه بالتطبيق لماعليه العمل في مذهب الامام الاعظم بمساعدة من سبق تعيينه لذلك حتى صار بالحالة التي هو عليها الآن موافقا للنصوص عليه في المذهب ومفيدا في خصوص أحكام المواد الشرعية المستطربة وكتب على معظم مواده التأسيسات الدالة على صحة ما في تلك المواد المؤشر عليها وبلغ عدد المواد المؤشر عليها تسعة وواحد وأربعين مادة حسب المكتوب فيها وغر هذه النسخة مائتان وثمانية وستون غرة

وبحسب المذاكرة الشفاهية مع سعادتك عن تعيين من يلزم لتبييض هذه النسخة بخط منتظم  
فالنسخة المحكي عنها رسالة مع رافعه لتبييضها بما في ذلك القهرست التي وضعت للكتاب من  
هذا الطرف والتأشير المحكي عنها وبمقتضى ذلك يجري صرف مرتب ما بقى من المسدة الى  
تاريخ هذه الافادة للساعد الذي تعين للمساعدة للاطلاع على الكتاب المحكي عنه وبصير قطعها  
فيما بعد هذا التاريخ وان لزم اعادة الكتاب المذكور لهذا الطرف بعد تبويضه لمقابلته والتأشير  
عليه بالاعتماد يفاد من سعادتك لتعيين من يلزم لذلك بالمرتب الذي يصير تعيينه وقتها  
وأما المسودات الثلاث المتعلقة بكتاب الوقف فليكون مدمشة ولا يتيسر الاطلاع عليها بالحالة  
التي هي عليها الآن فهي رسالة لسعادتك لاجراء ما يقتضى عنها وبمشيئة الله تعالى عند  
طبع الكتاب المذكور يرسل لهذا الطرف منه مقدار عشر نسخ لحفظها والانتفاع بها ان قدم ما  
في ٢٨ رجب سنة ١٣٠٧ ( ١٩ مارث سنة ١٨٩٠ ) الفقير محمد العباسي المهدي  
الحقنى الحنفى  
( ختم ) عفى عنه

( صورة افادة محررة من نظارة المعارف لحضرة الاستاذ مفتى الديار المصرية )

( بتاريخ ٢٧ شوال سنة ١٣٠٧ - ١٥ يونيه سنة ١٨٩٠ نمرة ٣٦٣ )

توضيح في الافادة السابقة ورودها من فضيلتكم بتاريخ ٢٨ رجب سنة ١٣٠٧ نمرة ٢٣٢  
انه صار الاطلاع على كتاب مرشد الحيران الى معرفة احوال الانسان تأليف المرحوم قدرى باشا  
وجرى تغيير واصلاح ما لزم تغييره واصلاحه بالتطبيق لما عليه العمل في مذهب الامام الاعظم  
حتى صار بالحالة التي هو عليها الآن موافقا للنصوص عليه في المذهب ومفيدا في خصوص  
أحكام المواد الشرعية المسطرة به وأرسلتم سيادتكم تلك النسخة لتبييضها بخط منتظم وحيث  
انه كلف من يدعى الشيخ محمود ابراهيم باستنساخها ومراجعة كل ما يفسد منها أول بأول بطرف  
حضرتكم وقد حضر وأوضح انه تم ذلك فنسخة التبييض ونسخة الاصل مرسلتان مع هذا  
عن يده بأمل التكرم عما اذا كانت نسخة التبييض صارت بالموافقة للاصل المصدق عليه  
من حضرتكم بعد اجراء التغييرات المذكورة أولا واعادة النسخين لاجراء المستلزم عنهما ما

في ٢٧ شوال سنة ١٣٠٧ ( ١٥ يونيه سنة ١٨٩٠ ) ناظر المعارف

( ختم ) على مباركة

(صورة الشرح الوارد من حضرة للنظارة في ٢٨ شوال سنة ١٣٠٧ غمرة ٢٣٨)

وردت افادة سعادتكم بعينه المؤرخة ٢٧ شوال سنة ١٣٠٧ غمرة ٣٦٣ المتضمنة أن المدعو الشيخ محمود ابراهيم كلف باستنساخ كتاب مرشد الحيران تأليف المرحوم قدرى باشا من النسخة التي جرى اصلاحها بمعرفة هذا الطرف وأرسلت للنظارة بمقتضى افادة مؤرخة ٢٨ رجب سنة ١٣٠٧ غمرة ٢٣٢ وكلف أيضاً بمراجعة ما يجري استنساخه أول بأول لدى هذا الطرف وأنه حضر وأوضح أنه أتم ذلك وانكم أرسلتم نسختي الاصل والتمبيض عن يده ترغبون الافادة عما اذا كانت نسخة التبييض صارت موافقة للاصل المصدق عليه بتلك الافادة واعادة النسختين لاجراء ما يلزم وحيث ان الافادة الواردة من سعادتكم بتاريخ ٩ ربيع أول سنة ١٣٠٧ غير رسمي مفادها طلب الاطلاع على الكتاب المذكور واجراء ما يلزم في اصلاحه بالتطبيق لمذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان وقد صار ذلك وأرسلت النسخة لسعادتكم مصدقة عليها في الافادة المحكي عنها أولاً وكذا صار مقابله النسخة الجديدة التي يصت على الاصل وتأثر على كل كراس منها ما بذلك فهذا كاف الآن نسخة التبييض المذكورة وان قبولت بهذا الطرف على النسخة التي صدق عليها في الافادة المذكورة وأرسلت للنظارة وعلى النسخة المفروضة بهذا الطرف أيضاً لكن نسخة التبييض المذكورة كتبت في ورق على وجه يقبل المحو والاثبات بدون تأثير فيه فاللازم عند اعادة الطبع أن لا يكتب بالمقابلة على نسخة التبييض بل يلزم مع ذلك مراجعة الاصل المصدق عليه كما ذكر والنسختان المحكي عنهما باقيتان بطرف الكاتب المذكور لتسلميهما بذلك الطرف انقدم ٢٨ شوال سنة ١٣٠٧

الفقيه محمد العباسي المهدي

الحنفي الحنفي

(ختم) عفى عنه

(صورة افادة محررة من نظارة المعارف لحضرة الاستاذ مفتي الديار المصرية)

(بتاريخ ٣ محرم سنة ١٣٠٨ - ١٨ أغسطس سنة ١٨٩٠ غمرة ٥٨٣)

انه بناء على ما قرره مجلس النظارة في جلسة ١٤ شعبان سنة ١٣٠٢ (٢٨ مايو سنة ١٨٨٥) من أن نظارة المعارف تشكل لجنة للنظر فيما يلزم طبعه من الكتب على نفقة الحكومة وبناء على القرار الصادر من النظارة في ٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧ (٢٨ نوفمبر سنة ١٨٨٩ غمرة ١٤٤) بأن الكتب التي يراد طبعها تشكل النظارة لنظرها لجنة مستعدة بحسب ما يناسب العلم المؤلف

فيه الكتاب وبناء على أن النظارة تريد معرفة ما إذا كان موافق لطبع كتاب مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان في الشريعة الاسلامية تأليف المرحوم قدرى باشا على طرف الحكومة للاتقاع به قدرأ بما موافقة اتحاد سيادتكم مع حضرة الشيخ حسونه النواوى مدرس الشريعة الاسلامية في مدرستي دارالعلوم والحقوق للنظر في ذلك واعطاء القرار بما يترأى وقد تحرر في تاريخه لحضرة المولى اليه بأن يتوجه لطرف فضيلتكم لهذا الغرض واقتضى تحريره لحضرتكم وارسال النسخة التي بيضت من نسخة الاصل التي حصل الاقرار عليها من حضرتكم مع هذا بأمل انه بحضور حضرة الشيخ حسونه لاذك الطرف والمداولة في هذا الامر يعطى القرار اللازم ويردلهنا بالافادة اللازمة لاجرا المقتضى فحواه افندم ٢٤ ٣ محرم سنة ١٣٠٨ ( ١٨ أغسطس سنة ١٨٩٠ )  
ناظر المعارف

(ختم) على مباركة

(صورة الشرح الوارد من حضرة للنظارة في ١٥ محرم سنة ١٣٠٨ نمرة ٢٤٦)

بناء على ما ورد من سعادتكم عيـنه بتاريخ ٣ محرم سنة ١٣٠٨ نمرة ٥٨٣ قد صار اعطاء القرار اللازم في تاريخه من هذا الطرف ومن حضرة الاستاذ الشيخ حسونه النواوى مدرس الشريعة الاسلامية بمدرستي دارالعلوم والحقوق بشأن موافقة طبع كتاب مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان تأليف المرحوم قدرى باشا متى أريد طبعه على طرف الحكومة لما أنه صار بعد الاصلاحات وما صار اجراءه فيه موافقا للنصوص عليه في مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان مفيدا في خصوص أحكام المواد الشرعية المستطربة واقتضى تحريره لسعادتكم بالا حاطة والقرار والنسخة عائداً مع هذا افندم ٢٤ ١٥ محرم سنة ٣٠٨

الفقيه محمد العباسي المهدي

الحفي الخنفي

(ختم) عني عنه

(صورة القرار الصادر من حضرة المذكورين)

قرار

بناء على ما ورد من نظارة المعارف بتاريخ ٣ محرم سنة ١٣٠٨ نمرة ٥٨٣ قد صار الاجتماع في تاريخه أذناه وحصلت المداولة في خصوص موافقة طبع كتاب مرشد الحيران الى معرفة



أحوال الانسان تأليف المرحوم قدري باشا على طرف الحكومة للاتفاق به وسبق تغيير مازم  
تغييره واصلاحه فيه وتقدم ارساله للنظارة المعارف أخيراً من مسند الافتا المصرية بعد  
التييض والمقابل بتاريخ ٢٨ شوال سنة ١٣٠٧ غرة ٢٣٨

قد تقرّر بالاتحاد

انه متى اريد طبع هذا الكتاب على طرف الحكومة لا يكون هنالك مانع لما أنه صار بعد الاصلاحات  
وما صار اجازة فيه موافقا للنصوص عليه في مذهب الامام الاعظام أبي حنيفة النعمان مفيداً  
في خصوص أحكام المواد الشرعية المسطرة به كما سبق له الاشارة فيما تحرر للنظارة المشار اليها  
من مسند الافتا المسمى اليه بتاريخ ٢٨ رجب سنة ١٣٠٧ غرة ٢٣٢ افسد م

الفقر محمد العباسي المهدي

تحريراً في ١٥ محرم سنة ١٣٠٨

أخفى الحنفى

الفقر حسونه النواوى

عنى عنه

أخفى

(صورة قرار صادر من نظارة المعارف في ٢٦ محرم سنة ١٣٠٨ (١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٠))

قرار

من نظارة المعارف

بناء على ما قرره مجلس النظارة في جلسة ١٤ شعبان سنة ١٣٠٢ (٢٨ مايو سنة ١٨٨٥)  
من أن نظارة المعارف تشكل لجنة للنظر فيما يلزم طبعه من الكتب على نفقة الحكومة

وبناء على القرار الصادر من النظارة في ٥ ربيع الثاني سنة ١٣٠٧ (٢٨ نوفمبر سنة ٨٩)  
غرة ١٤٤ بأن الكتب التي يراد طبعها تشكل النظارة لنظرها لجنة مستعدة بحسب ما يناسب  
العلم المؤلف فيه الكتاب

وبناء على ما تحرر من النظارة لحضرة الاستاذ مفتى الديار المصرية بتاريخ ٣ محرم سنة ١٣٠٨  
غرة ٥٨٣ بالتاح حضرة مع حضرة الشيخ حسونه النواوى مدرس الشريعة الاسلامية  
بمدرستى دار العلوم والحقوق ونظر الكتاب تأليف المرحوم قدري باشا المسمى (مرشد الحيران  
الى معرفة أحوال الانسان في الشريعة الاسلامية) واعطاء القرار منها بما يترأى

وبناء على القرار الذى أعطى من حضرتيهما بتاريخ ١٥ محرم سنة ١٣٠٨ أحد الورقتين  
طيه الوارد بافاقة حضرة المفتى الرقيمة ١٥ محرم سنة ١٣٠٨ غرة ٢٤٦ من أن هذا الكتاب  
مفيد ويوافق طبعه على طرف الحكومة

## قررنا ما هوأت

أولا يطبع من هذا الكتاب بالمطبعة الاهلية المقادير التي تحتاج اليها النظارة منه وتختب  
التكاليف من المقرر بالميزانية للطبوعات  
ثانيا على قلم عربي تنفيذ هذا القرار  
تحرير رافى ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٠ (٢٦ محرم سنة ١٣٠٨ غرة ١٦٤) ناطس المعارف  
(ختم) على مبارك

هذا ونظرا لسبق شراء أصل الكتاب المذكور من ورثة المرحوم محمد قدير باشا بمبلغ خمسين  
جنيها مصرى او حفظ هذا الاصل بالكتبخانة الخديوية ضمن الرصيد تحرر بالمطبعة الاهلية بطبعه  
وصورة ما تحرر لها كما ساقى

### ( صورة ما تحرر لحضرة مدير المطبعة الاهلية )

قد اشترت النظارة من ورثة المرحوم قدير باشا الاصل لكتاب في المعاملات من مؤلفات  
المرحوم سماه مرشد الحيران الى معرفة أحوال الانسان وبناء على القرار الصادر من النظارة  
بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٠ غرة ١٦٤ بناء على ما قرره اللجنة المشكلة من حضرة الاستاذ  
مفتى الديار المصرية والشيخ حسونه النواوى مدرس الشريعة الاسلامية بمدرستى دار  
العلوم والحقوق من موافقة طبع هذا الكتاب على نفقة الحكومة مرسل لحضرتكم نسخة  
يضم من أصل هذا الكتاب تشتمل على ستة عشر كتراسا ونصف كتراس ليتنبه بطبع ألف  
وخمسمائة نسخة منه وارساله للنظارة بمجلدة تجليدا افرنيكا وحيث ان حضرة الاستاذ مفتى  
الديار المصرية أوضح في افادته الواردة للنظارة بتاريخ ٢٨ شوال سنة ١٣٠٧ غرة ٢٣٨  
ان نسخة التبييض آنفة الذ كر كتبت في ورق على وجه يقبل المحو والاثبات بدون تأثير فيه وانه  
عند ارادة طبع هذا الكتاب لا يكتفى بالمقابلة على نسخة التبييض بل يلزم مع ذلك مراجعة  
الاصل المصدق عليه من حضرته وحيث ان نسخة الاصل حفظت بالكتبخانة الخديوية ضمن  
رصيد الكتب فيلاحظ ما أشار به حضرة الاستاذ المولى اليه وبالاتهاء يفاد عن قيمة التكاليف  
لاحتسابها من المقرر بالميزانية للطبوعات والقصد السرعة في ذلك للاحتياج لهذا الكتاب  
للتدريس من أول السنة المكتبية التي تبتدى في شهر اكتوبر المقبل ما

تحرير رافى ١٦ سبتمبر سنة ١٨٩٠ (٢٧ محرم سنة ١٣٠٨) ناطس المعارف  
(ختم) على مبارك

حاشية - صح الذى يطبع من هذا الكتاب هو الفانسخة ما في تاريخه (ختم) على مبارك



# كتاب

مرشد المحير ان الى معرفة احوال الانسان

في المعالمات الشرعية على مذهب الامام الاعظم أبي حنيفة النعمان  
ملائما لعرف الديار المصرية وسائر الامم الاسلامية  
لمؤلفه المغفور له (محمد قدير باشا)

قررت تطارة المعارف العمومية بتاريخ ١٠ سبتمبر سنة ١٨٩٠ غرة ١٦٤  
لرؤم طبع هذا الكتاب واستعماله بالمدارس الاميرية  
وذلك بعد تصديق اللجنة المشكلة من حضرة الاستاذ الفاضل مفتي الديار المصرية  
وحضرة الشيخ حسونه النواوى مدرس الشريعة الاسلامية بـدرستى دارالعلوم والمحقوق  
كما يعلم من صور المكاتبات التى جرت بشأن ذلك المندرجة فى أول هذا الكتاب

(حقوق الطبع محفوظة لتطارة المعارف العمومية)



(الطبعة الثانية)

بالمطبعة الكبرى الاميرية يولاق مصر المحمية

سنة ١٣٠٨ هجرية

١٨٩١ افرنجيه





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

به الرجا وثقتى والمصطفى وسبقى

الكتاب الأول

في الاموال

الباب الاول

( في أنواع الاموال )

( مادة ١ )

المال ما يمكن اقتضاه لوقت الحاجة وهو نوعان عقار ومنقول

( مادة ٢ )

العقار كل ما له أصل ثابت لا يمكن نقله وتحويله

( مادة ٣ )

المنقول يطلق على كل مال يمكن نقله وتحويله فيشمل العروض والحيوانات والمكيلات والموزونات والذهب والفضة ويشمل البناء والفراس القائمة في أرض مملوكة أو موقوفة

( مادة ٤ )

الحقوق التي بها يكون التصرف والاتفاع بالاعيان على ثلاثة أنواع

الاول - حق ملكية العين ومنفعتها

الثاني - حق ملك الاتفاع بالعين دون الرقبة

الثالث - حق الشرب والمسيل والمرور والتعلي ونحو ذلك من الحقوق

(مادة ٥)

الاعيان المملوكة الرقبة والمنفعة هي ما كان للمالك الحق التصرف فيها عينا ومنفعة ومنها الاراضي العشرية قنباغ ونوثر وقعار ونوب ونوق وترن ونورث

(مادة ٦)

أراضي مصر خراجية مملوكة في الاصل لاربها وما آل منها الى بيت المال بسبب موت ملاكها مثلا بلا وارث فرقته مملوكة لبيت المال وللإمام أن يجعل منفعة الى المزارعين في نظير اعطاء الخراج

(مادة ٧)

الاراضي الاميرية التي يبيعها ولي الامر عتق يبيعها ويملك رقبتها للشترين متى تحققت للمصلحة في بيعها تكون مملوكة رقبة ومنفعة لشترها

(مادة ٨)

العقارات الموقوفة سواء كان وقفها هليا ابتداء أو على جهة بر لا تنقطع لامتلاك رقبتها ولا تملك قنباغ ولا نوب ولا ترن ولا نورث بل تصرف منفعتها وغلتها الى الجهات الموقوفة عليها مع مراعاة شروط الواقفين

(مادة ٩)

الاستحكامات والمرافق (١) وغيرها من المحلات المعدة لحفظ الحدود والغور لا تملك لاحد

(مادة ١٠)

القناطر والطرق النافذة والشوارع العامة التي ليست بملك للعين لا يجوز لاحد أن يختص بها ولا أن يمنع غير من الاتفاع بها بل تبقى لمنفعة العامة

## الباب الثاني

(في الملكية)

(مادة ١١)

الملك التام من شأنه أن يتصرف به المالك تصرفا مطلقا فيما يملكه عينا ومنفعة واستغلالا فيمتنع بالعين المملوكة وبغلتها وثمارها وتاجها ويتصرف في عينها بجميع التصرفات الجائزة

(١) بالمعنى الذي لا ينفك عن الشط والموضع مرافقا ويضم اه قاموس  
(تنبيه) هذه الهامشة وسائر الهوامش الا التي موجودة في نسخة المؤلف

( مادة ١٢ )

إذا كانت العين مشتركة بين اثنين أو أكثر فلكل واحد من الشركاء حق الانتفاع بحصته والتصرف فيها تصرفاً لا يضر بالشريك وله استغلالها ويبيعها مشاعاً حيث كانت معلومة القدر بقيراذن الشريك

### الباب الثالث

( في ملكة المنفعة وحق الانتفاع )

( مادة ١٣ )

الانتفاع الجائر هو حق التسفيع في استعمال العين واستغلالها مادامت قائمة على حالها وإن لم تكن رقبته مملوكة

( مادة ١٤ )

يصح أن تملك منافع الأعيان دون رقبته سواء كانت عقاراً أو منقولاً

( مادة ١٥ )

قد تملك المنفعة بعوض وبغير عوض

( مادة ١٦ )

يصح أن يكون تعليق المنفعة فاصراً على الاستغلال أو على السكنى أو شاملاً لهما معاً

( مادة ١٧ )

يجوز أن تجعل منافع الأعيان الموقوفة لنفس واقفها فينتفع بها أن اشترط ذلك لنفسه مدة حياته ومن بعده تنتقل إلى الجهة التي اشترطها لها

ويصح أن تجعل تلك المنافع لشخص معين أو لعدة أشخاص معينين سواء كانوا من أولاد الواقف أو من أقاربه أو أجنبائه منه

ويجوز جعلها للشخص قبل وجوده بشرط أن يكون آخرها في كل الأحوال الجهة بر لا تنقطع

( مادة ١٨ )

يجوز أن يوصي بمنفعة العين لشخص معين مع بقاء رقبته الورثة الموصى كما تجوز الوصية بالرقبة لشخص ومنفعتهما الشخص آخر كلاهما أجنبيا من المتبرع ولا يجوز (١) استثناء منفعة العين من الوصية بربقتها الشخص أجنبي لتبقى المنفعة على ملك الورثة

(١) يستفاد حكم عدم صحة الاستثناء المذكور من المدد وردا المختار من أو سطر فصل فيما يدخل في البيع بما وما لا يدخل غرة ٤٠ وغرة ٤١ ويستفاد حكمه من هذه المادة من أول الباب السابع في الوصية بالسكنى الخ من المندبة غرة ١٢٥ وغرة ١٢٦



## ( مادة ١٩ )

يجب أن تراعى شروط عقد المتبرع المترتب عليه حق الانتفاع بالنظر لحقوق المنتفع ولما يجب عليه من الواجبات

## ( مادة ٢٠ )

من استحق بقصد وصية غلة أرض أو بستان فله الغلة القائمة وقت موت الموصي والغلة التي تحدث في المستقبل فينتفع بهامدة حياته ان نص في العقد على الابد أو أطلق بدون تعيين مدة ولو أوصى بثمرته وأطلق فله الثمرة القائمة فقط دون ما يحدث وان قيدت بجهة الانتفاع بالغلة والثمره الى انقضاء تلك المدة وبعدها ترذ الغلة والثمره الى من له الرقة والمراد بالغلة كل ما يحصل من ريع الارض وكرائها وثمره البستان

## ( مادة ٢١ )

المنقولات الموقوفة كالمكيلات والموزونات اذا جرى العرف بوقفها يجوز بيعها ودفع ثمنها مضاربة أو بضاعة كما تدفع النقود الموقوفة لذلك ويعطى غاؤها للوقوف عليه

## ( مادة ٢٢ )

للمنتفع أن يستهلك ما استعاره من المنقولات التي لا يمكن الانتفاع بها الا باستهلاكها عينها كالنقدين والمكيلات والموزونات ونحوها وعليه رد مثلها أو قيمتها بعد الانتفاع ويكون عليه ضمانها اذا هلكت قبل الانتفاع بها ولو بغير تعديه لكونها اقراضا

## ( مادة ٢٣ )

اذا مات المنتفع بالمنقولات المتقدم ذكرها قبل أن يردها لصاحبها فعليه ضمان مثلها أو قيمتها في تركته

## الباب الرابع

### ( في حق السكنى )

## ( مادة ٢٤ )

من استحق سكنى دار موقوفة فله أن يسكنها امد حياته بأهله وحشمه وخدمه وله أن يسكنها غيره بغير عوض ولو أجنيا وبعد موته ينتقل حق السكنى الى ولده ان كان الواقف قد جعله له والا فالى المصرف الذي جعلها الواقف له

## ( مادة ٢٥ )

من استحق بعقد وصية سكنى دار فان كانت رقبه الدار تخرج من ثلث مال الموصى فله أن يسكنها بعاليه وحشمه وخدمه مدة حياته ان كانت الوصية مطلقة أو منصوصا فيها على الابد أو يسكنها الى انقضاء المدة ان كانت مدة الانتفاع معينة وبعد ذلك يرد حق السكنى الى وريثة الموصى (١) فان لم تخرج رقبه الدار من الثلث فالموصى له أن يسكن في مقدار ما يخرج من الثلث ان لم تجز الورثة الوصية بالكل وللورثة الانتفاع بما زاد على ما يخرج من ثلث التركة ومع ذلك فليس للورثة أن يبيعوا ما في أيديهم من الدار ولو اقسموا الدار مهايأة بحسب الزمان صم والاول أعدل

## ( مادة ٢٦ )

اذا اعتد المستحقون في سكنى دار موقوفة عليهم سكاها وكانت الدار كبيرة ذات مساكن لها أبواب تطلق عليها جاز للرجال المستحقين أن يسكنوا أزواجهم معهم والنساء المستحقات أن يسكن أزواجهن معهن فان كانت الدار صغيرة لا توجد بها أماكن كافية للسكنى فلا يسكنها الا المستحقون من الرجال دون نسائهم أو من النساء دون رجالهن

## ( مادة ٢٧ )

اذا احتاجت الدار الموقوفة للسكنى للعمارة فعمارتها على من له حق السكنى من ماله ويكون ما يئنيه من ماله ملكا له ولورثته من بعده وان امتنع من تعبيرا فللقاضى أن يدفعها لغيره بطريق الاجارة ويمرها بأجرهما وبعد مضي المدة يردّها لصاحب السكنى

## فصل

( فيما يجوز لصاحب المنفعة من التصرف وما يجب عليه من الضمان )

## ( مادة ٢٨ )

يجب على صاحب المنفعة أن يعتنى بحفظ العين المتستف بها صيانه لها

## ( مادة ٢٩ )

لملك المنفعة دون العين بعقد تبرع أو اجارة أن يصرف في العين المتستف بها التصرف المعتاد اذا كان عقد المنفعة مطلقا غير مقيد بقيد

فان كان مقيدا بقيد فله أن يستوفيه بعينه أو يستوفي مثله أو مادونه وليس له أن يتجاوز به الى ما فوقه

(١) يستفاد حكم فقراتهما من أوائل الباب السابع في الوصية بالسكنى الخ من المندبة غرة ١٢٩

(مادة ٣٠)

لا يجوز لملك المنفعة بعقيد تبرع أن يوجب العين التي لمحق سكاها ولا أن يرهنها وانما يجوز له اعارتها

(مادة ٣١)

المصاريف اللازمة لملوثة العين المتفع بها وحفظها تانم صاحب المنفعة والكسوة على المالك

(مادة ٣٢)

اذا كانت منفعة الارض موصى بها الشخص ورقيتها الشخص آخر فان كان يوجد بالارض شئ يستغل يكون عشرها أو خراجها وما يلزم من المصاريف لسقيها واصلاحها على صاحب المنفعة وان لم يكن لها شئ يستغل فنفعها على صاحب الرقة

(مادة ٣٣)

اذا تلفت العين المتفع بها أو هلكت بدون تعدى المتفع أو تقصيره في المحافظة عليه فلا ضمان عليه

(مادة ٣٤)

اذا كانت المنفعة مقيدة بمدة معاومة أو أمسك المتفع العين بعد انقضاء تلك المدة ولم يردّها لمالكها مع امكان الردفها لكت فعليه ضمان قيمتها ولو لم يستعملها بعد انقضاء المدة وان لم يطلبها المالك (١)

## فصل

(في انتهاء حق الاتفاع)

(مادة ٣٥)

ينتهي حق الاتفاع بموت المتفع وبانقضاء المدة المعينة له ان كان له مدة وبملك العين المتفع بها

(مادة ٣٦)

اذا انقضت المدة المعينة للاتفاع أو ملك المتفع في ثنائها وكانت الارض مشغولة بزراعة والزرع يقل لم يدرك يترك الزرع له في الصورة الاولى ولورثته في الصورة الثانية الى حين ادراكه وحصاده بأجر المثل الا ان كان المتفع مستأجرا فانه يترك الزرع لورثته في الصورة الثانية بالمسعى الى حين ادراكه وحصاده

(١) يستفاد حكمها من آخر الباب السابع في استرداد العارية الخ من الهندية غرة ٣٥٢

## الباب الخامس ( في حقوق الارتفاق )

### الفصل الاول

#### ( في الشرب )

( مادة ٣٧ )

الارتفاق هو حق مقرّر على عقار لمنفعة عقار لشخص آخر

( مادة ٣٨ )

الشرب هو نوبة الانتفاع بالماء سقيا للأرض أو الشجر أو الزرع

( مادة ٣٩ )

مياه النهر الأعظم وفروعه والترع ذوات المنفعة العلنية التي ليست مملوكة لأحد مباحة لكل أحد حق في أن يسقى منها دوابه وأرضه وأن يشق منها جداول حتى أرضه ما لم يكن ذلك مضرًا بالعلنة

( مادة ٤٠ )

الترع والبحاري المملوكة لملاك عام أو خاصا يجوز لكل أحد أن يسقى دوابه منها إلا إذا خيف تخريبها لكثرتها وليس لأحد من غير الشركاء أن يسقى أرضه منها إلا بإذن أصحابها وليس لأحد من الشركاء أن يشق منها بئرا أو ينصب عليها آلة بخارية أو تابوتا بل أرضا بقية الشركاء إلا آلة وضعت في ملكه وكانت حافتا النهر وبطنه ولا يضر بنهر وماء

( مادة ٤١ )

الماء المحرز في الأواني كالخياض والمصاريج المملوكة لاحد في الانتفاع به إلا بإذن صاحبه

( مادة ٤٢ )

من أنشأ ترعة من ماله لسقى أرضه فله الانتفاع بما فيها كيف شاء وليس لغيره أن يسقى أرضه منها إلا بإذن المنشئ وللغير أن يشرب منها ويسقى دابته

( مادة ٤٣ )

حق استعمال مياه الترع العمومية وتوزيعها يكون بقدر الأراضي المقتضى ريهام مع مراعاة عدم الضرر بالعلنة

(مادة ٤٤)

ليس لصاحب الارض التي تسقى بالآلات أو الترغ أن يجبر أصحاب الاراضى التي دونه على  
تصريف مياهها في أراضهم ان لم يكن له حق المسيل فيها

(مادة ٤٥)

إذا كان لأحد مسقى جار يحق في أرض آخر فليس لرب الارض أن يمنعه عن إجرائه في أرضه

(مادة ٤٦)

من سقى أرضه سقيا معتادا فعمله أرضه فسال منها الماء في أرض غيره فأتلف زرعها فلا ضمان  
عليه وان سقاها سقيا غير معتاد فعليه الضمان

(مادة ٤٧)

حق الشرب يورث ويوصى بالاتقاع به ولا يباع الاتباع للارض لحق المسيل ولا يوجب ولا يؤجر

## الفصل الثاني

(في حق المرور والجرى والمسيل)

(مادة ٤٨)

القديم يبقى على قدمه في حق المرور والجرى والمسيل ما لم يكن غير مشروع من أصله فان كان  
كذلك فلا اعتباره ويزال ان كان فيه ضررين  
فان كان لدار مسيل قدر في الطريق العلم وكان مضرا بالعلمة يرفع ضرره ولو كان قديما  
ولا يعتبر قدمه

(مادة ٤٩)

إذا كان لأحد حق المرور في أرض شخص آخر فليس لصاحبها أن يمنعه من المرور منها وله أن  
يقود دوابه وعربته إذا كان له هذا الحق

(مادة ٥٠)

للبيع أن يرجع عن اباعته ولا يلزم بالاذن والرضا فان لم يكن لأحد حق المرور في عرصة اخر وجر  
فيها مائة باذن صاحبها فلا يترتب على مروره حق له بل لصاحب العرصة أن يمنعه من المرور متى شاء

(مادة ٥١)

من كان له مجرى أو سبيل ما عاير بحق قديم في ملك شخص آخر فليس لصاحبه منعه

(مادة ٥٢)

إذا كان لدار مسيل مطر على دار الجار من القديم فليس للجار منعه

( مادة ٥٣ )

إذا كان لاحد مجرى أو سباق ما في دار آخر فحصل به خلل تسبب عنه للجار ضرر فللجار أن يجبر صاحبه على دفع الضرر عنه بتعميره واصلاحه أو عدم الاجرا فيه وإذا أراد صاحبه اصلاحه فغنه الجار من النخول في داره بخير صاحب الدارين أن يتركه يدخل ويصلح وبين أن يفعل صاحب الدار ذلك بحاله

( مادة ٥٤ )

إذا كان لدار مسبل قنذ في الطريق الخاص وكان مضرا بأهله يرفع ضرره ولو كان قديما ولا يعتبر قدمه

( مادة ٥٥ )

لا يجوز لاحد أن يجرى مسبل محله المحدث الى دار آخر بدون اخذه ان لم يكن له حق في ذلك

( مادة ٥٦ )

لا يجوز لاحد احدث شيء من الميازيب ولا حفر بالوعة في طريق العامة اذا كان يضر بالعمامة وان أحدث ذلك في ذفاق غير نافذ لا يجوز الا باذن أهله سواء أضر بهم أم لا

## الفصل الثالث

( في حقوق المعاملات الجوارية )

( مادة ٥٧ )

للمالك أن يتصرف كيف شاء في خالص ملكه الذي ليس للغير حق فيه فيعلى حائطه ويبنى ما يريد ما لم يكن تصرفه مضرا بالجار ضررا فاحشا

( مادة ٥٨ )

إذا تعلق حق الغير بالملك فليس للمالك أن يتصرف فيه تصرفا مضرا الا باذن صاحب الحق

( مادة ٥٩ )

الضرر الفاحش ما يكون سببا لو هن البناء أو هدمه أو يمنع الحوائج الاصلية أي المنافع المقصودة من البناء وأما ما يمنع المنافع التي ليست من الحوائج الاصلية فليس بضرر فاحش

( مادة ٦٠ )

يزال الضرر الفاحش سواء كان قديما أو حادئا

## (مادة ٦١)

سد الضياء بالكلية على الجارية مضرراً فاحشاً فلا يسوغ لاحد احدث بناء يستدبه شبالك بيت جاره سدا يمنع الضوء عنه وان فعل ذلك فللجار أن يكافئه رفع البناء دفعاً للضرر عنه

## (مادة ٦٢)

رؤية المحل الذي هو مقر للنساء مضرراً فاحشاً فلا يسوغ لاحد احدث شبالك أو بناء يجعل فيه شبكاً كالنظر مطلقاً على محل نساء جاره وان أحدث ذلك يؤمر برفع الضرر اما بسد الشباك أو ببناء ساتر فان كان الشباك المحدث مرتفعاً فوق قامة الانسان فليس للجار طلب سده

## (مادة ٦٣)

ان كان لاحد دار يتصرف فيها تصرفاً مشروعاً فاحداث غيره بجواره بناء مجحداً فليس للمحدث أن يتضرر من شبائك الدار القديمة ولو كانت مطلية على مقر نساءه بل هو الذي يلزمه دفع الضرر عن نفسه

## (مادة ٦٤)

اذا كان لاحد عاوى ولا تخرسفل فلصاحب العاوى حق القرار في السفل والسقف ملك لصاحب السفل ولصاحب العاوى حق الانتفاع بسطحه انتفاعاً معتاداً ولصاحب السفل حق في العاوى يستره من الشمس ويقبض من المطر

## (مادة ٦٥)

اذا كان باب السفل والعاوى واحداً فلكل من صاحبهما استعماله مشتركاً فلا يسوغ لاحدهما أن يمنع الآخر من الانتفاع به دخولا وخروجاً

## (مادة ٦٦)

اذا هدم صاحب السفل سفله تعدياً يجب عليه تجديد بنائه ويجبر على ذلك

## (مادة ٦٧)

اذا تهدم السفل بلا صنع صاحبه فعليه بناؤه بلا جبر عليه فان امتنع صاحب السفل من تعميره وعمره صاحب العاوى باذن صاحبه أو باذن القاضي فله الرجوع على صاحب السفل بما أنفقته على العمارة بالغاما بلغ قدره

وان عمره بلا اذن صاحبه أو اذن القاضي فليس له الرجوع الا بقيمة البناء وتقدير القيمة بمعرفة أرباب الخبرة زمن البناء لازماً الرجوع

ولصاحب العاوى أن يمنع في الحالين صاحب السفل من سكناه والانتفاع به حتى يوفيه حقه وله أن يؤجره باذن القاضي ويستخلص حقه من أجره

( مادة ٦٨ )

لا يجوز لذي العلو أن يبقى في علوه بنا جديدا ولا أن يزيد في ارتفاعه بغير إذن صاحب السفل  
الا اذا علم أنه لا يضر بالسفل فله ذلك بغير إذن صاحب السفل

( مادة ٦٩ )

لا يجوز للجائر أن يجبر جاره على اقامته ساط أو غيره على حدود ملكه ولا على أن يعطيه جراً من  
حائطه أو من الارض القائمة عليها الحائط

( مادة ٧٠ )

اذا كان الحائط مشتركاً بين اثنين فلا يجوز لأحدهما أن يتصرف فيه بتعلية أو زيادة في البناء  
عليه بلا إذن الآخر سواء كان تصرفه مضر بالآخر أم لا

( مادة ٧١ )

لكل من الشريكين في الحائط أن يضع عليه أخشاباً بقدر ما لا يضر به بشرط أن لا يتجاوز كل  
منهم ما يقع عليه الحائط وليس لأحدهما أن يزيد في أخشابه بدون إذن الآخر كما أنه لا يجوز لأحد  
منهما أن يحول محل أخشابه التي على الحائط يميناً أو شمالاً ولا من أسفل إلى أعلى ولومن أعلى  
إلى أسفل جاز واذا كان لكل منهما عليه أخشاب فلصاحب الأسفل أن يرفع أخشابه بمقدار  
صاحب الأعلى أن لم يضر بالحائط وكذا لصاحب الأعلى أن يسفل أخشابه إن لم يضر بالحائط

## الكتاب الثاني

### ( في أسباب الملك )

( مادة ٧٢ )

أسباب الملك هي العقود الموجبة لنقل العين من مالئها إلى آخر كبيع أو هبة أو وصية والميراث  
ووضع اليد على الشيء المباح الذي لا مالئ له والشفعة

## الفصل الاول

( في العقود )

( مادة ٧٣ )

يصح أن تلك الاعيان بعوض وبغير عوض سواء كانت عقاراً أو منقولاً



## ( مادة ٧٤ )

ينتقل ملك العين المبيعة للمشتري بمجرد حصول عقد المعاوضة ووقوعه صحيبا باننا نافذا لازما سواء كانت عقارا أو منقولا

## ( مادة ٧٥ )

للمشتري أن يتصرف في العين المبيعة بالبيع قبل استلامها ان كانت عقارا لا يخشى هلاكه وليس له أن يؤجرها قبل قبضها كما أنه ليس له أن يتصرف في المبيع قبل قبضه لا يباع ولا اجارة ان كان منقولا

## ( مادة ٧٦ )

اذا استلم المشتري العين المبيعة عقارا كانت أو منقولا على أنها مملوكة للبائع فله أن يتصرف فيها بجميع التصرفات ولا يمنع تصرفه من استرداد العين لمستحقها اذا ظهر أنها مستحقة للغير وثبت حقه فيها

## الفصل الثاني

( في الهبة ) ( راجع الاحوال الشخصية )

## ( مادة ٧٧ )

الهبة تملك العين بلا عوض وقد تكون بعوض

## ( مادة ٧٨ )

يشترط في صحة الهبة أن يكون الواهب حرا بالغا عاقلا مالكا للعين التي يتبرع بها غير مجبور عليه

## ( مادة ٧٩ )

اذا كان المالك أهلا للتبرع ولم يكن مجبورا عليه بدين أو شبهه جاز له أن يهب وهو في حال صحته كل ماله أو بعضه لمن يشاء

## ( مادة ٨٠ )

لا يثبت ملك العين للموهوب له الا اذا قبض العين الموهوبة قبضا كاملا في محوز مقسوم أو مشاع لا يحتمل القسمة

## ( مادة ٨١ )

اذا كان الموهوب مشاعا يحتمل القسمة فلا تنفيده بته الملك بالقبض الا اذا قسم الواهب

الموهور وسله مفرزا عن غير الموهور لامتصلا به ولا مشغولا بملكه فان سله شائعا للموهور  
له فلا يملكه ولا يتصرف فيه ويضمنه ان هلك أو استهلك

ويكون الواهب حق التصرف فيه واسترداده هو أو ورثته

( مادة ٨٢ )

اذا مات الواهب قبل تسليم العين للموهور له بطلت الهبة

( مادة ٨٣ )

اذا مات الموهور له قبل استلامه العين الموهوبة بطلت الهبة ولا حق لورثته فيها

( مادة ٨٤ )

اذا وهب شخص هبة لمن ليس أهلا للقبول جاز لوليّه أو وصيه أو من هو في حجره أن يقبل الهبة  
ويقبضها عنه

واذا كان العبي الموهور له يمزا فقبوله وقبضه معتبران ولو مع وجود أبيه

( مادة ٨٥ )

حكم الهبة في مرض الموت بعد استيفاء شرائطها قبله كحكم الوصية في اعتبارها من الثلث  
ولو قضها لواحد الورثة

## الفصل الثالث

( في الوصية ) ( راجع الاحوال الشخصية )

( مادة ٨٦ )

الوصية تعليق مضاف الى ما بعد الموت بطريق التبرع

( مادة ٨٧ )

يشترط لصحة الوصية كون الموصى حرا بالغيا عاقلا مختارا أهلا للتبرع والموصى له حيا  
تحقيقا أو تقديرًا والموصى به قابلا للتعليق بعدموت الموصى

( مادة ٨٨ )

يجوز لمن لادين عليه ولا وارث له أن يوصي بماله كله أو بعضه لمن يشاء

( مادة ٨٩ )

من كان عليه دين مستغرق لماله فلا يجوز وصيته الا أن يبرئه غرماءه

( مادة ٩٠ )

لا تجوز الوصية لو ارث الا اذا أجازتها الورثة الاخر بعد موت الموصى وهم من أهل التبرع

( مادة ٩١ )

تجوز الوصية بالثلث للاجنبي عند عدم المانع من غير اجازة الورثة ولا تجوز بما زاد على الثلث الا اذا أجازته الورثة بعد موت الموصى وهم من أهل التبرع ولا عبرة بأجازتهم في حال حياته

( مادة ٩٢ )

اختلاف الدين والملة لا يمنع صحة الوصية فتجوز الوصية من المسلم للذمي والمستأمن ومنهما للمسلم

( مادة ٩٣ )

لا يملك الموصى به الا بقبول الوصية صراحة أو دلالة كقول الموصى له بعد موت الموصى بلا قبول ولا رد ولا يصح قبولها الا بعد موت الموصى فان قبل الموصى له بعد موت الموصى ثبت له ملك الموصى به سواء قبضه أو لم يقبضه

فان مات بعد موت الموصى قبل القبول أو الرضا تنقل الموصى به الى ملك ورثته

## الفصل الرابع

( في الميراث )

( مادة ٩٤ )

يتبع في الميراث أحكام الشريعة الاسلامية في حق المسلمين وأما الفتيون فيتبع في موارد يهتم أحكام أحوالهم الشخصية وان تراضوا وترافعوا اليها يحكم بينهم بحكم الاسلام

## كتاب الشفعة

### الفصل الاول

( في تعريفها وأسبابها واستحقاقها )

( مادة ٩٥ )

الشفعة هي حق تملك العقار المبيع أو بعضه ولو جبراً على المشتري بما قام عليه من الثمن والثمن

( مادة ٩٦ )

سبب الشفعة هو اتصال ملك الشفيع بالعقار المبيع اتصال شركة أو اتصال جوار

( مادة ٩٧ )

الشركة في الشفعة على نوعين شركة في نفس العقار المبيع وشركة في حقوقه

( مادة ٩٨ )

الشركة في نفس العقار المبيع أن يكون للشفيع حصة شائعة فيه قليلة كانت أو كثيرة  
فإن كانت له حصة مفترزة عن العقار فلا يكون شركا فيه  
والمشارك في أرض حائط الدار يعتبر مشاركا في نفس العقار

( مادة ٩٩ )

الشركة في حقوق العقار المبيع هي عبارة عن الشركة في حق الشرب الخاص أو الطريق  
الخاص سواء كان الطريق خاصا بدار واحدة أو بجملة دور مفتوحة أبوابها في زقاق غير نافذ  
فإذا بيعت دار في زقاق غير نافذ فجميع أهل شفعاء يستوي فيه الملاصق والمقابل والاعلى  
والاسفل

( مادة ١٠٠ )

الجار الملاصق هو من له عقار متصل بالعقار المبيع أما لو كان عقارا جاريا منفصلا عن العقار  
المبيع انفصالا تاما ولو بقدر شبر أو أقل فلا يكون جاريا مستحقا للشفعة  
فإذا بيع بيت من دار فالملصق للبيت ولا قصى الدار في الشفعة سواء لكونه ملاصقا حكا

( مادة ١٠١ )

إذا كان السفل لشخص والعلو لآخر يعتبر كل منهما جاريا ملاصقا  
وكذلك من كانت له خشبة موضوعة على حائط لملك فيه أو كان شركا في خشبة موضوعة  
على حائط يعتبر جاريا ملاصقا لشركا

( مادة ١٠٢ )

الطريق العام لاشفعة به لصاحب الملك المقابل للعقار المبيع ولتقاربت الابواب وانما تكون  
الشفعة للجار الملاصق سواء كان بابداره في هذا الطريق أو في غيره

( مادة ١٠٣ )

إذا اجتمعت أسباب الشفعة يقدم الأقوى فالأقوى فيقدم الشريك في نفس العقار ثم الشريك

في أرض الحائط المشترك<sup>(١)</sup> ثم الشريك في حقوق المبيع الخاصة ثم الجار الملاصق  
وأى ترك الشفعة أو سقط حقه فيها تنقل الشفعة الى من يليه في الرتبة

(مادة ١٠٤)

استحقاق الشفعة للشركاء يكون بقدر رؤسهم لا بقدر أنصبتهم في الملك فإذا باع أحد الشركاء  
حصته لأحد منهم بحسب المشتري وأحد منهم في الشفعة وتقسم الحصة المبيعة بينهم

## الفصل الثاني

(فيما ثبت فيه الشفعة وما لا ثبت)

(مادة ١٠٥)

لا تثبت الشفعة إلا بعد البيع مع وجود السبب الموجب لها

(مادة ١٠٦)

يشترط في المبيع الذي ثبت فيه الشفعة أن يكون عقاراً مملوكاً ولو غير قابل للقسمة وأن يكون  
بيعه صحيحاً نافذاً أو فاسداً انقطع فيه حق الفسخ خالياً عن خيار شرط البائع وأن يكون  
العوض مالا ولا فرق في العقارين أن يكون داراً أو حائطاً أو أرضاً أو كرماً أو علواً أو سفلاً

(مادة ١٠٧)

يشترط أن يكون العقار المنشفوع به ملكاً للشفيع وقت شراء العقار المنشفوع وأن لا يصدر من  
الشفيع رضا بالمبيع لأصراحة ولا دلالة

(مادة ١٠٨)

لا شفعة في ملكه ملك به بلا عوض مشروط فيها أو صدقة أو إرث أو وصية ولا في عقار ملك يبدل  
ليس بمالك أو استأجر شيئاً بدار أو حائط

(مادة ١٠٩)

لا شفعة في البناء والشجر المبيع قصداً بدون الأرض القائم عليها فإذا بيع البناء والشجر تبعاً  
للأرض ثبت فيه الشفعة

(مادة ١١٠)

لا شفعة في البناء والشجر القائمين في أرض محتكرة أو في الأراضي الأميرية

(١) قوله ثم الشريك في أرض الحائط الخ نص عليه في المذهب من الباب الثاني في مراتب الشفعاء في أواخر

( مادة ١١١ )

الاراضى الاميرية التى بايدى المستحقين لمنفعتها لا يصح بيعهم لها فلا شفعة فيها

( مادة ١١٢ )

اذا باع ولى الامر شيئاً من الاراضى الاميرية التى ليست فى يد أحد من الزراع أو باع للزراع شيئاً من الاراضى التى فى أيديهم بمسوخ شرعى كوصى اليتيم فيبعه صحيح ثبت فيه الشفعة

( مادة ١١٣ )

لا شفعة فى الوقف ولا له فاذا بيع عقار مجاور لوقف أو كان بعض المبيع ملكاً وبعضه وقفاً وبيع الملك فلا شفعة للوقف

( مادة ١١٤ )

لا تجرى الشفعة فى القسمة فاذا قسمت دار أو أرض مشتركة بين اثنين فلا يكون الجار شفعياً فيها

( مادة ١١٥ )

لا شفعة فيما يبيع بعا فاسداً الا اذا انقطع حق البائع عنه بأن قبضه المشتري ونصرف فيه تصرفاً يمنع فسخ البيع كأن وهبه أو بنى أو غرس فيه

( مادة ١١٦ )

لا شفعة فيما يبيع بشرط الخيار للبائع الا اذا أسقط البائع خياره حتى لزم البيع فتجب فيه الشفعة للشفيع ان طلبها عند البيع بشروطها

## الفصل الثالث

( فى طلب الشفعة )

( مادة ١١٧ )

طلب الشفعة على ثلاثة أوجه طلب موأبة وطلب اشهاد وتقرير وطلب تملك

( مادة ١١٨ )

طلب الموأبة هو أن يادر الشفيع بطلب الشفعة فوراً فى مجلس علمه بالبيع والمشتري والتمن ولو علم بذلك بعد حين بدون أن يصدر منه ما يدل على الاعراض وأن يشهد على طلبه خشية جهود المشتري لالزوما

## (مادة ١١٩)

طلب التقرير هو أن يشهد الشفيع على البائع أن كان العقار المبيع في يده أو على المشتري وأن لم يكن العقار في يده أو عند المبيع بأنه طلب ويطلب فيه الشفعة الآن والمدة الفاصلة بين هذا الطلب والطلب الأول معقدة بالتمكين منه فإن تمكن بكتاب أو رسول ولم يشهد بطلت شفيعته وإن لم يتمكن منه فلا تسقط

وإن أشهد الشفيع في طلب الموائبة عند أحد من هؤلاء المذكورين كفاء ذلك الا شاهد فقط مقام الطالبين

## (مادة ١٢٠)

طلب القلة هو طلب الخصامة والرافعة عند القاضي فإذا أخره الشفيع بعد طلب الموائبة والتقرير شهر أو احدا بلا عذر بطلت شفيعته وإن أخره بعذر مقبول فلا تسقط

## (مادة ١٢١)

لولى الصبي أو وصيه أن يأخذه بالشفعة فإن لم يطلبها وبلغ الصبي فلا شفعة له بعد البلوغ فإن لم يكن للصبي ولى ولا وصى ينصب له القاضي فيما يأخذه بالشفعة فإن لم ينصب له فيما فاته يبقى على شفيعته حتى يبلغ فأخذها ولو مضى على بيع العقار المشفوع سنون

## (مادة ١٢٢)

انحصم للشفيع في اثبات الشفعة كل من المشتري والبائع قبل تسليم المبيع للمشتري وبعد تسليمه اليه فانحصم هو المشتري فقط

## (مادة ١٢٣)

إذا كان المبيع في يد البائع وترفع الشفيع معه فلا تسمع البيعة عليه حتى يحضر المشتري ومتى ثبتت الشفعة مستوفية شرائطها يفسخ القاضي شراء المشتري ويقضى للشفيع بالعقار المشفوع بطلب الشفيع

## (مادة ١٢٤)

إذا كان أحد الشريكين غائبا فلا ينتظر قدومه ولا يوقف له نصيب بل يقضى للحاضر بجميع المبيع فإن حضر الغائب وطلب الشفعة مستوفيا شرائط الطلب يقضى له بحقه إن لم يوجد مسقط له فإن كان مثل الأول يقضى له بالنصف وإن كان فوقه يقضى له بجميع المبيع وتبطل شفعة الأول وإن كان دونه يمنع

## الفصل الرابع

( في حكم الشفعة )

( مادة ١٢٥ )

لا يثبت المالك الشفيع في المبيع الا بقضاء القاضي أو بأذن من المشتري بالتراضى

( مادة ١٢٦ )

تلك العقار قضاء كان أو رضاء يعتبر شرا مبيدا في حق الشفيع فله خيار الرؤية والعيب وان اشترط المشتري مع بائعه البراءة منهما

( مادة ١٢٧ )

اذا قضى للشفيع بالمبيع وكان غنه مؤجلا على المشتري يأخذه الشفيع بمن حال فان أداه للبائع سقط الثمن عن المشتري وان أداه للمشتري فليس للبائع أن يطالب المشتري به قبل حلول الاجل المتفق عليه

( مادة ١٢٨ )

اذا قضى للشفيع بالعقار المشفوع فأدى غنه ثم استحق المبيع فان كان أداه للمشتري فعليه ضماته سواء استحق قبل تسليمه اليه أو بعده وان كان أداه للبائع واستحق المبيع وهو في يده فعليه ضمان الثمن الشفيع

( مادة ١٢٩ )

للشفيع أن ينقض جميع تصرفات المشتري حتى لو وقف العقار المشفوع أو جعله مسجدا فله انقضه

( مادة ١٣٠ )

اذا بنى المشتري بناء في الدار أو الأرض المشفوعة أو غرس فيها أشجارا فالشفيع بالخيار ان شاء تركها وان شاء أخذها بالثمن المسمى ودفع قيمة البناء والشجر مستحق القلع أو يكلف المشتري قلعهما واذا زاد المشتري على العقار المشفوع شيئا من ماله بان يرضه أو صبغه بألوان فان الشفيع يكون بالخيار ان شأ تركه وان شاء أخذها بالثمن وقيمة الزيادة

( مادة ١٣١ )

اذا هدم المشتري بناء الدار المشفوعة أو هدمه غيره أو قلع الأشجار التي كانت مغروسة في الأرض المشفوعة يأخذ الشفيع العرصة أو الأرض بمحضها من الثمن بان يقسم الثمن على قيمة العرصة أو الأرض وقيمة البناء والشجر وما يخص العرصة أو الأرض منه يدفعه الشفيع وتكون الاتفاض والاخشاب للمشتري



## (مادة ١٣٢)

إذا غربت الدار المشفوعة أو جفت أشجار البستان المشفوع بلا تعدي أحدهما عليها يأخذها الشفيع بالثمن المسمى  
فإن كان بها انقراض أو خشب وأخذ المشتري تسقط حصته من الثمن بأن يقسم الثمن على قيمة الدار والبستان يوم العقد وقيمة الانقراض والخشب يوم الأخذ

## (مادة ١٣٣)

إذا تلقى بعض الأرض المشفوعة بغرق أو نحوه سقطت حصة التالف من أصل الثمن

## (مادة ١٣٤)

إذا أخذ الشفيع العقار المشفوع وبني فيه بناء أو غرس فيه أشجاراً ثم استحق العقار فإنه يرجع بالثمن فقط ولا رجوع له بقيمة البناء والشجر على أحد بمعنى أنه لا يرجع عما نقص بالقلع (١)

## (مادة ١٣٥)

الشفعة لا تقبل التجزئة فليس الشفيع أن يأخذ بعض العقار المشفوع ويترك بعضه جبراً على المشتري إنما إذا تعدد المشترون واتحد البائع وقبضوا المبيع منه أو لم يقبضوه ودفعوا له الثمن فللشفيع أن يأخذ نصيب بعضهم ويترك الباقي

## الفصل الخامس

(فيما يسقط الشفعة ويبطلها)

## (مادة ١٣٦)

تبطل الشفعة بترك طلب الموائبة أو باختلال شرط من شروط مجتهته وتسقط أيضاً بترك طلب التقرير والاشهاد مع امكانه والقدرة عليه وتأخير طلب المخاصمة شهراً بلا عذر

## (مادة ١٣٧)

إذا أسقط الشفيع حقه في الشفعة وتركه قبل الحكم سقط حقه وللشفعاء الآخرين أن يأخذوا العقار المبيع إن طلبوا الشفعة بشروطها وإن أسقط حقه بهدا الحكم له فلا يسقط ولا يكون لاحد حق فيه

(١) يستفاد حكمهما من أوائل الباب السابع عشر في المتفرقات من الشفعة من الهندية غمرة ٢٠٦ ومن أوائل الفصل السادس عشر في الاستحقاق والغرور الخ من جامع القصولين غمرة ٢١٢

( مادة ١٣٨ )

يشترط لصحة الشفعة أن يطلب الشفيع كل المبيع فإن طلب أحد الشرىكين نصفه بناء على أنه يستحق النصف فقط بطلت شفعته

( مادة ١٣٩ )

لا تبطل الشفعة بموت المشتري

( مادة ١٤٠ )

تبطل الشفعة بموت الشفيع قبل تملكه العقار المشفوع بالقضاء أو الرضا سواء كان موته قبل الطلب أو بعده ولا ينتقل حقه فيها إلى ورثته

( مادة ١٤١ )

إذا باع الشفيع العقار المشفوع به أو وقفه أو جعله مسجداً قبل تملكه العقار المشفوع بطلت شفعته

( مادة ١٤٢ )

إذا اشترى الشفيع العقار المشفوع من المشتري سقطت شفعته وإذا سقطت شفعته فلن دونه أو مثله في الدرجة من الشفعاء أن يأخذ بالعقد

( مادة ١٤٣ )

إذا استأجر الشفيع المبيع أو ساومه ببعاء أو اجارة أو طلب من المشتري بيعه أو تولى أى بمثل الثمن الأول سقطت شفعته

( مادة ١٤٤ )

إذا أخبر الشفيع بمقدار الثمن فاستكثره فسلم في الشفعة ثم تحقق له أن الثمن أقل مما أخبر به فله حق الشفعة

( مادة ١٤٥ )

إذا علم باسم المشتري فسلم في الشفعة ثم بان له أن المشتري هو غير من سمى فله حق الشفعة

( مادة ١٤٦ )

إذا بلغ الشفيع شراء نصف العقار المشفوع فسلم في الشفعة ثم تحقق له شراء كل المبيع فله الشفعة وفي عكسه لا شفعة له

## باب

( في التملك بوضع اليد على الاموال المباعة )

( مادة ١٤٧ )

الاراضى الموات أى المباعة التى لا ينتفع بها وليست فى ملك أحد تكون ملكا لى وضع يده عليها وأحياء باذن ولى الامر مسلما كان أو ذميا لامستأنا  
فمن أذن له بأحياء أرض موات وكان واحدا منهم ما وأحياء باذن زرعها أو غرس أو بنى فيها فقد ملكها ولا تنزع منه بل يربط عليها العشر ان كانت أقرب الى أرض العشر وكان الهى مسلما والا فالخراج

( مادة ١٤٨ )

اذا وجدت فى أرض عشرية أو خراجية مملوكة لشخص معين معدن ذهب أو فضة أو حديد أو نحاس أو نحوهم من الجوامد التى تنطبع بالنار فإنه يكون ملكا لملك الأرض وعليه الخمس للحكومة

وان وجدت فى أرض مملوكة لغير معين كإراضى الحكومة تكون كلها للحكومة

( مادة ١٤٩ )

من وجدت فى أرض من الاراضى المباعة كالجبال والمفاوز كثر من مدقونا وعليه علامة أو نقش عملة الباهلية فله أربعة أخماس وخمس الحكومة  
وان كان عليه نقش من النقوش الاسلامية فهو ملك الأرض التى وجدت فيها ان ادعى ملكا ولا فهو نقطة

( مادة ١٥٠ )

الصيد مباح برا وبحرا ويجوز اقتناؤه سرفه

## باب

( فى وضع اليد وعدم سماع الدعوى بمرور الزمان )

( مادة ١٥١ )

من كان واضع يده على عقار أو غيره ومتصرفا فيه تصرف المالك بلا منازع ولامعارض مدة ١٥ سنة فلا تسمع عليه دعوى المالك بغير الارش من أحد ليس بذى عذر شرعى ان كان منكرا

(مادة ١٥٢)

من كان واضع عايدته على عقار متصرف فيه تصرف المالك بلامنازع لمدة ثلاث وثلاثين سنة فلا تسمع عليه بعدها دعوى الارث ولا دعوى أصل الوقف الا لعذر شرعي

(مادة ١٥٣)

لواضع اليد على العقار أن يضم الى مدة وضع يده مدة وضع يده من انتقل منه العقار اليه سواء كان انتقاله بشراء أو هبة أو وصية أو وارث أو غير ذلك فان جمت المدة وتبلغ المدة المحدودة منقطع سماع الدعوى فلا تسمع على واضع اليد دعوى المالك المطلق ولا دعوى الارث ولا الوقف

(مادة ١٥٤)

الاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء والاستيلاء تعتبر اقرارا بعدم الملك المباشر ذلك فلا تسمع دعواه لنفسه على واضع اليد ولو لم يرض على وضع اليد المدة المحدودة منقطع سماع الدعوى

(مادة ١٥٥)

من كان واضع عايدته على عقار بطريق الاجارة أو الاعارة وهو مقر بالاجارة أو العارية فليس له أن يتسلك بمروور خمس عشرة سنة على وضع يده في منع سماع دعوى الموقوف أو المبيع عليه فان كان منكر للاجارة أو العارية جيع تلك المدة والمدة حاضرة وهو تارك للدعوى عليه مع التمكن منها ووجود المقتضى لها فلا تسمع دعواه بعد ذلك

(مادة ١٥٦)

انما تسمع دعوى المالك أو الارث أو الوقف على واضع اليد اذا تحقق ترك الدعوى بلا عذر شرعي في المدة المحدودة

(مادة ١٥٧)

اذا تركت الدعوى لعذر من الاعذار الشرعية في المدة المحدودة كأن كان المدعى غائباً أو قاصراً أو مجنوناً ولاولى لهما ولا وصى فلا مانع من سماع دعوى المالك أو الارث أو الوقف مالم يحضر الغائب ويبلغ العبي ويقب المجنون ويترك الدعوى بعد حضوره أو بلاؤه أو افاقه مدة تساوي المدة المحدودة

(مادة ١٥٨)

واذا ادعى في أثناء المدة في مجلس القضاء على واضع اليد ولم تفصل الدعوى فلا مانع من سماعها ثانياً ولو مضت المدة المحدودة مالم يرض بين الدعوى الاولى والثانية المدة المحدودة

(مادة ١٥٩)

المطالبة في أثناء المدة المحدودة في غير مجلس القضاء لا تعتبر ولو تكررت مرارا

## (مادة ١٦٠)

من كان واضعا عبده على عقار اشتراه فلا تسمع دعوى الملك عليه عن كانه معه في البلد وهو يعلم البيع ورآه وهو يتصرف فيه بناء وزرع او غير ذلك وسكت عن دعواه ولم يمتنع على وضع اليد خمس عشرة سنة ووارث من كان حاضرا يعلم البيع ويرى التصرف كورثه في عدم سماع الدعوى عنه

## (مادة ١٦١)

لا تسمع دعوى الملك على واضع اليد من ولد البائع له ولا من أقاربه أو زوجته الذين كانوا حاضرين وقت بيع العقار له وعالمين به وسكتوا عن دعواه ولم يمتنع على بيعه خمس عشرة سنة

## باب

## (في نزاع الملك)

## (مادة ١٦٢)

لا ينزع ملك أحد من يده بغير حق شرعي

## (مادة ١٦٣)

انما ينزع الملك من يد صاحبه اذا تصرف فيه بوجه من وجوه التصرفات السالبة للملك بمجرد العقد كالبيع

## (مادة ١٦٤)

اذا كان المالك مديونا دينيا فابتاع عليه شرعا يجوز نزاع ملكه الزائد عن حوائجه الضرورية المحتاج اليها في الحال ومنها مسكنه الضروري اذا لم يكن له مال من جنس ما عليه من الدين الشرعي ويباع قضاء اذا امتنع عن بيعه بنفسه لقضاء دينه من غنمه ويبدأ في البيع بالايسر فالايسر بقدر الدين

## (مادة ١٦٥)

اذا اقتضت المصلحة العامة اخذ ملك لتوسيع طريق العامة يؤخذ بقيمة لكن لا يؤخذ من يد صاحبه ما لم يؤت له غنمه مقدرا يعرفه من يؤثق بعد التمه من أهل الخبرة (١)

(١) في حاشية أبي السعود على مسكين من الوفى غرة ٥١٩ تمه ضيق المسجد على الناس ويجنبه أرض لرجل تؤخذ بقيمة كرها لاله لما ضيق المسجد المحرام اخذنا لصاحبه أرضين بكرة وزادوا في المسجد زيلعى وهذا من الأكرام الجائز اهـ

( مادة ١٦٦ )

مصلحة الموقوف عليهم تجب رعايتها فلا يؤخذ مكان وقف لاتساع طريق العامة الا اذا استبدل  
بأحسن منه صقعا وأكثر نفعا وأغزر ريعا

( مادة ١٦٧ )

اذا اقتضى الحال أخذ أرض من الاراضي الاميرية من يمن هو منتفع بزراعتها لانخالها في  
طريق العامة أو لغير ذلك من المصالح العامة يرفع عن صاحبها من المال المربوط بقدر ما يؤخذ منه

## في العقود والمدانيات والامانات والضمانات

### كتاب العقود على العموم

#### الباب الاول

( في ماهية العقد وشرائطه )

( مادة ١٦٨ )

العقد هو عبارة عن ارتباط الایجاب الصادر من أحد العاقدین بقبول الآخر على وجه يثبت  
أثره في المعقود عليه

ويترتب على العقد التزام كل واحد من العاقدین بما وجب به للآخر

( مادة ١٦٩ )

يصح أن يرد العقد على الاعيان منقولة كانت أو عقارا لتقليكها بعوض أو بغير عوض

( مادة ١٧٠ )

يصح أن يرد العقد على الاعيان لحفظها وديعة أو لاستهلاكها بالاتفاق به اقرضا ورد بدلها

( مادة ١٧١ )

يجوز ورود العقد على منافع الاعيان للاتفاق به ايعاز أو بغير عوض اعارة ورد عينها  
لصاحبها

( مادة ١٧٢ )

يصح أن يرد العقد على عمل معين من الاعمال الصناعية أو على خدمة معينة

## (مادة ١٧٣)

يشترط لتحقيق كل عقد ثلثة أشياء وهي العاقدان وصيغة العقد ومحل يضاف اليه  
ويشترط لصحة أى عقد أهلية العاقلين وكون العقد مفيدا وكون المحل قابلا لحكم العقد  
وكونه مما يقصد شرعا

## الفصل الاول

## (فى أهلية العاقلين)

## (مادة ١٧٤)

يشترط لانعقاد عقود البيع والشراء والايجار والاستثمار والشركة والحوالة والرهن  
والوكالة ونحوها من التصرفات الدائرة بين النفع والضرر أن يكون كل من العاقلين عاقل يعقل  
معنى العقد ويقصده ولا يشترط بالوغمما غير أن عقودهما لا تكون نافذة ان كانا محجورين عليهما  
(راجع المادة الآتية وما بعدها)

## (مادة ١٧٥)

المحجور عليه لصغر سنه وعدم تميزه تصرفاته وعقوده باطلة لا تنعقد أصلا سواء كانت نافعة له  
أو مضرة أو دائمة بين النفع والضرر  
والكبير المجنون جنونا على عقله حكمه حكم الصغير الذى لا يعقل فلا تصح عقوده التى  
يعقدها حال جنونه بل تكون باطلة أيضا فان كان يجنن نارة ويفيق أخرى فعقوده التى يعقدها  
حال أفاقته وهو تام العقل تكون صحيحة نافذة

## (مادة ١٧٦)

إذا كان المحجور عليه صبيا ميمنا أو كبيرا ممتوها تصح تصرفاته وعقوده التى تكون نافعة له تنفعا  
محضا وتنفذ ولو لم يجزها الولي أو الوصى وأما تصرفاته وعقوده المضرة بمصلحته ضررا محضا  
فهى كصرفات الصبي الغير ميمز وعقوده لا تصح أصلا ولو أجازها الولي أو الوصى

## (مادة ١٧٧)

المحجور عليه سواء كان صبيا ميمنا أو كبيرا ذاعته أو رقيقا اذا عقد عقدا من العقود الدائرة بين  
النفع والضرر التى لا يشترط البلوغ لانعقادها فلا ينفذ عقده ولا يترتب عليه حكم الا  
إذا أجازها الولي أو الوصى أو المولى إجازة معتبرة فان أجازها جاز ونفذت أحكامه وان لم يجزه  
أو أجازها وكان فيه ضرر كان فيه غبن فاجب زيادة أو نقصا فلا يجوز ولا ينفذ أصلا

## ( مادة ١٧٨ )

الصبي أو العبد المأذون له بالتجارة تصح عقود بيعه وشراؤه وتوكيله غيره بالبيع والشراء واجارته واستجاره ومزارعته ومساقاته ورهنه وارتثانه ويجوز اقراره بدين أو عين لمن تقبل شهادته أو عارية أو ودیعة وحط من الثمن بعيب قدر ما يحيط بالتجار وتجوز له الحماة وتأجيل الدين والصلح عن دين له على بعضه ان لم تكن لهينة وليس له أن يقرض ولا يهب ولا يكفل عن غيره

## ( مادة ١٧٩ )

المحجور عليه حجر افضايا بسفه وسوء تصرف في ماله حكمه حكم الصبي المميز في التصرفات التي تحتل الفسخ ويطلبها الهزل كالبيع والاجارة ونحوهما فلا تنفذ عقودها الا اذا أجازها القاضي فان أجازها نفذت وان ردتها بطلت

وانما تصح تصرفاته التي لا تحتل الفسخ كالنكاح والطلاق والاعتاق والاستيلاء والتدبير وهو في وجوب زكاة وفطرة وبيع وعبادات وزوال ولاية أبيه أو جده وفي صحة اقراره بالعقوبات وفي الاتفاق على من تلزمه نفقتهم وفي وصاياه بالقرب من ثلث ماله ان كان له وارث بالغ

## ( مادة ١٨٠ )

يشترط لصحة عقود التبرعات كالهبة والصدقة والوصية أن يكون المتبرع عاقلا بالغاً مطلق التصرف في ماله ولا يشترط العقل والبلوغ في المتبرع له هبة أو صدقة أو وصية

## ( مادة ١٨١ )

يشترط لصحة عقود الضمانات ووجوب حفظ الودائع والامانات والالتزام بأداء الدين المحال به في المداينات أن يكون كل من الضامن والمستودع والملتزم بوفاء الدين المحال به عليه عاقلا بالغاً غير محجور عليه ولا يشترط العقل والبلوغ في صاحب الدين المضمون أو المحال به ولا في صاحب الوديعة الا اذا شارك منهما العقد بنفسه وهو غير عاقل أو عاقل غير مأذون فانه لا ينعقد في الاول ولا ينفذ في الثاني الا اذا أجاز له الولي أو الوصي

## ( مادة ١٨٢ )

يشترط لنفاذ عقود المعاوضات الواردة على الاعيان المالية أو على منافعها أن يكون المتصرف في العين الوارد عليها العقد مالكا لها أو وكيلها عن مالكتها ان كان عاقلا بالغاً أو ولياً أو وصياً عليه ان كان صغيراً أو كبيراً محجوراً أو معتوها وأن لا يتعلق بالعين حق لغير المتصرف فيها



(مادة ١٨٣)

يشترط لزوم عقود المعاوضات الواردة على الأعيان أو على منافعها أن تكون عارية عن الخيارات

(مادة ١٨٤)

يجوز للعراقيل البالغ غير المحجور عليه أن يشرأى عقد كان بنفسه أو بوكله غيره  
في بشرعاً من العقود بنفسه لنفسه فهو الملزوم دون غيره بما يترتب عليه من الحقوق  
والأحكام

(مادة ١٨٥)

من بشر بطريق الوكالة عن غيره عقد هبة أو صدقة أو أمانة أو إيداع أو رهن أو قرض  
فإن كان وكيلاً من جهة مريد التملك يصح العقد على الموكل مطلقاً سواء أضاف الوكيل العقد  
لموكله أو لنفسه

وإن كان وكيلاً من جهة طالب التملك فإن أضاف العقد إلى نفسه يقع العقد له لا للموكل وإن  
أضاف العقد للموكل يقع العقد للموكل وتعلق به الحقوق في غير القرض إلا إذا بلغ على سبيل  
الرسالة

(مادة ١٨٦)

من بشر بالتوكيل عن غيره عقداً من عقود المعاوضات المالية كالبيع والشراء والإجارة  
والصلح عن أقرار يقع العقد للموكل سواء أضاف الوكيل العقد إلى نفسه أو إلى الموكل

(مادة ١٨٧)

إذا أضاف الوكيل عقد المعاوضة المالية إلى نفسه تعود حقوق العقد كلها إليه فإن كان لبيع  
أو إجارة أو صلح من جهة المدعى يكون هو المطالب بتسليم ما باعه أو أجره ويكون له المطالبة  
بالثمن والأجرة وببدل الصلح وإذا استحق المبيع أو المؤجر أو المصالح عنه يكون للشري  
أو المستأجر أو المدعى عليه المصالح الرجوع عليه بالثمن أو الأجرة أو بدل الصلح

وإن كان وكيلاً بشراء شيء أو استجاره أو المصالح عنه من جهة المدعى عليه فله قبض ما اشتراه  
أو استأجره وعليه دفع ثمنه أو أجرته وببدل ما صالح عنه  
فإن أضاف العقد إلى موكله عادت كل حقوقه على موكله فلا مطالبة للوكيل ولا عليه بما يترتب  
على العقد من الحقوق والواجبات

(مادة ١٨٨)

الأب المستور حاله إذا تصرف في مال ولده الصغير أو الكبير المجنون أو المعتوه يبيع أو إجارة

وكان تصرفه بمثل القيمة أو يسير الغبن صح العقد وليس للولد نقضه بعد الادراك أو بعد الافاقه من جسته أو عنته

( مادة ١٨٩ )

الاب الفاسد الرأى الذى لا يحسن التصرف فى المال اذا تصرف فى مال ولده الصغير أو الكبير المجنون أو المعتوه يبيع فلا يصح بيعه أصلا الا اذا كان بضعة القيمة سواء كان المبيع عقارا أو منقولا فان باعه بأقل من ضعف القيمة يكون للولد نقضه بعد البلوغ أو الافاقه

( مادة ١٩٠ )

الوصى اذا تصرف فى عقار اليتيم بالبيع بغير مسوغ من المسوغات الشرعية فلا يصح تصرفه وللصغير نقضه بعد ادراكه وان تصرف فيه بمسوغ شرعى لزم الصبي أحكامه وليس له نقضه ونصرف الوصى فى مال اليتيم غير العقار بمثل القيمة أو يسير الغبن جائز لزم فليس للصبي نقضه بعد بلوغه وان تصرف فيه بغبن فاحش لا يصح تصرفه أصلا ولا اجازته

## الفصل الثانى

( فى رضا العاقدین وما يعدم الرضا )

( مادة ١٩١ )

يشترط لصحة العقد الوارد على الاعيان المالية أو على منافعها تراضى العاقدین بلا اكرام ولا اجبار

( مادة ١٩٢ )

الاكرام نوعان ملجئ وغير ملجئ فالاكراه الملجئ يعدم الرضا ويقسد الاختيار ويكون بالتهديد باتلاف نفس أو عضو أو بعض عضو أو بضرب مبرح يخاف منه تلف نفس أو عضو أو باتلاف كل المال والاكراه الغير الملجئ يعدم الرضا أيضا لكنه لا يقسد الاختيار ويكون بالتهديد بالحبس والقييد المديدین وبالضرب الغير المتلف على حسب أحوال الناس

( مادة ١٩٣ )

الاكرام بحبس الوالدين والاولاد وغيرهم من ذى رحم محرم أو بضربهم يعدم الرضا أيضا

( مادة ١٩٤ )

يختلف الاكرام باختلاف أحوال الأشخاص وسنهم وضعفهم ومناصبهم وجاههم ودرجة تأثرهم وتألمهم من الحبس والضرب كثرة وقلة وشدة وضعفا

(مادة ١٩٥)

يشترط لاعتبار الاكراه المعدم للرضاء أن يكون المكروه قادراً على ايقاع ما تهدد به وأن يخاف المكروه وقوع ما صدر تهديده به في الحال بأن يغلب على ظنه وقوع المكروه إن لم يفعل الأمر المكروه عليه فإن كان المجبر غير قادر على ايقاع ما تهدد به فلا يكون الاكراه معتبراً

(مادة ١٩٦)

إذا عقد المكروه العقد في غياب المجبر ولم يرسل المجبر أحداً ليرده إليه إن لم يفعل فلا يعتبر الاكراه ويكون قد عقد طوعاً بعد

(مادة ١٩٧)

الرضا شرط لصحة العقود التي تختمل الفسخ فتفسد بفواته وذلك كالبيع والشراء والايجار والاستجار والهبة والصلح وتأجيل الدين والشفعة ونحوها  
فإن أكره أكرهاً معتبراً بأحدنوي الاكراه على عقد منها فلا يصح عقده

(مادة ١٩٨)

لا يصح أن يضمع الاكراه ابراء الدائن مديونه ولا ابراء الكفيل بنفس أو مال  
فإن أكره أكرهاً معتبراً لمجئاً أو غير ملجئ على ابراء مديونه أو كفيل مديونه فأبراءه غير صحيح وله مطالبة كل منهما بدينه

(مادة ١٩٩)

الكذالة والحوالة لا يصحان أيضاً بالاكراه فإن كفل عن غيره كرها أو قبل حوالته دين عليه جبراً فلا يلزمه شيء مما التزم به قهراً

(مادة ٢٠٠)

لا يصح الاقرباء بالاكراه فإن أكره أكرهاً معتبراً على الاقرار وعلم بدلالة الحال أنه إن لم يقر بما أكره عليه بوقع به المكروه ما تهدد به من اتلاف أو حبس أو ضرب وهو قادر على ايقاعه فأقر خائفاً من وقوع ذلك فلا يعتبر اقراره ولا يلزمه شيء مما أقر به

الزوج ذو شوكة على زوجته فإن أكره زوجته بالضرب أو منعها عن أهلها التهب له مهرها فوحيته له وهي خاتمة فلا تصح الهبة ولا تبرأ نتمته من المهر

(مادة ٢٠١)

العقود والتصرفات التي تصح مع الهزل ولا تختمل الفسخ كالنكاح والطلاق والعتاق ونحوها لا يؤثر فيها الاكراه ولا تبطل به

فمن أكره على عقد نكاح أو على طلاق أو اعتناق جاز عقد نكاحه ووقع طلاقه وصح اعتناقه ويرجع المعتقد كراهية معتقه على من أكرهه إذا أعتقه لنفسه الكفارة وكان عتقه بالقول لا بالفعل

( مادة ٢٠٢ )

من أكره على عقد من العقود المحتملة للفسخ جاز له أن يفسخه بعد زوال الإكراه ولا يسطل حق فسخه بموته ولا بموت من أكرهه ولا بموت العاقد الآخر بل تقوم ورثتهم مقامهم

( مادة ٢٠٣ )

عقد المكره ينقذ فاسدا لا باطلا فيقبل الإجازة فإن أجازته المكره بزوال الخوف صراحة أو دلالة يتقلب صحيتها

( مادة ٢٠٤ )

عقود المكره لا يتوقف نفاذها على إجازته بعد زوال الإكراه بل تنفذ بلا توقف وتفيد الملك بالقبض فإن كان المكره عليه عقد بيع ملك المشتري المبيع بقبضه مملكا فاسدا ويصح فيه كل تصرف من التصرفات التي لا يمكن نقضها وتلزم قيمته ويكون للبائع مكرها الخيار إن شاء ضمن المكره على البيع قيمته يوم تسليمه إلى المشتري وإن شاء ضمن المشتري قيمته يوم قبضه أو يوم أحدث فيه تصرفا لا يحتمل النقص

( مادة ٢٠٥ )

للبيع المكره ولو أدرته من بعده أن ينقض تصرفات المشتري التي تحتل الفسخ ويسترد العين التي أكره على بيعها حيث وجدها وإن تداولتها الأيدي فإن هلكت العين في يد المشتري ضمن قيمتها وللبيع الخيار إن شاء ضمنه وإن شاء ضمن الجبر فإن ضمن الجبر فله الرجوع بما ضمنه على المشتري فإن كان المشتري هو الذي أجبر على الشراء وهلك المبيع في يده فلا تعد منه فلا ضمن عليه وكذا الاضمان على البائع المكره إن قبض الثمن مكرها وهلك في يده فلا تعد منه

## الفصل الثالث

( في الغبن الفاحش والغلط الواقع في العقود )

( مادة ٢٠٦ )

الغبن الناحش لا يفسد العقد ولا يوجب حق فسخه للمغبون إلا إذا كان فيه تغرير وانما يفسد العقد ويجب فسخه بالغبن الفاحش ولو لم يكن فيه تغرير إذا كان المغبون غبنا فاحشا صغيرا أو كان المال الذي حصل فيه الغبن الناحش مال وقف

## (مادة ٢٠٧)

إذا وقع غلط في محل العقد وكان العقود عليه مسمى ومشارا اليه فإن اختلف الجنس تعلق العقد بالمسمى وبطل لانعدامه وإن اتحد الجنس واختلف الوصف تعلق العقد بالمشار اليه وينعقد لوجوده ويخبر العاقد لقوات الوصف إن شاء أمضى العقد وإن شاء نقضه فإذا بيع هذا الفص على أنه ياقوت فإذا هو زجاج بطل البيع ولو بيع هذا الفص ليل على أنه ياقوت أجزأ فظهر أنه صح البيع والمشتري بالخيار بين امضائه ونقضه

## الفصل الرابع

(في محل العقد وفائدته وقصد شرعيته)

## (مادة ٢٠٨)

لا بد لكل عقد من محل يضاف اليه يكون قابلاً للحكمه ويصح أن يكون محل العقد مالا عيناً كان أو ديناً أو منفعة أو عملاً

## (مادة ٢٠٩)

يلزم لصحة عقد المعاوضات المالية من الجانبين أن يكون كل من البديلين معيناً تعييناً نافياً للجهالة الفاحشة سواء كان تعيينه بالإشارة اليه أو الى مكانه الخاص إن كان موجوداً وقت العقد أو ببيان وصفه مع بيان مقداره إن كان من المقدرات أو بنحو ذلك مما تنفي به الجهالة الفاحشة ولا يكتفى بذلك كراجنس عن القدر والوصف

## (مادة ٢١٠)

لا يصح أن يكون الشيء المعلوم الذي سيوجد في المستقبل محلاً للعقد المتقدم ذكره إلا في السلم بشرائطه

## (مادة ٢١١)

يلزم أن يكون في العقد فائدة لعاقديه وأن يكون مقصوداً شرعاً وكل عقد لا فائدة فيه للعاقدين فهو فاسد وكذا العقد الذي قصد به مقصد غير شرعي

## الفصل الخامس

(في أحكام العقود)

## (مادة ٢١٢)

إنما تجرى أحكام العقود في حق العاقدين ولا يلزم بها غيرهما ولا يجوز فسخ العقود اللازمة إلا بتراضيهما في الأحوال التي يجوز فيها فسخها

## ( مادة ٢١٣ )

عقد المعاوضة من الجانبين الوارد على الأعيان المالية إذا وقع مستوفيا شرائط الصحة يقتضى ثبوت الملك لكل واحد من العاقدين في بدل ملكه والتزام كل منهما بتسليم ملكه المعقود عليه للآخر

## ( مادة ٢١٤ )

عقد المعاوضة من الجانبين إذا وقع على منافع الأعيان المالية مستوفيا شرائط الصحة والنفاذ يستوجب التزام المتصرف في العين بتسليمها للمتفع والتزام المتفع بتسليم ما استحق من بدل المنفعة لصاحب العين

## ( مادة ٢١٥ )

عقد التسريح بالهبة بلا عوض لا يتم بعد انعقاده صحيحا ولا يلزم المتبرع حكمه بالتسليم العين الموهوبة للوهوب له وقبضها قبضا تاما ومثله عقد الهبة بشرط العوض فإنه لا يتم الا قبض العوضين

## ( مادة ٢١٦ )

إذا انعقد العقد موقوفا غير نافذ بأن كان العاقد فضليا تصرف في ملك غيره بلا إذنه أو كان العاقد صيبا غير نافذ فلا يظهر أثره ولا يفيد ثبوت الملك الا اذا أجاز له المالك في الصورة الاولى والولى أو الوصى في الصورة الثانية روقت الاجازة مستوفية شرائط الصحة

## ( مادة ٢١٧ )

العقد الصحيح الذي يظهر أثره بانعقاده هو العقد المشروع ذاتا ووصفا والمراد بمشروعيته ذاته ووصفه أن يكون ركنه صادرا من أهله مضافا إلى محل قابل للحكمه وأن تكون أوصافه صحيحة سالمة من الخلل وأن لا يكون مقرونا بشرط من الشروط المقسدة للعقد

## ( مادة ٢١٨ )

العقد الفاسد هو ما كان مشروعا بأصله لا بوصفه أى أنه يكون صحيحا باعتبار أصله لا لخلل في ركنه ولا في محله فاسدا باعتبار بعض أوصافه الخارجة بأن يكون المعقود عليه أو بدله مجهولا جهالة فاحشة أو يكون العقد خاليا عن الفائدة أو يكون مقرونا بشرط من الشرائط الموجبة لفساد العقد والعقد الفاسد لا يفيد الملك في المعقود عليه الا قبضه برضا صاحبه

(مادة ٢١٩)

العقد الباطل هو ما ليس مشروعا لأصلا ولا وصفا أى ما كان في ركنه أو في محله خلل بأن كان  
الاجباب والقبول صادريين عن ليس أهلا للعقد أو كان المحل غير قابل لحكم العقد  
وهو لا ينعقد أصلا ولا يفيد الملك في الاعيان المالية ولو بالقبض

(مادة ٢٢٠)

العبرة في العود للقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني

## الباب الثاني

(في العقود التي يصح اقترانها وتعليقها بالشرط والتي لا يصح اقترانها وتعليقها به)  
(وفي العقود التي يصح اضافتها الى المستقبل والتي لا يصح)

## الفصل الاول

(في ماهية الشرط والتعليق)

(مادة ٢٢١)

الشرط هو التزام مستقبل في أمر مستقبل بصيغة مخصوصة (١)  
والتعليق هو ترتيب أمر مستقبل على حصول أمر مستقبل مع اقترانها بأدوات الشرط  
(مادة ٢٢٢)

العقد المنجز ما كان بصيغة مطلقة غير معلقة بشرط ولا مضافة الى وقت مستقبل وهذا يتبع  
حكمه في الحال

(مادة ٢٢٣)

العقد المعلق هو ما كان معلقا بشرط غير كائن أو بمجاذبة مستقبلية  
والمعلق يتأخر انعقاده سببا الى وجود الشرط فعند وجوده ينعدم سببا مقضيا الى حكمه (٢)

(١) الذي في تعريفات السيد الشرط ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون رجاء ما هيئته ولا يكون مؤثرا  
في وجوده وقيل الشرط ما يتوقف وجود الحكم عليه

وفي الشرح عبارة عما يضاف الحكم اليه وجودا عند وجوده لا وجوبا اهـ

(٢) استفاد حكم المعلق والمصاف الآتي من كتاب الايمان من الاشياء للعموي غرة ٣٧٣ مطبعة اسلامبول

(مادة ٢٢٤)

يشترط لصحة التعليق أن يكون مدلول فعل الشرط معدوماً على خطر الوحد لا محققاً ولا مستحيلاً

(مادة ٢٢٥)

العقد المعلق على أمر محقق ينجز في الحال إذا كان لبقائه حكم ابتدائي والتعليق على مستحيل لغو غير معتبر

(مادة ٢٢٦)

العقد المضاف هو ما كان مضافاً إلى وقت مستقبل والمضاف ينعقد سبباً في الحال لكن بتأخر وقوع حكمه إلى حلول الوقت المضاف إليه

(مادة ٢٢٧)

الشرط الذي يقتضيه العقد أو يلائمه ويؤكده بموجباً من معتبر فيصح اقتران العقد به وكذلك يعتبر الشرط المتعارف الذي جرت به عادة البلد وتقرر في المعاملات بين التجار وأرباب الصنائع

(مادة ٢٢٨)

الشرط الذي لا يكون من مقتضيات العقد ولوازمه ولا يؤول كدموجه ولا جرى به العرف وكان به نفع لأحد العاقلين ولا أدى غيرهما فهو فاسد والشرط الذي لا نفع فيه لأحد العاقلين ولا أدى غيرهما فهو لغو غير معتبر والعقد الذي يكون مقروناً به صحيح

## الفصل الثاني

(في بيان العقود التي يصح اقترانها وتعليقها بالشرط)

(والتي لا يصح اقترانها وتعليقها به)

(مادة ٢٢٩)

كل ما كان مبادلة مال بمال كالبيع والشراء والإيجار والاستئجار والمزارعة والمساقاة والقسمة والصلح عن مال لا يصح اقترانه بالشرط الفاسد ولا تعليقه به بل تفسد إذا اقترنت أو علق به

ومثل ذلك إجازة هذه العقود فانها تفسد باقترانها بالشرط الفاسد وتعليقها به



## (مادة ٢٣٠)

ما كان مبادلة مال بغير مال كالنكاح والخلع على مال أو كان من عقود التبرعات كالهبة والقرض أو من التقييدات كعزل الوكيل والجرح على الصبي من التجارة فإنه يصح مع اقترانه بالشرط الفاسد ويلغوا الشرط ولا يصح تعليقه بالشرط بل يبطل العقد ان تعلق به وكذلك الرهن والاقالة تصح باقترانها بالشرط الفاسد ويبطل الشرط ولا يصح تعليقه بالشرط

## (مادة ٢٣١)

ما كان من الاسقاطات المحضة كالطلاق والعناق وتسليم الشفعة بعد وجوبها أو من الالتزامات التي يخلف بها كتحصيل وصلة يصح تعليقه بالشرط ملائماً كل أو غير ملائم ويصح مع اقترانه بالشرط الفاسد ويلغوا الشرط وكذلك الوكالة والإيلاء والوصية يصح تعليقه بالشرط الملائم وغير الملائم وتصح مع اقترانها بالشرط الفاسد ويبطل الشرط

## (مادة ٢٣٢)

الحوالة والكفالة يصح تعليقهما بالشرط الملائم وبصحان مع اقترانها بالشرط الفاسد ويلغوا الشرط وكذلك ما كان من الاطلاقات كالإذن للصبي بالتجارة

## الفصل الثالث

(في العقود التي يصح اضافتها الى وقت مستقبل والتي لا يصح اضافتها اليه)

## (مادة ٢٣٣)

ما لا يمكن تعليقه في الحال وما كان من الاسقاطات والاطلاقات والالتزامات يصح اضافته الى الزمان المستقبل وذلك كالأجارة وفسخها والمزارعة والمساقاة والمضاربة والوكالة والكفالة والإيلاء والوصية والقضاء والامارة والطلاق والعناق والوقف والعبارية والإذن في التجارة للصبي ونحوه

## (مادة ٢٣٤)

كل ما كان تعليقه في الحال فلا تصح اضافته الى الزمان المستقبل وذلك كالبيع وإجازته وفسخه والقسمة والشركة والهبة وعقد النكاح والصلح عن مال والبراء عن الدين

## الباب الثالث

(في أنواع الخيارات)

## الفصل الاول

(في خيار الشرط)

(مادة ٢٣٥)

يجوز أن يشترط في العقد أو بعده الخيار بفسخه أو مضائه في مدة ثلاثة أيام لا أكثر في العقود كلها إلا في الوقف والكفالة والعتاق بالدين فيجوز فيها في أكثر من الثلاث وتمتددة الخيار من وقت العقد ولو كان الشرط فيه فالوبعده من وقت الشرط

(مادة ٢٣٦)

خيار الشرط يصح فيما يحتمل الفسخ من العقود اللازمة كالبيع والاجارة والمساقاة والمزارعة وقسمة القيمات المتعددة والمختلفة جنسا والصلح عن مال والرهن والكفالة والحالة والابراء والوقف والعتاق والخلع وفي ترك الشفعة بعد الطلين الأولين

(مادة ٢٣٧)

خيار الشرط لا يصح في النكاح والطلاق والصرف والسلم والاقرار والوكالة والهبة والوصية

(مادة ٢٣٨)

يصح أن يجعل خيار الشرط لكل من العاقدين أو لاحدهما دون الآخر أو لاجنبي

(مادة ٢٣٩)

إذا جعل في عقود المعاوضات المالية خيار الشرط لكل من العاقدين فلا يخرج البذلان عن ملكهما

وإن جعل خيار الشرط لاحدهما فلا يخرج ماله عن ملكه ولا يدخل مال الآخر في ملكه

(مادة ٢٤٠)

ينفسخ العقد المشروط بفسخه بالخيار إذا فسخه من له الخيار قولاً أو فعلاً في المدة المعينة له ويشترط علم الآخر في المدة في الفسخ القولى لا الفعلى والمراد بالفسخ القولى أو الفعلى كل قول أو فعل يصدر عن له الخيار دالاً على فسخ العقد

## (مادة ٢٤١)

العقد المشروط فسخه بالخيار يتم ويلزم اذا أجاز من له الخيار في المدة المعينة قولاً أو فعلاً ولولم يعلم الآخر  
والاجازة القولية أو الفعلية هي كل قول أو فعل يدل على رضامن له الخيار بلزوم العقد

## (مادة ٢٤٢)

اذا كان الخيار مشروطا لكل من العاقدين فأجازته أحدهما سقط خياره وحده وبقي خيار الآخر ما بقيت المدة فان كان أحدهما قد فسخه فليس للأخر اجازته وان أجازته فلا تعتبر الاجازة سواء سبقه الفسخ أو الاجازة أو وقعامعا أو فعل ما يدل على رضامن له الخيار بلزوم العقد

## (مادة ٢٤٣)

يتم العقد المشروط فيه الخيار ويلزم بعضى مدة الخيار بدون فسخ ولا اجازة للعقد عن شرط له الخيار

## (مادة ٢٤٤)

يلزم العقد أيضا بعوت من له الخيار من المتبايعين في أثناء المدة قبل فسخه أو اجازته ولا يخالفه وإنه  
فان كان الخيار للمتبايعين معا ومات أحدهما لزم الـقدمن جهته ويبقى الخى على خياره الى انتهاء المدة

## الفصل الثانى

### (فى خيار الرؤية وخيار العيب)

## (مادة ٢٤٥)

حق فسخ العقد بخيار الرؤية يثبت من غير شرط فى أربعة مواضع وهى الشراء للايمان التى يلزم تعيينها ولا تثبت دينافى الذمة والاجارة وقسمة غير المثليات والصلح عن مال على شئ بعينه ولا يثبت خيار الرؤية فى القعود التى لا تحتمل الفسخ

## (مادة ٢٤٦)

من اشترى شىء لم يره من الايمان التى يلزم تعيينها واستأجر شىء لم يره واقامه شريكه قسمة تراص مالا مشتركا من القيمات المتحدة أو المختلفة الجنس ولم يكن رأى المال المقسوم أو صالح عن دعوى ماله معين على شئ معين لم يره فهو مخير فى هذه الصور كلها عند رؤية البائع أو المستأجر أو الحصة التى أصابته فى القسمة أو بديل الصلح ان شاء قبل وأمضى العقد وان شاء فسخه

ونقض القسمة ولمسح القسح والرد قبل الرؤية وبعد ما لم يوجد ما يطله قبل أو بعد الرؤية أو ما يدل على الرضا بعد الرؤية لأجلها

( مادة ٢٤٧ )

خيار الرؤية يبطل بتصرف من له الخيار في العين تصرفاً لا يحتمل القسح أو يوجب حقاً للغير كالبيع المطلق عن شرط الخيار للبائع والرهن والاجارة والهبة مع التسليم قبل الرؤية وبعد ما

فإن تصرف تصرفاً لا يوجب حقاً للغير كالبيع بخيار للبائع والهبة بالتسليم العين الموهوبة للموهوب يبطل الخيار بعد الرؤية لأجلها

وكذلك يبطل دعوى من له الخيار قبل الرؤية ويلزم العقد فلا ينتقل الخيار الى ورثته

( مادة ٢٤٨ )

يثبت حق فسخ العقد بخيار العيب من غير اشتراط في العقد فمن عقد عقداً شراءً أو اجارةً أو أجرى مع شريكه قسمة مال مشترك من القيمات أو المثليات المتصلة أو المختلطة الجنس أو صالح عن دعوى مال معين على شيء بعينه فلا يفسخ العقد ونقض القسمة بخيار العيب إذا وجد في مشريه أو في العين المستأجرة أو في بدل الصلح أو في الحصة التي أصابته من القسمة عيباً قد علم به وقت العقد أو حين القسمة ولم يوجد منه ما يدل على الرضا به بعد اطلاعه عليه ولم يشترط البراءة من العيوب

فإن وجد شيء من ذلك سقط حق خياره ولزمه العقد والحصة التي أصابته في القسمة

## كتاب البيع

### الفصل الاول

( في عقد البيع )

( مادة ٢٤٩ )

عقد البيع هو تعليق البائع ماله للشترى بعمل يكون غناً للبائع

( مادة ٢٥٠ )

لا يصح البيع الا براضى العاقلين أحدهما بالبيع والآخر بالشراء وتعيين الثمن والثمن إذا كان لا يحتاج معه الى التسليم والتسلم فإنه يصح بدون معرفة قدر المبيع

(مادة ٢٥١)

ينعقد البيع بإيجاب وقبول أي بكل لفظين منبئين عن معنى التملك والتلق

(مادة ٢٥٢)

كما ينعقد البيع بالإيجاب والقبول خطأ بالصحة فانه قائم بهما تحريرا أو مكتابة (١)  
ويشترط القبول في مجلس وصول الكتاب وقراءته وفهمه فلو كتب الى رجل اشترى عبدك  
هذا بكذا فكتب اليه العبد بعبته منك كان بيعا وينعقد البيع أيضا بالإشارة المعروفة  
للاخرين

(مادة ٢٥٣)

يصح انعقاد البيع بالتناول والتعاطى ولومن أحد الجانبين بعد بيان الثمن فيما يكون غنه غير  
معلوم ما لم يصح البائع مع التعاطى بعدم الرضا

(مادة ٢٥٤)

يصح أن يكون البيع باتا منجزا وأن يكون بشرط الخيار  
ويجوز أن يكون خيار الشرط للبائع أو للمشترى أو لهما معا

(مادة ٢٥٥)

يصح البيع بالشرط الذي يقتضيه العقد وبالشرط الذي يلائم العقد ويؤكده كالموجبه  
وبالشرط الذي جرى به عرف البلدة وعاداتها ويعتبر الشرط  
ويصح البيع بالشرط الذي ليس فيه نفع لاحد العاقلين ولا لآدمي غيرهما ويلغو الشرط

(مادة ٢٥٦)

لا يصح البيع بالشرط الفاسد وهو ما ليس من مقتضيات العقد ولا مما يؤكده كالموجبه ولا جرى  
به العرف وفيه نفع لاحد العاقلين ولا لآدمي غيرهما بل يفسد البيع باقترانه

(مادة ٢٥٧)

لا يصح تعليق البيع بشرط أو حادثه مستقبله ولا يصح اضافته الى وقت مستقبل

(مادة ٢٥٨)

يصح بيع المؤجل بالمجمل في السلم بشرطه

(مادة ٢٥٩)

مصاريف عقد البيع فيما يتعلق بتسليم المبيع كجرة كيل ووزن مبيع اذا بيع بهما على البائع

(١) كذا فيهم من الهندية من الثاني في البيع من الظهيرة

وكذا أجرة دلال إذا باع بنفسه فلو سعى بين المتبايعين حتى باع المالك بنفسه يعتبر العرف وفيما يتعلق تسليم الثمن كاجر متقده ووزنه على المشتري وكذا أجرة كتابة السندات والنجح تكون على المشتري

## الفصل الثاني

( في العاقدین )

( مادة ٢٦٠ )

يشترط لانعقاد البيع أن يكون كل من العاقدین أهلاً للعقد (أي عاقلًا مميزًا) فلا ينقد بيع المجنون والصبي الغير المميز

( مادة ٢٦١ )

يشترط لتنفيذ البيع أن يكون البائع مالكًا لما يبيعه أو وكيلًا للمالك أو وليه أو وصيه وأن يكون المالك البائع بنفسه غير محجور عليه وأن لا يتعلق بالمبيع حق الغير

( مادة ٢٦٢ )

يشترط لصحة البيع رضا المتعاقدين بالبيع والسر من غير إكراه ولا إجبار

( مادة ٢٦٣ )

أيام الاخرس خلقة أي اشارته المعروفة كالبيان باللسان فاذا باع الاخرس أو اشترى شيئاً بإشارته المعروفة صح بيعه وشراؤه وإشارته معتبرة وإن كان قادراً على الكتابة وكاتبه كإشارته

( مادة ٢٦٤ )

بيع المريض في مرض موته لو ارثه موقوف على إجازة بقية الورثة ولو كان بمن المثل فإن أجازوه جاز وإن لم يجزوه بطل

( مادة ٢٦٥ )

يجوز بيع المريض في مرض موته لغير وارثه بمن المثل أو بغير يسير ولا بعد الغبن اليسير محابة عند عدم استغراق الدين (١)

( مادة ٢٦٦ )

إذا باع المريض في مرض موته لغير الوارث بغير فاحش نقصا في الثمن فهو محابة تعتبر من ثلث ماله فإن خرجت من ثلث ماله بعد الدين بأن كان الثلث يفي بها الزم البيع وإن كان الثلث لا يفي بها

(١) راجع تنقيح المحامدي من أقرار المريض

بان زادت عليه بخير المشتري بين أن يدفع للورثة الرائد على الثلث لا كمال ما نقص من الثلثين أو يفسخ البيع

(مادة ٢٦٧)

إذا باع المريض لاجني شيئاً من ماله بمحابة فاحشة أو يسيرة وكان مديوناً بدين مستغرق لماله فلا تصح المحابة سواء أجازته الورثة أم لم يجزوه ويخير المشتري من قبل أصحاب الديون فإن شاء بلغ المبيع تمام القيمة والافسخ البيع فإن كان قد تصرف في المبيع قبل الفسخ تلزمه قيمته بالغة ما بلغت (١)

(مادة ٢٦٨)

لا يجوز للقاضي أن يبيع ماله لليتيم ولأن يشتري مال اليتيم لنفسه وله أن يشتري من الوصي شيئاً من مال اليتيم أو يبيع ماله من اليتيم ويقبل وصيه وإن كان هو الذي آفاه وصياً

(مادة ٢٦٩)

يجوز للأب الذي له ولاية على ولده الصغير أو الكبير الملقب به أن يبيع ماله لولده وأن يشتري مال ولده لنفسه بمثل قيمته وبغير يسير لا فاحش ولا يبرأ الأب في الشراء من الثمن حتى ينصب القاضي ولده فيما يأخذ الثمن من الأب ثم يسلمه إليه ليحفظه ولده وإن باع مال نفسه لولده فلا يصير قابضاً له بمجرد البيع حتى لو هلك قبل التمكن من قبضه فضمانه على الأب

(مادة ٢٧٠)

لا يجوز للوصي المقام من قبل القاضي أن يشتري لنفسه شيئاً من مال اليتيم من نفسه ولا أن يبيع مال نفسه لليتيم من نفسه مطلقاً سواء كان في ذلك خير لليتيم أم لا فلما اشتري هذا الوصي من القاضي أو باع جاز

(مادة ٢٧١)

لا يجوز للوصي المختار من قبل الأب أن يبيع مال نفسه لليتيم ولأن يشتري لنفسه شيئاً من مال اليتيم إلا إذا كان في ذلك خير لليتيم والخيرية في العقار هو أن يشتريه بضعف قيمته وأن يبيعه لليتيم بنصف قيمته والخيرية في المنقول أن يشتريه بثمن زائد على قيمته بمقدار الثلث وأن يبيعه إليه بثمن ناقص عن قيمته بمقدار الثلث أيضاً

(١) دليله في تنقيح الأحكام من باب إقرار المريض فتعتبر المحابة ولو يسير تنفع استغراق الدين من غرة ٢٧

## باب

( في شروط البيع وفيما يجوز بيعه وما لا يجوز وفي كيفية البيع )

### الفصل الاول

( في شروط البيع وأوصافه )

( مادة ٢٧٢ )

يشترط أن يكون البيع موجودا وأن يكون مالا متقوما مقدورا للتسليم وأن يكون معلوما عند المشتري على تأنيب الجاهل الفاحشة

( مادة ٢٧٣ )

إذا لم يكن البيع معلوما عند المشتري بأن كان غائبا فإنه يعلم ببيان أحواله وأوصافه المبررة عن غيره

وإن كان البيع حاضرا في المجلس تكفي الإشارة إليه ولا حاجة لوصفه

( مادة ٢٧٤ )

البيع يتعين بتعيينه في العقد فيلزم البائع أن يسميه بعينه

( مادة ٢٧٥ )

يصح البيع والشراء المالم يره العاقدان وقت العقد بشرط ذكر جنسه ووصفه أو بشرط الإشارة إلى البيع أو إلى مكانه

غير أن البيع لا يكون تاما ولا يلزم المشتري وإن وقع العقد صحيحا

( مادة ٢٧٦ )

يشترط للزوم البيع أن يرى المشتري البيع وقت البيع أو يكون قد رآه قبله ثم اشتراه عا لما وقت الشراء أنه هو مرئيه السابق (١)

ورؤية الوكيل في الشراء أو القبض ورضاه كروية الأصل ورضاه

( مادة ٢٧٧ )

من اشترى شيئا وكان قد رآه هو أو وكيله في الشراء فليس له أن يرد ما لا إذا وجدته متغيرا عن الحالة التي رآه عليها

وتكفي رؤية ما يدل على العيب المقصود قبل الشراء في سقوط خيار بعده

(١) يستعاض حكمهما من الضرر المختار من أو حارب خيار الرؤية من غرة ٩٦



## (مادة ٢٧٨)

من اشترى شيئا ولم يره وقت شرائه وقبله فله الخيار اذا رآه ان شاء قبله وان شاء فسخ البيع وردّه ولو كان قد رضى به قولا قبل رؤيته

## (مادة ٢٧٩)

يثبت للمشتري حق فسخ البيع وردّ المبيع الذي اشتراه بدون أن يراه ولو لم يشترط ذلك في العقد ولا يتوقف خيار الرؤية بمدة مالم يصدر منه ما يسطر قولا أو فعلا أو يتعيب المبيع ونحو ذلك ولا خيار للبائع فيما باعه ولم يره

## (مادة ٢٨٠)

يصح شراء الاعشى وبيع نفسه أو لغيره وله رد ما اشتراه بدون أن يعلم ما يعرف به المبيع من وصف أو غيره وليس له رد ما اشتراه بعد وصفه أو بعد جسه وذوقه وشمّه أو بعد تظروكيه في الشراء أو وكيه بالقبض اذا قبضه ناظرا اليه

## (مادة ٢٨١)

الاشياء التي تباع على مقتضى اغنوجها تكن رؤيه الاغنوج منها فان ثبت أن المبيع دون الاغنوج الذي اشتراه على مقتضاه يكون مخيرا بين قبوله بالثمن المسمى أو ردّه بفسخ البيع

## (مادة ٢٨٢)

يشترط للزوم البيع ان كان المبيع دارا أو خانارؤية كل حجره أو فاعقمتها الا ان كانت مصنوعة على نسق واحد فيكتفى برؤية واحدة منها

## (مادة ٢٨٣)

اذا بيعت جله أشياء متفاوتة صفقة واحدة فلا بد للزوم البيع من رؤية كل واحد منها على حدته ولا يكتفى برؤية بعضها

## (مادة ٢٨٤)

من اشترى أشياء متفاوتة صفقة واحدة ورأى بعضها بدون أن يرى البعض الآخر فان رآه ووجده بحال بحيث لو كان رآه قبلها لما كان اشتراه أو لكان يشتره فله الخيار بين أخذ جميع الاشياء المبيعة بالثمن المسمى لها وبين فسخ البيع وردّها جميعا وليس له أن يأخذ ما رآه ورضى به ويترك ما لم يكن رآه

## (مادة ٢٨٥)

اذا تصرف المشتري في المبيع الذي اشتراه قبل أن يراه تصرفا لا يحتمل الفسخ أو يوجب حقا

للغير بأن باعه بعام مطلقاً عن شرط الخيار أو رهنه أو أبره أو هلك في يده أو استهلكه أو تعيب في يده حتى صار بحال لا يمكن معها فسخ البيع سقط حقه في رده بخيار الرؤية ولزم البيع والتمن وكذا يلزم البيع ويجب التمن إذا مات المشتري قبل رؤية المبيع ولا ينتقل خيار الرؤية إلى ورثته ( مادة ٢٨٦ )

من اشترى شيئاً لم يره فلا يطالب بثمنه قبل رؤيته وله استرداد الثمن الذي تقدم إذا فسخ العقد ورد المبيع بخيار الرؤية ( مادة ٢٨٧ )

إذا بيع مال بوصف مرغوب فيه فوجد المبيع خالياً عن الوصف الذي رغب المشتري فيه من أجله فلها خيار بين أخذه بكل الثمن المسمى أو رده بفسخ البيع فإن تصرف فيه تصرف المالك فلا حق له في رده وإن حدث فيه ما يمنع الردي يقوم المبيع مع الوصف المرغوب وبدونه ويرجع على البائع بقدر التفاوت من الثمن وإن مات قبل خياره انتقل حق طلب الفسخ إلى ورثته

## الفصل الثاني

( فيما يجوز بيعه وما لا يجوز )

( مادة ٢٨٨ )

يجوز بيع كل ما كان مالا موجوداً متقوماً بمحمول كافي نفسه مقدوراً للتسليم

( مادة ٢٨٩ )

بيع المعدوم باطل فلا يجوز بيع الثمر قبل ظهوره ولا بيع الزرع قبل نباته ولا بيع الحمل

( مادة ٢٩٠ )

الثمار التي ظهرت وانعقدت يجوز بيعها وهي على شجرها سواء كانت صالحة للأكل أم لا

( مادة ٢٩١ )

ما تلاحق أفراد وتبرز شيئاً أنشياً كالقواكد والأزهار والخضراوات إن كان قد ظهر أكثره يجوز بيعه مع ما سيرتبعه صفقة واحدة

( مادة ٢٩٢ )

بيع ما لا يعد مالا أصلاً وما ليس مقدوراً للتسليم وما كان غير محرز من المباحات ولو في أرض مملوكة للبائع باطل

(مادة ٢٩٣)

لا يجوز بيع العلودون السفلى الا اذا كان العلو قائما فلو سقط لا يجوز بيعه بل يطل

(مادة ٢٩٤)

اذا كان العلو لصاحب السفلى يجوز لصاحب السفلى أن يبيع العلو وهو قائم ويكون سطح السفلى لصاحب السفلى وللشترى حق القرار حتى لو انهدم العلو كان له أن يبنى على السفلى علوا آخر مثل الاول

(مادة ٢٩٥)

يصح بيع حصته شائعة معلومة من عقار قبل فرزها

(مادة ٢٩٦)

يبيع أحد الشريكين حصته مشاعة في بناء أو شجرة قائمة في أرض محتكرة تجار للشريك وللأجنبي

(مادة ٢٩٧)

ما يترتب على بيعه مشاعا ضرر للبائع وللشريك فلا يصح بيعه مشاعا فمن كان له أرض وله فيها زرع فلا يصح بيع الزرع قبل ادراكه بدون الأرض لكن اذا لم يفسخ العقد حتى أدرك الزرع انقلب العقد جائزا ولا يجوز للشريك أن يبيع حصته مشاعة من الزرع قبل ادراكه ومن الثمر قبل بدو صلاحه ومن الشجر قبل بلوغه أو ان قطعه من دون بيع الأرض ويجوز ذلك للشريك

فان لم يفسخ العقد حتى استوى الثمر وأدرك الزرع وبلغ الشجر انقلب البيع صحيحا

(مادة ٢٩٨)

ما من ضرر للبائع وللشريك يجوز بيعه مشاعا فيصح بيع الثمر بعد نضجه والزرع بعد ادراكه والشجر بعد بلوغه أو ان قطعه بدون الأرض سواء يبيع ذلك الشريك أو للأجنبي

(مادة ٢٩٩)

يبيع المرهون والمستأجر ينقدموقوفه على اجازة المرتهن والمستأجر فان أجاز المستأجر البيع او مضت المدة أو انقضت الاجارة نفذ البيع ولا ينزع العقار من المستأجر حتى يستوفي ما قدمه من الاجرة الغير المستحقة

وكذلك الحكم ان أجاز المرتهن أو قضى الرهن دينه أو أبرأه المرتهن منه يتم البيع

وليس للمستأجر والمرتهن فسخ البيع ولا للوئح والراهن وأما المشتري فله خيار الفسخ قبل الاجازة وان كان يعلم بالاجارة والرهن

( مادة ٣٠٠ )

من باع ملك غيره لاخر بغير اذنه انعقد بيعه موقوف على اجازة المالك فان اجازته نفذ والباطل

( مادة ٣٠١ )

يشترط لصحة الاجازة من المالك الذي يبيع ملكه بغير اذنه أن يكون كل من البائع والمشتري وصاحب المتاع المبيع حيا وأن يكون المبيع قائما على حاله لم يتغير تغيرا به يعد شيئا آخر وأن يكون الثمن باقيا ان كان عرضا مبيعا

( مادة ٣٠٢ )

إذا أجاز المالك بيع الفضولي الذي تصرف في ماله بغير اذنه اجازة معتبرة بالقول أو بالفعل تعتبر اجازته توكيلا له عنه في البيع ويطلب الفضولي بالثمن ان كان قبضه من المشتري وان لم يكن قبضه منه فلا يجبر المشتري على أدائه للمالك لكن ان دفعه اليه صح الدفع وبرئ وسكونه للمالك عند بيع الفضولي ماله بلا اذنه لا يكون رضاه بالبيع

( مادة ٣٠٣ )

إذا لم يجز المالك بيع الفضولي وكان المشتري قد أدّى للفضولي الثمن غير عالم وقت الاداء أنه فضولي باع ملك غيره بغير اذنه فله الرجوع عليه بالثمن ان كان قائما وبمثله ان كان هالكا وان كان قد أدامه اليه عالم أنه فضولي وهلك الثمن في يده فلا رجوع له عليه بشئ منه

( مادة ٣٠٤ )

إذا سلم الفضولي للمشتري العين التي باعها له بدون اذن مالكها فهلكت في يد المشتري فللمالك أن يضمن قيمتها أيهما شاء من الفضولي أو المشتري وأيها اختار ضمنه برئ الآخر

## الفصل الثالث

( في كيفية بيع المبيع )

( مادة ٣٠٥ )

المبيع اما أن يكون مثليا أو قيميا فالمثلي ما يوجد له مثل في المتجربون تفاوت يعتد به ومنه العدديات المتقاربة التي لا يكون بين أفرادها تفاوت في القيمة والقيمي ما لا يوجد له مثل في المتجرب أو يوجد لكن تفاوت في القيمة ومنه المعدودات المتفاوتة التي بين أفرادها تفاوت في القيمة

## (مادة ٣٠٦)

المكيل والموزون الغير النقد والعددى المتقارب يصلح أن يكون مبيعا وأن يكون غمنا

## (مادة ٣٠٧)

يصح بيع المكيلات والموزونات بغير جنسها متفاضلا بان يباع مكيل بموزون أو بمكيل من جنس آخر وموزون بمكيل أو بموزون من جنس آخر بشرط أن يكون يدا بيد لانيئة

## (مادة ٣٠٨)

يصح بيع المكيلات والموزونات بجنسها مثلا بمثل كأن تباع حنطة بحنطة أو دقيق بدقيق أو صابون بصابون بشرط أن يتساويا كيلا ووزنا

فان تفاضلا بان كان أحدهما أكثر من الآخر فسد البيع

ولا يعتبر التفاوت في أجناس المكيلات والموزونات بين الطيب والردي فيجوز بيع أحدهما طيبا والآخر ردينا اذا تساوى المكيلان كيلا والموزونان وزنا

ويكتفى العلم بمساواة البدلين في مجلس العقد فلو تباع بمكيل بمكيل من جنسه وموزون بموزون من جنسه مجاز فقه وعلم لتساوى في المجلس جاز

## (مادة ٣٠٩)

كما يصح بيع المكيلات والموزونات والمعدودات والمذروعات كيلا ووزنا وعددا وذراعا بشرطه يصح بيعها جزافا بشرط أن يكون المبيع مميزا ومشارا اليه

## (مادة ٣١٠)

اذا بيعت المكيلات والموزونات التي ليس في بيعها ضرر والعديدات جزافا جاز للشترى التصرف فيها قبل كيلها ووزنها وعددها

وان بيعت بشرط الكيل والوزن والعدت فليس للشترى التصرف فيها حتى يقبضها ولا يعدت قابضا لها حتى تكال وتوزن وتعدت

## (مادة ٣١١)

اذا بيعت المذروعات والموزونات التي في بيعها ضرر جزافا أو بشرط الذرع والعدت وقد سمي الثمن بجملة جاز للشترى التصرف فيها قبل ذرعها ووزنها وان كان سمي لكل ذراع أو ورطل غمنا لا يجوز له التصرف فيها قبل الذرع والوزن

## (مادة ٣١٢)

يصح بيع المكيلات والموزونات والمعدودات والمذروعات مفردة ويصح بيع مقدار معين منها صنقه واحدة مع بيان ثمن كل فرد منها على حدته أو بيان ثمنها بجملة

( مادة ٣١٣ )

ما جازيعة منفردا يجوز استثناءه من البيع

( مادة ٣١٤ )

كما يصح بيع العقار المحدود بالتر والذراع يصح بيعه بتعيين حدوده

( مادة ٣١٥ )

يصح أن يكون المبيع أحد شيئين قيمين أو مثلين من جنسين مختلفين أو ثلاثة أشياء كذلك  
يعين عن كل منها على حدته ويجعل الخيار في تعيينه للمشتري بأن يأخذ أو ياتى به بثمنه أو للبائع  
بأن يعطى أو ياراد بثمنه للمشتري ولا بد من توقيت هذا الخيار بثلاثة أيام أو أقل لا أكثر

( مادة ٣١٦ )

إذا كان خيار التعيين للبائع فله أن يلزم المشتري أيهما شاء إلا إذا تعيب أحد الشيئين في يده  
فليس له أن يلزمه المعيب الأبرضه فإن لم يرض به فليس له أن يلزمه بالآخر

( مادة ٣١٧ )

إذا كان خيار التعيين للبائع وهلك أحد الشيئين في يده كان له أن يلزم المشتري بالثاني فإن هلكا  
معا بطل العقد

( مادة ٣١٨ )

إذا كان خيار التعيين للمشتري وهلك أحد الشيئين في يده تعين عليه أخذه ويكون الآخر في يده  
أمانة فإن هلكا معا ضمن نصف كل واحد منهما وإن تعيبا معا فالخيار بحاله وإن تعيبا متعاقبا  
تعين أخذ ما تعيب أولا

( مادة ٣١٩ )

إذا مات من له الخيار قبل التعيين انتقل حقه إلى وارثه ويجبر على تعيين الشيء الذي يريد إعطاءه  
إن انتقل الخيار لوارث البائع أو الذي يريد أخذه إن انتقل لوارث المشتري ويطالب بثمنه

## الفصل الرابع

( في الثمن )

( مادة ٣٢٠ )

الثمن هو ما تراضى عليه العاقدان سواء زاد على قيمة المبيع أو نقص  
والقيمة هي ما قومه الشيء بمنزلة المعيار من غير زيادة ولا نقصان

## (مادة ٣٢١)

يشترط لصحة العقد تعيين الثمن في العقد ومعلوميته عند المتعاقدين

## (مادة ٣٢٢)

إذا كان الثمن حاضرا يعلم مشاهدته والاشارة اليه وإن كان غائبا يعلم بوصفه وبيان قدره

## (مادة ٣٢٣)

إذا تعدد نوع مسكوكات الذهب والفضة في بلدة واختلفت مآلياتها مع الاستواء في رواجها يلزم أن يبين في العقد نوع الثمن منها والافسد العقد انما اذا بين بعد ذلك في المجلس ورضى به الآخر ينقلب العقد صحيحا لارتفاع الفساد قبل تقررته

## (مادة ٣٢٤)

إذا بين وصف الثمن في العقد لزم المشتري أن يؤديه من صنف النقود الموصوفة

## (مادة ٣٢٥)

يعتبر الثمن في مكان العقد وزمنه لافي زمن الايقاع

## (مادة ٣٢٦)

يصح البيع بثمن حال ومؤجل الى أجل معلوم طويلا كان أو قصيرا ويجوز اشتراط تقسيط الثمن الى أقساط معلومة تدفع في مواعيد معينة ويجوز الاشتراط بأنه إن لم يوف القسط في ميعاده يتجهل كل الثمن

## (مادة ٣٢٧)

يعتبر ابتداء الاجل من وقت تسليم المبيع في بيع لاختيار فيه بثمن مؤجل لامن وقت العقد إذا كانت مدة الاجل منكورة لامعينة فلو فيه خيار فخذ سقوط الخيار وللشترى بثمن مؤجل الى سنة منكورة أجل سنة ثانية مذ تسلم لمنع البائع السلعة عن المشتري سنة الاجل المنكورة فلو معينة أو لم يمنع البائع من التسليم فلا يثبت له الاجل في غيره

## (مادة ٣٢٨)

لا يحمل الاجل بموت البائع ويحمل بموت المشتري

## (مادة ٣٢٩)

البيع المطلق الذي لم يذكر في عقده تأجيل الثمن أو تجهيله يجب فيه الثمن مجعلا ويدفع في الحال الا اذا جرى عرف البلدة وعاداتها أن يكون الدفع مؤجلا أو مقسطا بأجل معلوم فإن كان كذلك يلزم اتباع العرف والعادة الجارية (١)

(١) دليله في الاشباه من القاموس الساسة العادة محكمة

## ( مادة ٣٣٠ )

يجوز للبائع أن يتصرف في الثمن قبل قبضه وأن يحيل غريمه به على البائع سواء كان يتعين بالتعيين أم لا نعم إذا كان الثمن ديناً فالتصرف فيه بغير الحوالة لا يكون إلا بتقليد لمن عليه الدين لا غيره

## ( مادة ٣٣١ )

إذا اشترط المتبايعان في عقد البيع أن المشتري أن لم يؤد الثمن إلى ثلاثة أيام فلا بيع بينهما صح البيع والشرط فإن أتى المشتري الثمن في المدة المعينة لم يلزم البيع وإن لم يؤد في المدة المعينة أومات في أثناءها قبل أداء الثمن ففسد البيع (١)

## باب

## ( في حكم البيع )

## ( مادة ٣٣٢ )

حكم البيع المنعقد صحيحاً لا زماناً يثبت في الحال ملك المبيع للمشتري وملك الثمن للبائع فينتقل ملك المبيع للمشتري ولو رتبته ان مات قبل قبضه سواء كان المبيع منقولاً أو عقاراً أو جراً أو شائعاً من المنقول أو العقار أو حقاً من حقوقه

## ( مادة ٣٣٣ )

يترتب على عقد البيع الصحيح اللازم أمور  
الاول الزام المشتري بدفع الثمن ان كان المبيع حاضراً والثمن من النقود وتأديته حالاً ان كان حالاً أو عند حلول الاجل ان كان مؤجلاً  
الثاني الزام البائع بهد قبضه الثمن الحال بتسليم المبيع للمشتري فلو كان الثمن مؤجلاً ولو بعد العقد أُلزم البائع بتسليم المبيع قبل قبضه الثمن  
الثالث ضمان البائع الثمن للمشتري ان استحق المبيع بينة أو اقرار المتعاقدين أو هلك في يد البائع أو استهلك بغير فعل المشتري أو بفعل أجنبي واختار المشتري فصح البيع  
الرابع ضمان المشتري ثمن المبيع اذا قبضه قبل دفع الثمن  
والبيع الصحيح هو البيع الجائر المشروع ذاتاً ووصفاً

(١) قوله أومات أي المشتري في أثناءها الخ هذا على خلاف ما في شرح الدرمن خيار الشرط الا انه في رد المختار ذكر انه بحث لصاحب النهر ونقل عن شرح البيهقي عن خزانة الكل بطلان العقد بذلك اه



## (مادة ٣٣٤)

إذا انعقد البيع موقوفاً غير نافذ بأن كان العاقد فضولياً باع ملك غيره بلا إذنه أو كان العاقد صبياً ميراً أو وصية كذلك فلا يفيد ملك المبيع للمشتري ولا ملك الثمن لصاحب المبيع إلا إذا أجاز له المالك في الصورة الأولى والولى أو الوصى في الصورة الثانية ووقعت الإجازة مستوفية شرائط العصة

## (مادة ٣٣٥)

إذا انعقد البيع نافذاً غير لازم بأن كان فيه خيار شرط للبائع وحده فلا يخرج المبيع عن ملكه إلى ملك المشتري إلا إذا أجاز البائع البيع في مدة الخيار قولاً أو فعلاً صراحة أو دلالة أو مضت المدة بدون فسخ أو مات في أثناء المدة وكذلك إذا كان الخيار للبائع والمشتري معاً فلا يقتل المبيع إلى ملك المشتري ولا الثمن إلى ملك البائع إلا إذا أجاز المشتري في المدة إجازة معتبرة لم يسبقها ولم يلحقها فسخ من البائع أو مضت المدة أو مات المشتري في أثناءها كالأول كان الخيار له وحده

## (مادة ٣٣٦)

إذا هلك المبيع بخيار الشرط في مدة الخيار بعد تسليمه للمشتري فإن كان الخيار للبائع بطل البيع ويلزم المشتري القيمة يوم قبضه بالغة ما بلغت وإن كان الخيار للمشتري وهلك في يده فلا يطل البيع ويلزمه الثمن المسمى كتعبه في يده بعيب لا يرتفع سواء كان بفعل المشتري أو بفعل أجنبي أو بآفة مماوية أو بفعل المبيع

## (مادة ٣٣٧)

إذا وقع البيع فاسداً فلا يملك المشتري المبيع إلا إذا قبضه برضائه وإذا تعذر رده ضمنه بمثله لو مثلياً والاقبضه يوم قبضه

## (مادة ٣٣٨)

إذا وقع البيع باطلاً فلا ينعقد أصلاً وإذا قبض المشتري المبيع فلا يكون مال كاله وإن هلك في يده ضمن مثله إن وجد أو قيمته

## (مادة ٣٣٩)

البيع الباطل هو ما أورث خلافاً في ركن البيع أو في محله والبيع الفاسد هو ما أورث خلافاً في غير الركن والمحله (وبعبارة أخرى) البيع الباطل ما لا يكون مشروعاً أصلاً ولا وصفاً والبيع الفاسد ما كان مشروعاً أصلاً ولا وصفاً

## باب ( في تسليم البيع )

### الفصل الأول ( في كيفية التسليم ومكانه ووقته )

( مادة ٣٤٠ )

التسليم في المبيع هو أن يحل البائع بين المبيع وبين المشتري على وجه يتمكن المشتري من قبضه من غير حائل ولا مانع

( مادة ٣٤١ )

التخلية قبض حكم وهي تختلف بحسب حال المبيع فإن كان المبيع عقارا كدار أو حانوت أو نحوه بماله فقل فتسليمه يكون بدفع المفتاح إلى المشتري مع الإذن له بقبضه كما يكون بالتخلية بين المبيع والمشتري والإذن له باستلامه أن كان المبيع قريبا منه

( مادة ٣٤٢ )

إذا كان المبيع أرضا فتسليمها إلى المشتري يكون بالتخليق من البائع على وجه يتمكن المشتري من قبضه بأن تكون قريبا منه

فإن كانت بعيدة عن المشتري فلا يعتبر قابضا بمجرد أن البائع له بالقبض

( مادة ٣٤٣ )

إذا كان المبيع منقولاً فتسليمه يكون بمجرد أن يمتنع من يد البائع أو وكيله إلى يد المشتري أو وكيله كما يكون بالتخلية والإذن بالقبض فإن كان المبيع داخل حانوت أو صندوق يكون تسليمه بدفع مفتاح الحانوت أو الصندوق إلى المشتري مع الإذن له بقبضه

( مادة ٣٤٤ )

كيل المكيلات ووزن الموزونات المعينة بأمر المشتري ووضعها في الأوعية والجوالت التي هيها المشتري لوضع المبيع فيها يكون تسليمها

( مادة ٣٤٥ )

إذا كانت العين المبيعة موجودة تحت يد المشتري قبل البيع فنصب أو بعد فاسد فاشترها من المالك بنوب القبض الأول عن الثاني

وان كان المبيع في يد المشتري عارية أو ودیعة أو رهنا فلا يصير قابضا بمجرد العقد الا ان يكون المبيع بحضرة أو يذهب اليه حتى يتمكن من قبضه (١)

(مادة ٣٤٦)

يشترط في التسليم أن يكون المبيع مفرا غير مشغول بحق البائع فان كان المبيع دارا مشغولة بمناخ للبائع أو أرضا مشغولة بزراعة فلا يصح التسليم الا اذا فرغ الدار من المناخ والأرض من الزرع ويجبر على التفريغ والتسليم للمشتري اذا تقدم الثمن

(مادة ٣٤٧)

اذا قبض المشتري المبيع ورآه البائع وهو قبضه ولم يمنعه من قبضه يعتبر ذلك اذنا من البائع با قبض

(مادة ٣٤٨)

اذا قبض المشتري المبيع قبل أداء الثمن المسحق أداؤه بلا اذن بآئعه فلا يكون قبضه معتبرا والبائع حق استرداده فان هلك المبيع في يد المشتري ينقلب القبض معتبرا ويلزم المشتري بأداء ما في ذمته من الثمن

(مادة ٣٤٩)

تأجير المشتري المبيع قبل قبضه ولو من بآئعه أو يبعه قبل قبضه ولو منه وهو منقول غير جائز فلا يصير به قابضا للمبيع وان وهب المشتري الدين المبيعة قبل قبضها أو رهنها قبله وقبضها الموهوب له أو المرتهن جاز وقام قبضه مقام قبض المشتري

(مادة ٣٥٠)

مطلق العقد يقتضى تسليم المبيع حيث كان وقت العقد ولا يقتضى تسليمه في مكان العقد (٢)

(مادة ٣٥١)

اذا كان المشتري لا يعلم محل المبيع وقت العقد ثم علم به بعده فله الخيار ان شاء فسخ البيع وان شاء أمضاه واستلم المبيع حيث كان موجودا (٣)

(١) يستفاد حكم فترتها من أو آخر فصل فيما يتعلق بالقض الخ من الاقروية تمرة ٢٥٥ وغرة ٢٥٦ من البيوع

(٢) قلها في تنعيم الحامدية من البيوع وهو ظاهر المذهب اه

(٣) هلها في الاقروية من أوسط البيوع في الاوّل فيما يجوز بيعه وما لا يجوز وفي الخاتمة في أوائل البيوع

( مادة ٣٥٢ )

إذا اشترط في العقد على البائع تسليم المبيع في محل معين لزمه تسليمه في المحل المذكور (١)

( مادة ٣٥٣ )

يجب تسليم المبيع للمشتري عند نقده الثمن للبائع ولو شرط البائع (٢) في عقد البيع تأجيل المبيع المعين وتسليمه للمشتري في وقت كذا أيضاً البائع ولو شرط المشتري (٣) أخذ المبيع في وقت كذا قبل نقد الثمن للبائع جاز فلو شرط أخذ المبيع قبل نقد الثمن بلا تعيين وقت لأخذه فسد

( مادة ٣٥٤ )

إذا بيعت بجله من المكيلات أو الموزونات أو المذروعات التي ليس في بعضها ضرر أو من العدديات المتقاربة وتعين مقدارها مع بيان جلّه ثمنها أو بيان ثمن كل كيل أو رطل أو فرد منها على حدته فإن وجدت الكمية المبينة نامة عند التسليم لزم البائع وإن ظهرت ناقصة عن المقدار المعين في العقد فالمشتري الخيار إن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ المقدار الموجود بحسبته من الثمن وإن ظهر أنها زائدة على المعين في العقد فالزيادة للبائع

( مادة ٣٥٥ )

إذا بيعت بجله من الموزونات أو المذروعات التي في بعضها ضرر أو قطعة أرض وعين قدر وزنها أو ذرعها مع بيان جلّه ثمنها فإن وجدت حين وزنها أو ذرعها نامة لزم البائع وإن ظهرت ناقصة عن القدر الذي بينه والمشتري الخيار إن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ القدر الموجود بجميع الثمن المسمى وإن ظهرت زائدة عن القدر المعين فالزيادة للمشتري وللاختيار للبائع

( مادة ٣٥٦ )

إذا بيع مجموع من الموزونات أو المذروعات التي في بعضها ضرر أو قطعة أرض مع بيان مقدار وزنه أو ذرعه وبيان ثمن كل رطل أو ذراع على حدته فإن وجد المجموع وقت التسليم زائداً أو ناقصاً عن القدر المعين من الوزن والذرع فالمشتري مخير إن شاء فسخ البيع وإن شاء أخذ ذلك المجموع بحساب الثمن الذي يئنه لكل رطل أو ذراع

(١) يستفاد من عبارتي الانقروية والخاتية في أوائل البيع الفاسد اهـ

(٢) قوله ولو شرط البائع الخ نقله في الهنديات من الباب العاشر من البيوع في أوسطه وفي رد المحتار من كتاب البيوع أيضاً اهـ

(٣) قوله ولو شرط المشتري الخ نقله في رد المحتار من أو آخر فصل فيما يدخل في البيع تبعاً بالعزو إلى عقد نقله من البصر ونقله في الخاتية من أوائل فصل في الشروط المستتليج اهـ

(مادة ٣٥٧)

إذا بيع مجموع من العدديات المتفاوتة وبين مقدار عن ذلك المجموع فقط فإن ظهر عند البيع تأمل الزم البيع وإن ظهر ناقصاً أو زائداً كان البيع في صورتين فاسداً

(مادة ٣٥٨)

إذا بيع مجموع من العدديات المتفاوتة وبين مقدار مع بيان أثمان آحاده وأفراده فإن ظهر عند التسليم تأمل الزم البيع وإن ظهر ناقصاً كان المشتري مخيراً في فسخ البيع أو في أخذ ذلك القدر بحصته من الثمن المسمى وإن ظهر زائداً كان البيع فاسداً

(مادة ٣٥٩)

في الصور التي يخفى فيها المشتري من المواد السابقة إذا قبض المشتري المبيع وهو يعلم أنه ناقص فلا خيار له في الفسخ بعد القبض

## الفصل الثاني

(في حق حبس المبيع لقبض الثمن وفي هلاك المبيع)

(مادة ٣٦٠)

للبيع حق حبس المبيع لاستيفاء جميع الثمن إن كان الثمن كله حالاً ولو كان المبيع شيئاً أو جله أشياء بصفقة واحدة وسمى لكل منها ثمناً فله حبسه إلى استيفاء كل الثمن

(مادة ٣٦١)

لا يسقط حق البائع في حبس المبيع بإعطاء المشتري له رهناً أو كفيلًا ولا بإبراءه من بعض الثمن بل له حبسه إلى استيفائه بتمامه

(مادة ٣٦٢)

إذا أحال البائع أحداً على المشتري بكل الثمن إن لم يكن قبض منه شيئاً أو بجزء له منه إن كان لم يقبضه كله وقبل المشتري الحوالة سقط حق البائع في حبس المبيع<sup>(١)</sup>

(مادة ٣٦٣)

إذا أحال المشتري البائع بالثمن كله إن كان كله في ذمته أو بجزء في ذمته إن كان أدى بعضه وقبل البائع الحوالة سقط حقه في حبس المبيع

(١) يستفاد حكم هذه المادة والمادة التي بعدها من أوامر فصل فيما يخل في البيع بجال الخ من المرد المختار

نمرة ٤٣ وفي الثانية خلاف محمداً في أحسن وأيقنه

( مادة ٣٦٤ )

إذا كان الثمن مؤجلا في عقد البيع أو رضى البائع تأجيله بعد البيع فلا حق له في حبس المبيع بل يلزم بتسليمه إلى المشتري ولا يبطأ البائع الثمن قبل حلول الاجل

( مادة ٣٦٥ )

إذا سلم البائع المبيع قبل قبض الثمن فقد أسقط حق حبسه فليس له بعد ذلك أن يسترد المبيع

( مادة ٣٦٦ )

إذا هلك المبيع عند البائع بغير فعله أو بفعل المبيع أو بأقفة مما وبه بطل البيع ويرجع المشتري على البائع بالثمن إن كان مدفوعا

( مادة ٣٦٧ )

إذا هلك المبيع بعد القبض بفعل المشتري فعليه ثمنه إن كان البيع مطلقا أو بشرط الخيار له وإن كان الخيار للبائع أو كان البيع فاسدا الرزمة ضمان مثله إن كان مثلثا أو قيمته إن كان قيميا

( مادة ٣٦٨ )

إذا هلك المبيع قبل القبض بفعل أجنبي فالمشتري بالخيار إن شاء فسخ البيع ورتب البائع المتعدي على المبيع ويضمن مثله لو مثليا أو قيمته لو قيميا وإن شاء أمضى البيع ودفع الثمن ورجع على المتعدي

( مادة ٣٦٩ )

إذا مات المشتري مفلسا بعد قبض المبيع وقبل نقد الثمن فالبايع أسوة الغرماء ولو وجد مئتمعه باقيا بعينه فلا يكون أحق به من غيره من أرباب الحقوق على المشتري

( مادة ٣٧٠ )

إذا مات المشتري مفلسا قبل قبض المبيع ودفع الثمن فالبايع أحق بحبسه إلى أن يستوفي الثمن من تركه المشتري أو يبيعه القاضى ويؤدى للبائع حقه من ثمنه فإن زاد الثمن عن حق البائع يدفع الزائد لباقي الغرماء وإن نقص ولم يعرف حق البائع يتم له فيكون أسوة الغرماء فيما بقي له

( مادة ٣٧١ )

إذا مات البائع مفلسا بعد قبض ثمن المبيع وقبل تسليمه للمشتري فالمشتري أحق به من سائر الغرماء وله أخذ ما كان عينه قائمة أو استرداد الثمن إن كان قد هلك عند البائع أو عند ورثته (١)

(١) يستفاد حكمه من أسرار فصل فيما يدخل في البيع تجال الخ من رد المختار غرة ٤٤

## فصل

( في مصاريف التسليم ولوازم اتمامه )

( مادة ٣٧٢ )

المصاريف المتعلقة بالثمن كعقده ووزنه تلزم المشتري وحده وكذلك مصاريف الحمل

( مادة ٣٧٣ )

على البائع مصاريف التسليم كأجرة الكيل والوزن والقياس ونحوه

( مادة ٣٧٤ )

أجرة كتابة السندات والحجج وصكوك المبيعات تلزم المشتري

## فصل

( فيما يدخل في البيع تبعا وما لا يدخل )

( مادة ٣٧٥ )

كل ما جرى عرف البلدة على أنه من متناولات المبيع أو كان متصلا بالأرض اتصالا قرار سواه كان اتصاله خلقيا أو صناعيا يدخل في البيع تبعا بلا ذكر

( مادة ٣٧٦ )

فيدخل في الدار بمحدودها كل ما كان مبنيا أو مثبتا فيها أو متصلا ببنائها اتصالا لا ينفصل عنه ويدخل فيه بيستانها الداخل فيها لا الخارج عنها ولو كان بابها فيها إلا إذا كان أصغر منها فيدخل تبعا

وما لا يكون من بنائها ولا من توابعه المتصلة به فلا يدخل في البيع إلا إذا جرت عادة البلدة وعرف أهلها على أن البائع لا يضمن به ولا يمنع عن المشتري

( مادة ٣٧٧ )

ويدخل في بيع الأرض تبعا بلا ذكر الأشجار المغروسة فيها للبقاء والتأييد سواء كانت صغيرة أو كبيرة مثمرة أو غير مثمرة إلا الأشجار اليابسة التي لا ينفع بها إلا حطبها أو الأشجار المغروسة المعدة لقطعها من وجه الأرض ونقلها في كل مدة معلومة فهذه لا تدخل في البيع إلا بالتسمية وكل ما ليس (١) لقطع معلومة ونهاية معلومة فهو بمنزلة الشجر

(١) قوله وكل ما ليس الخ كاصول الرطبة والنصب وملها في الهندية من أوائل الفصل الثاني في بيع الأراضي والكروم اهـ

## ( مادة ٣٧٨ )

كل ما كان من حقوق المبيع ومرافقه أى توابعه التى لا بد له منها ولا تقصد الا لاجل يدخل  
فى البيع اذا ذكرت الحقوق والمرافق فى العقد  
فاذا بيعت دار بحقوقها ومرافقتها دخل فى البيع الطريق الخاص بها وحق الشرب وحق  
المسيل وان لم ينص فى العقد على بيعها بحقوقها ومرافقتها فلا تدخل الطريق الخاص بها  
ولا الشرب ولا المسيل

## ( مادة ٣٧٩ )

كل ما ليس من حقوق المبيع ومرافقه فلا يدخل فى البيع وان ذكرت الحقوق والمرافق  
فلا يدخل فى بيع الارض تبعاً للزراع التى نبت وله قيمة وان لم يدخل الزرع الذى لم ينبت ومأبث  
ولا قيمة له

## ( مادة ٣٨٠ )

لا يدخل الثمر فى بيع الشجر الا اذا اشتراطه المبتاع سواء بيع الشجر مع الارض أو وحده وكل  
ما قلعه مدة ونهاية معلومة فهو بمنزلة الثمر

## ( مادة ٣٨١ )

ما كان فى حكم جزء من المبيع بأن كان لا ينفع بالمبيع الا به فانه يدخل فى البيع بلا ذكر  
فاذا بيعت بقرة حلوب لاجل لبنها يدخل فلوها الرضيع فى البيع تبعاً

## ( مادة ٣٨٢ )

شراء الشجرة لاجل القرار يدخل فيه الارض القائمة عليها الشجرة وان قلعه المشتري فلها أن  
يغرس فى مكانها شجرة غيرها وان اشتراها لاجل قلعهها فلا تدخل فى بيعها الارض الحاملة لها  
ويؤمر المشتري بقلعها وليس له أن يحفر الارض الى ما تهاوى اليه عروقها فان قلعهما من وجه  
الارض ثم نبتت من أصلها أو من عروقها شجرة فهي حق البائع وان قطعها من أعلاها فأنبت  
منها فهو للمشتري

## ( مادة ٣٨٣ )

وان اشترى شجرة للقلع وكان فى قلعهما من الاصل ضرر للبائع قطعها من وجه الارض من  
حيث لا يتضرر به البائع ولو انهدم فى قلعهما حائط ضمن القالع ما نسا من قلعه

## ( مادة ٣٨٤ )

كل ما يدخل فى البيع تبعاً اذا هلك قبل التسليم لا يقابله شيء من الثمن فلو اشترى داراً فانهدم  
بناؤها قبل التسليم خير المشتري ان شاء أخذها بكل الثمن وان شاترل (١)

(١) نقلها فى هلمش الاخرية من أول فصل فى هلاك المبيع والثمن نمرة ٢٥٦



(مادة ٣٨٥)

إذا لم يدخل الطريق في المبيع وليس له مسلك إلى الشارع فالمشتري أن يرد البائع أن لم يعلم بذلك وقت البيع (١)

(مادة ٣٨٦)

الزوائد التي تحصل في المبيع بعد العقد وقبل القبض كالثمر والنساج تكون حقاً للمشتري (٢)

## فصل

(في أداء الثمن)

(مادة ٣٨٧)

يجب على المشتري أن يتقدّم الثمن أولاً في بيع سلعة بنقد أن حضر البائع السلعة ما لم يكن الثمن ديناً مؤجلاً على المشتري ولم يكن للمشتري في البيع خيار فلو كان الخيار للبائع فله أن يطالب المشتري بالثمن ولو أخذه لا يسقط خياره (٣)

(مادة ٣٨٨)

إذا بيعت سلعة بمثلها أو نقد بمثلها يسلم المبيع والثمن معاً

(مادة ٣٨٩)

إذا كان الثمن مؤجلاً إلى أجل معلوم يلزم أداءه عند حلول أجله وإن كان مقسطاً على أقساط معينة يؤدي كل قسط في ميعاده فإن تأخر المشتري عن أداء قسط لاتصير الاقساط الأخرى حالة الا اذا كان ذلك مشروطاً في العقد

(مادة ٣٩٠)

يحل الثمن المؤجل بموت المشتري ولا يحل الثمن بموت البائع بل تنتظر ورثته أو غرماً ومحاول الأجل لاستيفاء الثمن أو الاقساط التي تكون باقية في حقة المشتري

(مادة ٣٩١)

إذا كان مكان أداء الثمن معيناً في العقد فإن كان مما لا محل وموتة صم التعيين ويلزم أداءه في المكان المشروط أداءه فيه وإن كان مما لا محل له ولا موتة لا يصح التعيين ويجوز البيع

(١) نقلها في الحاشية من آخر باب ما يدخل في البيع من غير ذكر وما لا يدخل اه غرة ٢٠٣

(٢) يستفاد من الهندية في أوسط الفصل الثاني فيما يدخل في بيع الاراضي والكروم اه غرة ٣١

(٣) نقلها في الاثنية من أوائل النجارات آخر غرة ٣٤٤

( مادة ٣٩٢ )

لا يجوز بأى وجه كان المشتري أن يجبس الثمن الحال بعد قبض المبيع الا اذا استحق المبيع بالبينة وفسخ البيع قبل أداء الثمن

( مادة ٣٩٣ )

اذا لم يدفع المشتري الثمن حالا ان كان ممجلا أو عند حلول أجله ان كان مؤجلا فلا يفسخ البيع بل يجبر المشتري على دفع الثمن فان امتنع يباع من متاع المشتري ما يفي بالثمن المطلوب منه

( مادة ٣٩٤ )

لا يجوز للقاضي أن يهمل المشتري في دفع الثمن للبائع ما لم يكن المشتري معسرا لا يقدر على الوفاء فينتظر الى الميسرة

( مادة ٣٩٥ )

اذا كان الثمن عينا يجوز للبائع أن يتصرف فيه قبل أن يقبضه من المشتري ببيع أو هبة أو وصية أو غير ذلك

( مادة ٣٩٦ )

اذا كان الثمن دينافى ذمة المشتري فليس للبائع أن يتصرف فيه قبل قبضه ولا يملكه لاحد غير المشتري الثابت الدين في ذمته ما لم يسلطه على قبضه من المشتري فيقبضه منه أو يحيل عليه غريمه لياخذ منه أو يوصى به لاحد فانه يصح تملكه لغير المشتري في هذه الصور الثلاث

## فصل

( في ضمان المبيع عند الاستحقاق )

( مادة ٣٩٧ )

البائع ضامن للمبيع بثمنه عند استحقاقه للغير ولو لم يشترط الضمان في العقد

( مادة ٣٩٨ )

لا يصح اشتراط عدم ضمان البائع لثمن المبيع عند استحقاق المبيع ويفسد البيع بهذا الشرط (١)

( مادة ٣٩٩ )

يصح ضمان الثمن للمشتري معلقا بظهور الاستحقاق (٢)

(١) نقلها في الهندية من الخاتية في أوسط الباب العاشر في الشروط التي تفسد البيع غرة ١٢٨

(٢) هو ضمان الدرك ويؤخذ من رد المختار في الاستحقاق مندقول المصنف ولا يرجع على بائعه ما لم يرجع عليه ولا على الكفيل الخ من أوامره غرة ١٩٣ وصرح به في جامع القصولين من أواسط السادس عشر في الاستحقاق غرة ٢٢٢

## (مادة ٤٠٠)

علم المشتري بكون المبيع ليس ملكاً للبائع لا يمنع من رجوعه بالثمن على البائع عند استحقاق المبيع (١)

## (مادة ٤٠١)

انما يرجع المشتري على البائع بالثمن اذا ورد الاستحقاق على ملك البائع الكائن من الاصل فان ورد الاستحقاق بأمر حادث في المبيع بعد الشراء في ملك المشتري كما لو أبت المستحق أنه يملكه بتاريخ متأخر عن الشراء أو بعد ما صار الى حال لو كان غصباً للملك الغاصب به فلا حق له في الرجوع بالثمن على البائع ما لم يثبت أنه كان له قبل هذه الصفة (٢)

## (مادة ٤٠٢)

لا يرجع المشتري بالثمن على البائع الا اذا ثبت استحقاق المبيع عليه بالينة فان ثبت الاستحقاق باقرار المشتري أو وكيله أو بنكوله المشتري أو وكيله فلا يكون له حق في الرجوع على البائع

## (مادة ٤٠٣)

الحكم بالملك للمستحق حكم على ذي اليد وعلى من تلقى ذواليد الملك منه ولو كان مورثه فيتعدى الى بقية الورثة فلا تسمع دعوى الملك من أحدهم (٣)

ومتى استحق المبيع من يد المشتري الاخير وقضى به للمستحق جاز لكل واحد من الباعة أن يرجع على صاحبه بعد رجوع المشتري عليه ولو كان أداؤه الثمن له بلا الزام القاضي اياه

## (مادة ٤٠٤)

اذا أحوال البائع بالثمن على المشتري فدفعه الى المحال ثم استحق المبيع بالينة يرجع المشتري بالثمن على البائع لاعلى المحتمل (٤)

وان كان قد اشترى من وكيل البائع ودفع له الثمن فانه يرجع على الوكيل لاعلى الاصيل وان كان دفعه للاصيل يؤمر الوكيل بأخذه منه ودفعه للمشتري (٥)

(١) نقلها في الدر من أواخر الاستحقاق غرة ٩٩

(٢) يستفاد ذلك من رد المختار في الاستحقاق عند قول المصنف ويثبت رجوع المشتري على بائعه بالثمن الخ غرة ١٩٤ وكافي جامع الفصولين من أول السادس عشر والآخر ية من أوسط باب الاستحقاق غرة ١٨٤

(٣) فهم من الدر أول الاستحقاق

(٤) يستفاد من رد المختار من الاستحقاق عند قول المصنف ويثبت رجوع المشتري على بائعه الخ غرة ١٩٤

(٥) يستفاد من الآخر ية من باب الاستحقاق في أوائلهم من أواخر غرة ١٧٩

(مادة ٤٠٥)

إذا استحق المبيع على المشتري بالبيئة فله استرداد الثمن بتمامه من البائع ولو نقصت قيمة المبيع بعد البيع بأى سبب كان (١)

(مادة ٤٠٦)

إذا زادت قيمة المبيع عن غنمه التى اشتراها به المشتري فليس له حق فى طلب شئ من البائع زائداً عن الثمن الذى أداها به (٢)

## فصل

(فى حكم البناء والغراس)

(مادة ٤٠٧)

إذا بنى المشتري (٣) بناء فى المبيع أو غرس فيه أشجاراً ثم استحق المبيع بالبيئ ترجع المشتري على البائع بالثمن وقيمة البناء والغراس إن سلمهما للبائع وتقوم قيمتهما فائتين غير مقايدين يوم تسليمهما للبائع فإن رجع المشتري بالثمن (٤) وقيمة البناء والغراس على البائع فلا يرجع هذا البائع على بائعه إلا بالثمن دون قيمة البناء والغراس

(مادة ٤٠٨)

إنما يرجع المشتري إذا بنى أو غرس بقيمة ما يمكن نقضه وتسليمه للبائع أما ما لا يمكن تسليمه إليه ولا تبقى له قيمة بعد نقضه كالجص والطين ونحوهما فلا يرجع للمشتري ب قيمته على البائع كما أنه لا يرجع له بقيمة ما أنفق في المنافع من حفر بئر أو تطهير بالوعة أو مرقة شئ فى المبيع المستحق ونحو ذلك (٥)

(١) فى جامع الفصولين من أو وسط السادس عشر غرة ٢١٩ صدقوله شري إذا سقفتين وقبضه ونحوه السقف الاعلى الى آخره ولو استحق الاعلى والاسفل صدق الضرب فالسقف يضم به قيمة المنقوض ويرجع المشتري على بائعه بكل الثمن ٨١

(٢) نقلها فى الحيرانية من أوائل باب الاستحقاق غرة ٢٢٣

(٣) نقلها فى الدرمن أو آخر الاستحقاق غرة ٢٠٠

(٤) نقلها فى رد المحتار من أو آخر الاستحقاق صدقوله الشارح يرجع بالثمن وقيمة البناء على البائع غرة ٢٠٠

(٥) وهو قول الامام خلافاً لهما ومثله فى جامع الفصولين فى السادس عشر غرة ٢١٨ والانقروية غرة ١٨٩

(٥) يستخدم من البرى أو آخر الاستحقاق غرة ٢٠١

## (مادة ٤٠٩)

إذا قلع المستحق البناء أو الشجر الذي كان قائماً بالمبيع قبل أن يسلمه المشتري للبائع فالمشتري يرجع بالثمن على البائع وهو في القبض بالخيار أن شاء سلمه إلى البائع ورجع عليه بقيمة مبنيا غير منقوض ومغروسا غير مقبوع يوم تسليمه إلى البائع وإن شاء أمسكه لنفسه ولا يرجع بالنقصان (١)

## (مادة ٤١٠)

إذا بى المشتري أو غرس في المبيع الذي اشتراه حال كونه عالماً بأن البائع لم يكن مالكا له وأنه باعه إليه بلا أمر ماله فلا حق له في الرجوع بقيمة البناء والغراس وإنما يكون له حق في الرجوع بالثمن فقط

فإن كان المشتري جاهلاً وقت الشراء أن البائع باعه بأمر المالك أو بغير أمره وغزه البائع بقوله أمرني المالك بالمبيع فاشترى وغرس أو بى في المبيع ثم استحقه ماله وأنكر الأمر بالمبيع يكون الحق للمشتري في الرجوع بالثمن وبقيمة البناء والغراس (٢)

## (مادة ٤١١)

إذا استحق بعض المبيع قبل القبض بطل البيع في قدر المستحق ويخبر المشتري في الباقي إن شاء رده ورجع بجميع الثمن وإن شاء أمسكه ورجع بحصة المستحق سواء أورث الاستحقاق عيباً في الباقي أم لا أى سواء كان قهياً أو مثلياً لتفرق الصدقة بعد التمام وكذلك الحكم إن قبض بعضه ثم استحق سواء استحق المقبوض أو غيره وإن استحق موضع بعينه قبل القبض فالمشتري بالخيار أيضاً وإن استحق بعد القبض فلا خيار له ورجع بثن المستحق (٣)

## (مادة ٤١٢)

إذا قبض المبيع كله فاستحق بعضه بطل البيع بقدره ثم إن أحدث الاستحقاق عيباً في الباقي يخبر المشتري إن شاء رده ورجع بجميع الثمن وإن شاء أمسكه ورجع بثن المستحق وإن لم يحدث عيباً في الباقي يأخذه المشتري بالخيار ورجع بحصة المستحق كثنين استحق أحدهما أو كلياً أو وزنى استحق بعضه ولا يضر تبعيته فالمشتري يأخذ الباقي

(١) يستفاد حكمهما من جميع الفصولين من السادس عشر في أوسطه غرة ٢١٧

(٢) يستفاد من هذا المادتين الاثنتي عشرة من أوسط الاستحقاق غرة ١٨٩

(٣) يستفاد من غرة ٢١٢ من حاشية الدرر المختار ٨١

## ( مادة ٤١٣ )

إذا بخر المشتري في البيع ثم استحق منه بخر شائع ورد المشتري ما بقي منه على البائع كان له أن يرجع عليه بالثمن ونصف قيمة البناء وان استحق منه بخر معينه فان كان البناء في ذلك الجزر خاصة رجع المشتري بجميع قيمة البناء وان كان في الجزر الاخر فلا يرجع بقيمته (١)

## ( مادة ٤١٤ )

إذا استحق أحد البديلين في المقايضة وهي بيع عين بعين يرجع المشتري بالبديل الاخر ان كان قائماً أو بقيمته ان كان هالكا لا بقيمة المستحق (٢)

## ( مادة ٤١٥ )

ما يدخل في البيع تبعاً اذا استحق بعد القبض كان له حصته من الثمن فيرجع المشتري على البائع بحصته من الثمن (٣)

وإذا استحق قبل القبض فان كان لا يجوز بيعه وحده كالشرب فلا حصته من الثمن فلا يرجع بشئ بل يخبر بين أخذ البائع بكل الثمن أو تركه وان كان يجوز بيعه وحده كالشجر والبناء تكون له حصته من الثمن فيرجع بها على البائع

## ( مادة ٤١٦ )

إذا ولت الدابة المشتراة عند المشتري ثم استحققت بالبيئة فالمستحق يأخذها مع تاجها والمشتري يرجع على البائع بالثمن وقيمة التاج

## ( مادة ٤١٧ )

إذا ورد الاستحقاق بعد هلاك المبيع فلا بد للمستحق من أن يبرهن على قيمته يوم الشراء فيضمن المشتري القيمة ويرجع على بائعه بالثمن لا بما ضمن (٤)

## فصل

( في رد المبيع بالعيب القديم )

## ( مادة ٤١٨ )

البيع المطلق أي المجرد من شرط البراءة من العيوب ومن ذكر العيب والسلامة يقتضي أن يكون المبيع سالماً خالياً من كل عيب

(١) يستفاد من الانقروية في أواخر الاستحقاق مرة ١٩٠ هـ — (٢) يستفاد حكمها من الانقروية من الاستحقاق مرة ١٨٢ — (٣) يستفاد حكمها من أواخر الاستحقاق في رد المختار مرة ٢٠٢  
(٤) حكمها في رد المختار من غائبة في آخر الاستحقاق

(مادة ٤١٩)

يثبت خيار العيب للمشتري وان لم يشترطه في عقد البيع

(مادة ٤٢٠)

العيب الموجب لرد المبيع هو ما ينقص الثمن ولو يسيراً أو ما يفتوت به غرض صحيح بشرط أن يكون الغالب في أمثال المبيع عدمه (١)

(مادة ٤٢١)

يشترط أن يكون العيب الموجب لرد المبيع قديماً

(مادة ٤٢٢)

العيب القديم هو ما كان موجوداً في المبيع وقت العقد أو حدث بعده وهو في يد البائع قبل التسليم (٢)

(مادة ٤٢٣)

إذا ذكر البائع أن في المبيع عيباً فاشترى المشتري بالعيب الذي سماه فلا خيار له في رده بالعيب المسمى وله رده بعيب آخر ولو قبله المشتري بجميع عيوبه فليس له رده بالعيب المسمى ولا بعيب آخر

(مادة ٤٢٤)

اشتراط البائع برأئته من كل عيب أو من كل عيبه وقبل المشتري المبيع بهذا الشرط صح البيع والشرط وان لم يسم العيوب لكنه في الحالة الأولى يبرأ البائع من العيب الموجود وقت العقد ومن العيب الحادث بعده قبل القبض وفي الحالة الثانية يبرأ من الموجود دون الحادث فلم يشترى رده بالحادث لا بالوجود

(مادة ٤٢٥)

ما يبيع يعامل مقام منقولا كان أو عقاراً ونظير للمشتري عيب قديم فيه فله الخيار ان شاء قبله بكل الثمن المسمى وان شاء رده واسترد الثمن ان كان نقده للبائع

(مادة ٤٢٦)

إذا بيعت جلة أشياء صفقة واحدة ونظير ببعضها عيب قبل التسليم فالمشتري مخير ان شاء قبلها بالثمن المسمى وان شاء رد جميعها وليس له أن يرد المبيع وحده ويأخذ السالم (٣)

(١) أخرج بالغالب ما لو كانت الامه تباع ان الثيبه تنقص الهيمه لكنه ليس الغالب عدم الثيبه رد المختار

من أول خيار العيب — (٢) يستفاد من رد المختار في أوائل خيار العيب غمرة ٧٣

(٣) يستفاد حكمها وما بعدها من رد المختار من أو وسط خيار العيب عند قول المصنف اشترى عشرين

وقبض أحدهما الخ غمرة ٩٣

## ( مادة ٤٢٧ )

إذا بيعت بجهة أشياء صفقة واحدة وظهر بعضها عيب بعد التسليم فإن لم يكن في تفريقها ضرر فليشتري أن يرد المبيع منها بحصته من الثمن سالماً وليس له أن يرد الجميع بدون رضا البائع وإن كان في تفريقها ضرر فله أن يرد الجميع كله أو يقبله بكل الثمن

## ( مادة ٤٢٨ )

إذا كان المبيع كمية معينة من المكيالات والموزونات ووجد في بعضها عيب بعد التسليم فإن كانت في أوعية مختلفة فلمشتري أن يرد الوعاء الذي وجد فيه العيب وحده وإن كانت في وعاء واحد أو لم تكن في وعاء فله رد الكل أو أخذه بعيبه بكل الثمن وليس له رد المبيع وحده بحصته من الثمن (١)

## ( مادة ٤٢٩ )

إذا وُجد في الخنطة أو الشعير أو غيره ما من الغلال تراباً فإن كان التراب قليلاً بحيث لا يبعد عيباً في العرف فليس للشتري رد المبيع وإن كان فاحشاً وبعده الناس عيباً يغير المشتري بين أخذ المبيع بالثمن المسمى أو رده واسترداد الثمن إن كان مقبوضاً

## ( مادة ٤٣٠ )

إذا ظهر بالمبيع عيب قديم ثم حدث به عيب جديد عند المشتري فليس له أن يرده بالعيب القديم والعيب الجديد موجود فيه بل له مطالبة البائع بنقصان الثمن ما لم يرض البائع بأخذه على عيبه ولم يوجد مانع للرد

## ( مادة ٤٣١ )

إذا زال العيب الحادث عاد للشتري حق رد المبيع بالعيب القديم على البائع

## ( مادة ٤٣٢ )

يقدر نقصان الثمن بمعرفة أرباب الخبرة الموقوف بهم بأن يقوم المبيع سالماً ثم يقوم معيباً وما كان بين القيمتين من التفاوت ينسب إلى الثمن المسمى ويعتضى تلك النسبة يرجع المشتري على البائع بالنقصان

## ( مادة ٤٣٣ )

إذا حدث في المبيع زيادة مانعة من الرد كصنع الثوب المبيع والبناء والغرس في الأرض المبيعة ثم أطلع المشتري على عيب قديم في المبيع فإنه يرجع على البائع بنقصان العيب ويتجنب الرد ولو قبله البائع بالعيب الحادث

(١) هذا التفصيل أحد قولين وهو الارقى والأدق وقبل المحكم كما ذكر في الوجه الثاني مطاماً بلافرق بين وعاء وعامين وهو الأظهر والأصح يكفي رد المختار من غرة ٣٥ في أوسط خيار العيب



(مادة ٤٣٤)

إذا تصرف المشتري في المبيع ببيع أو هبة ثم علم بالعيب لا يرجع بالنقصان (١)

(مادة ٤٣٥)

إذا أجر المشتري المبيع ثم وجب له عيبا فلا تقض الاجارة ورده بعيبه ولورهنه ثم وجب له عيبا ليس له تقض الرهن وانما يرد به دفعه

(مادة ٤٣٦)

إذا هلك المبيع المعيب في يد المشتري فهلاكه عليه ويرجع على البائع بنقصان العيب

(مادة ٤٣٧)

ان ظهر أن المبيع المعيب لا ينفع به أصلا يطل البيع ويكون للمشتري حق استرداد الثمن من البائع ان كان قدّمه اليه

## فصل

(في الغبن والتغريب)

(مادة ٤٣٨)

لا رد غبن فاحش في البيع الا اذا غرّ أحد المتبايعين الآخر أو غرّه الدلال فان ثبت التغريب وتحقق أن في البيع غبنا فاحشا فلمغبون فسحقه والغبن الفاحش في العقار وغيره هو ما لا يدخل تحت تقويم المقومين (٢)

(مادة ٤٣٩)

لا يفسخ البيع بالغبن الفاحش بلا تغريب الا في مال الصغير ومال الوقت ومال بيت المال (٣)

(مادة ٤٤٠)

اذا مات المغرور والمغبون بغبن فاحش فلا ينتقل خيار التغريب لوارثه (٤)

(مادة ٤٤١)

المشتري المغرور والمغبون بغبن فاحش اذا تصرف في بعض المبيع تصرف المالك بعد علمه بالغبن الفاحش سقط حق فسحقه (٥)

(١) حكمها وما بعده ذكره في رد المختار في أوسط خيار العيب غرة ٨١ ٨١

(٢) هذا التفسير هو الصحيح كما في حاشية الرمل على جامع القصولين من آخر الفصل السابع والعشرون ٨١

(٣) يستفاد حكمها من جامع القصولين من آخر الفصل ٢٧ ٨١

(٤) هذا ما جرى عليه صنف التنوير بمحاوئها وفي رد المختار من المراجعة وببحث الرمل والمقاسي أنه يورث ٨١

(٥) يستفاد من الاقروية من آخر فصل في الغبن والمحاباة غرة ٢٥٩

وأما تصرفه في بعض المبيع قبل علمه بالغبن فلا يمنع الرد فله رد الباقي ورد مثل ما صرف في حاجته  
لومثليا والرجوع بالثمن (١)

( مادة ٤٤٢ )

إذا هلك عند المشتري المبيع بغبن فاحش وغرراً أو استلماً أو حدث فيه عيب أو بخر المشتري فيه  
بناءً فلا حق له في فسخ البيع ويلزمه جميع الثمن (٢)

## باب السلم

( مادة ٤٤٣ )

السلم هو شراء مئتين آجل وهو المسلم فيه ثمن عاجل وهو رأس المال

( مادة ٤٤٤ )

حكم السلم ثبوت الملك للسلم اليه في الثمن عاجلاً ولرب السلم في المسلم فيه آجلاً

( مادة ٤٤٥ )

لا يصح السلم إلا في الأشياء التي يمكن ضبطها وتعيينها قدراً ووصفاً كالكيلا والوزونات  
والمذروعات والعديدات المتقاربة وأما العديدات المتفاوتة في القيمة فلا يجوز السلم فيها عدداً  
الاجمير كطول وغلط ونحو ذلك

( مادة ٤٤٦ )

يشترط لعصمة السلم أن كان المسلم فيه حنطة أو قطناً أو خبزاً أو شعيراً أو غير ذلك من الغلال ونحوها

أن تكون موحدة وقت العقد إلى وقت التسليم

فلا يجوز السلم في حنطة أو ذرة حديثة قبل وجودها

( مادة ٤٤٧ )

شروط عصمة السلم سبعة

الاول بيان جنس المسلم فيه كبر أو قطن أو فول أو شعيراً ونحو ذلك

الثاني بيان نوعه أي كونه بعلياً أو مستقواً (٣)

(١) حكمها في الدرر أواخر المراجعة والتولية مرة ١٥٩

(٢) يستمد حكمها من رد المختار في أواخر المراجعة مرة ١٦٠ مطلق المصنف وتصرفه في بعض المبيع غير  
ما دفع منه على قول الشارح بنى ما لو كان قيمياً الخ ذكر ذلك استدلالاً بما قبل في خيار الحيابة في المراجعة بخلافه

(٣) الذي في مختار الصحاح مستقوى أي ما يسبق بالبيع من باب الواضيل السين مرة ٣٣٠

الثالث بيان وصفه أى كونه جيداً أو رديئاً أو متوسطاً

الرابع بيان قدره وزناو كيلا وندرا وعدا فالكيلات والموزونات والمذروعات والمعدودات  
تتبعين مقاديرها بالعد والوزن والكيل والذرع والعدييات المتقاربة تتبعين مقاديرها  
بالعد والوزن والكيل أيضا وينبغي في المنسوجات تعيين طولها وعرضها ورقتها  
وتختنها وماركب منها وصفتها (١)

الخامس بيان الاجل وأقله شهر في السلم

السادس بيان قدر رأس المال ان كان مكيلا أو موزنا أو عدديا غير متفاوت

السابع بيان مكان الايفاء ههنا اجل وموتة

( مادة ٤٤٨ )

يشترط لبقاء السلم على الصحة قبض رأس المال ولو عين قبل الافتراق

( مادة ٤٤٩ )

إذا اشترط الايفاء في مدينة فكل محلاتها سواء في الايفاء حتى لو أوفاه في محله فيها برئ وليس له  
أن يطالبه في محله أخرى وان كانت المدينة متسعة بأن بلغت فواحها فربما يشترط أن يعين  
للايفاء ناحية منها (٢)

( مادة ٤٥٠ )

مالا لاجل له ولا موتة لا يشترط فيه بيان مكان الايفاء فيوفيه حيث شاء ولو عين مكانا تعين

( مادة ٤٥١ )

إذا أبى المسلم اليه قبض رأس المال يجبر عليه

( مادة ٤٥٢ )

لا يجوز للمسلم اليه التصرف في رأس المال قبل قبضه ولا لرب السلم أن يتصرف في المسلم فيه قبل  
استلامه بنحو بيع وشراء (٣)

( مادة ٤٥٣ )

يطل الاجل بموت المسلم اليه لا بموت رب السلم فيؤخذ المسلم فيه من تركه المسلم اليه محالا (٤)

(١) صرح به في الدرمن أوائل السلم غرة ٢٠٤

(٢) حكمه في الدرمن وطشبة فردا المختار من أوائل السلم غرة ٢٠٧

(٣) حكمه في الدرمن أو وسط السلم غرة ٢٠٩

(٤) حكمه في الدرمن أوائل السلم غرة ٢٠٦

## فصل

### ( في بيع الوفاء )

( مادة ٤٥٤ )

بيع الوفاء هو أن يبيع شيئاً بكذا أو بدين عليه بشرط أن البائع متى رد الثمن إلى المشتري أو أداء الدين الذي له عليه يرد له العين المبيعة وفاء

( مادة ٤٥٥ )

لا يجوز للمشتري وفاء أن ينفع بالبيع إلا بدين البائع ويضمن ما أكله بغير إذنه من ثمرة أو ما تلفه من شجرة (١)

( مادة ٤٥٦ )

لا يجوز للبائع أو المشتري أن يبيع العين المبيعة وفاء لشخص آخر فلو باعها للبائع لآخر يباعها أو يوقف البيع على أجل مشتركها وفاء ولو باعها للمشتري فالبائع أو ورثته حق استردادها ويكون للمشتري إعادة قيمه عليها حتى يستوفي دينه (٢)

( مادة ٤٥٧ )

إذا قبض المشتري المبيع وفاء بعد ما دفع الثمن للبائع وتوافق البائع مع المشتري على أن يرد له المبيع إذا رد له نظير الثمن في وقت كذا ثم جاء الوقت وامتنع البائع من رد نظير الثمن للمشتري يؤمر البائع ببيع المبيع وقضاء الدين من ثمنه فإذا امتنع باع الحاكم عليه (٣)

( مادة ٤٥٨ )

إذا هلك المبيع وفاء وكانت قيمته مساوية للدين المطالب من البائع سقط الدين في مقابله وإن كانت قيمته أقل من الدين المطالب سقط من الدين بقدر قيمته واسترد المشتري الباقي من البائع

( مادة ٤٥٩ )

إذا هلك المبيع وفاء في يد المشتري وكانت قيمته زائدة عن مقدار الدين سقط من قيمته قدر ما يقابل الدين وضمن المشتري الزيادة إن كان هلاك المبيع تعديه وإن كان بدون تعديه فلا تلزمه الزيادة (٤)

(١) حكمها في رد المختار في بيع الوفاء من أواخر الصرف غرة ٢٤٦

(٢) حكمها في الدين من بيع الوفاء غرة ٢٤٧

(٣) حكمها في تنقيح الحامدية من أوائل الرهن غرة ٣٦٩

(٤) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أوائل الرهن غرة ٣٦٩

( مادة ٤٦٠ )

إذا مات أحد المتبايعين وفاء تقوم ورثته مقامه في أحكام الوفاء (١)

( مادة ٤٦١ )

ليس لسائر الغرماء أن يراجعوا المشتري في المبيع وفاء حتى يستوفي دينه من المبيع

## فصل

( في الاستصناع )

( مادة ٤٦٢ )

الاستصناع (٢) هو طلب عمل شيء خاص على وجه مخصوص مادته من الصانع (٣)

( مادة ٤٦٣ )

ينعقد الاستصناع على العين لا على عمل الصانع (٤)

( مادة ٤٦٤ )

يجوز الاستصناع في كل ما جرى به التعامل (٥)

ويشترط لبعثته بيان جنس المصنوع ونوعه وقدره ووصفه

( مادة ٤٦٥ )

لا يصح الاستصناع فيما لا تعامل فيه إذا ضرب له شهراً فأكثراً فيكون سلباً تعتبر فيه شرائط

السلم (٦)

وكذلك ما جرى به التعامل إذا ضرب له أجل وكان شهراً فأكثراً يعتبر سلباً (٧)

( مادة ٤٦٦ )

لا يلزم في الاستصناع تعجيل الثمن (٨)

(١) يستعاض الدري ببيع الوفاء أو أحر الصبر مرة ٢٤٧

(٢) يستعاض حكمه من أحر السلم من شرح الدر مع حاشية رد المحتار مرة ٢١٢

(٣) أي الأجزاء التي يتركب منها الشيء المراد منه الاستصناع فيمن طرف الصانع ٨١

(٤) يستعاض هذا من الدري أو أحر السلم مرة ٢١٣

(٥) يستعاض حكمه من حاشية رد المحتار أو أحر السلم مرة ٢١٢

(٦) يستعاض حكمه من الدر وحاشيته رد المحتار من أحر السلم مرة ٢١٤

(٧) يستعاض حكمهما من حاشية رد المحتار من أحر السلم مرة ٢١٢

(٨) يستعاض حكمهما من رد المحتار أو أحر السلم مرة ٢١٣

( مادة ٤٦٧ )

لا يتعين المبيع للآمر قبل اختياره فيصور للصانع أن يبيع مصنوعه قبل رؤية الأمر كما يجوز للآمر أخذه وتركه بخيار الرؤية (١)

( مادة ٤٦٨ )

إذا ضرب للاستصناع أجلا شهرا فأكثر صار سلسوا جرى فيه تعامل أم لا فتعتبر فيه شرائط السلم ولا خيار لو أحدهما إذا سلم الصانع المصنوع على الوجه الذي عليه في السلم (٢)

( مادة ٤٦٩ )

إذا ضرب للاستصناع أجلا أقل من شهر ان جرى فيه تعامل كان استصناعا صحيحا وإن لم يجر فيه تعامل ان ذكر الاجل على وجه الاستعمال كان استصناعا صحيحا أيضا وإن ذكره على وجه الاستعمال فهو استصناع فاسد (٣)

## كتاب الاجارة

### الباب الاول

( في عقد الاجارة )

### الفصل الاول

( في عقد الاجارة وشرائط صحتها وبيان مدتها )

( مادة ٤٧٠ )

عقد الاجارة هو تعليق المؤجر للستاجر منفعة مقصودة تمن العين المؤجرة في الشرع ونظر العقلاء بعوض يصلح أجره (٤)

( مادة ٤٧١ )

يصح أن يرد عقد الاجارة على منافع الاعيان منقولة كانت أو غير منقولة وأن يرد على العمل كاستئجار الخدمة والعملة وأرباب الحرف والصنائع (٥)

(١) يستفاد حكمهما من الدراو اخر السلم غرة ٢١٣ — (٢) يستفاد حكمهما من الدراو حاشية رد المحتار

من او اخر السلم غرة ٢١٢ — (٣) يستفاد حكمهما من رد المحتار او اخر السلم غرة ٢١٢

(٤) يستفاد حكمهما من الدراو اول الاجارة غرة ٣ — (٥) يستفاد من الهندية في او اخر الباب الاول من الاجارة غرة ٣٩٤

## (مادة ٤٧٢)

يشترط لانعقاد الاجارة أهلية العاقدین بأن يكون كل منهما عاقلًا عميزًا ويشترط لنفاذها كون العاقدین عاقلین غیر محجورین وكون المؤجر مالکًا لباوثره أو وکیله أو ولیه أو وصیه (١)

## (مادة ٤٧٣)

يشترط لصحة الاجارة رضا العاقدین وتعيين المؤجر ومعلومية المنفعة بوجه لا يقضى الى المنازعة وبيان مدقة الانتفاع وتعيين مقدار الاجرة ان كانت من النقود وتعيين قدرها ووصفها ان كانت من المقدرات فان اخل شرط من شرائط الصحة المذكورة فسدت الاجارة (٢)

## الفصل الثاني

## (في الاجرة وبيان شروط لزومها)

## (مادة ٤٧٤)

يصح اشتراط تعجيل الاجرة وتأجيلها وتقسيمها الى أقساط تؤدى في أوقات معينة (٣)

## (مادة ٤٧٥)

لا تلزم الاجرة بمجرد العقد فلا يجب تسليمها له الا اذا اشترط على المستأجر تعجيلها وكانت الاجارة منجزة (٤)

فان كانت الاجارة مضافة الى وقت مستقبل فلا تلزم ولا تخلف فيها الاجرة بشرط تعجيلها ولو جعل المستأجر الاجرة في الاجارة المنجزة بأن دفعها للمؤجر فقد ملكها ولا يجوز للمستأجر استردادها منه (٥)

## (مادة ٤٧٦)

اذا اشترط تعجيل الاجرة لم يستأجر دفعها وقت العقد وللمؤجر أن يمنع عن تسليم العين المؤجرة للمستأجر حتى يستوفي الاجرة وله أن يفسخ عقدا الاجارة عند عدم الايفاء من المستأجر

## (مادة ٤٧٧)

يجوز للاجير أن يمنع من العمل الى أن يستوفي أجرته المشروط تعجيلها وله فسخ الاجارة ان لم يوفه المؤجر الاجرة

(١) يستفاد من الهنديه من أواخر الباب الاول من الاجارة غرة ٣٩٣ — (٢) يستفاد من الهنديه من أواخر الباب الاول من الاجارة غرة ٣٩٣ ويستفاد من تنقيح الحامدية من الاجارة غرة ١٣٧ ومن رد المحتار في أوائل الاجارة غرة ٣ — (٣) يستفاد من رد المحتار غرة ٩ من أوائل كتاب الاجارة — (٤) يستفاد من الدرر في أوائل الاجارة غرة ٧ — (٥) يستفاد من الدرر في الباب المذكور غرة ٨ من أوائل الاجارة

## ( مادة ٤٧٨ )

إذا اشترط تأجيل الاجرة لزم المؤجر أن يسلم العين المؤجرة للمستأجر إن ورد العقد على منافع الاعيان ولزم الاجرا بقاء العمل إن وردت الاجارة على العمل ولا تلزم الاجرة الا عند حلول الاجل في الصورتين وإن كان قد أوفى العمل

## ( مادة ٤٧٩ )

تجب الاجرة في الاجارة الصحيحة بتسليم العين المؤجرة للمستأجر واستيفاء المنفعة فعلاً أو بتمكنه من استيفائها بتسليمها له ولو لم يستوفها فان قبض المستأجر الدار المؤجرة فارغة عن متاع المؤجر لزمه أجرها ولو لم يكنها

## ( مادة ٤٨٠ )

لا تملك منافع الاعيان في الاجارة الفاسدة بمجرد قبضها فلا تجب الاجرة بها على المستأجر الا اذا سلمت له العين المؤجرة من جهة المؤجر المالك لها وان تقع بها انتفاعاً حقيقياً فان لم يكن تسليمها للمستأجر من جهة مالكها فلا أجره عليه وإن استوفى المنفعة (١)

## ( الملحة ٤٨١ )

اذا وقعت الاجارة فاسدة باعتبار جهالة الاجر المسمى أو باعتبار عدم التسمية وقبض المستأجر العين المؤجرة وانتفع بها انتفاعاً حقيقياً لزمه أجر المثل بالغاً ما بلغ وإن وقعت فاسدة بفقدان شرط آخر من شرائط الصحة لزمه الاقل من أجر المثل ومن المسمى ان وجد مسمى معلوماً

## الباب الثاني

( في اجارة الدواب للركوب والحمل )

## الفصل الاول

( في اجارة الدواب للركوب )

## ( مادة ٤٨٢ )

من استأجر دابة للحمل فلان يركبها وان استأجرها للركوب فليس له أن يحمل عليها وان حمل فلا أجر عليه (٢)

(١) حكمها مصرح به في رد المختار من أوائل الاجازة صدق قول المصنف ويجب الاحرار ان قبضت الخ مرة ٧

(٢) صرح به في الهدي في أوائل السادس والعشرين في استئجار الدواب للركوب مرة ٤٧٦



## (مادة ٤٨٣)

من استأجر دابة أو عربة للركوب لتوصله الى محل معين بأجرة معلومة فتعبت الدابة المركوبة أو خيل العربية في الطريق فله نقض الاجارة وعليه دفع مقدار ما أصاب تلك المسافة من الاجر المسمى (١)

## (مادة ٤٨٤)

لا يجوز للمستأجر الدابة أن يتجاوز به المحل المعين مقدار ما لا يتسامح فيه الناس بلاذن صاحبها ولا أن يذهب بها الى محل آخر ولا أن يستعملها أزيد من المدة التي استأجرها فيها فان تجاوز المحل المعين بلاذن صاحبها أو ذهب به الى محل آخر أو استعملها بعد مضي المدة فعطبت فعليه ضمان قيمتها (٢)

## (مادة ٤٨٥)

من استأجر حيوانا ليذهب به الى محل معين وكانت طريقه متعقدة فله أن يذهب من أى طريق شاء من الطرق المساوية فان ذهب (٣) من طريق غير الذي عينه صاحب الحيوان وتلف الحيوان فان كان الطريق الذي سلكه أصعب من الطريق الذي عينه صاحبها لزم المستأجر ضمان قيمتها وان كان مساويا له أو أسهل منه فلا ضمان عليه

## (مادة ٤٨٦)

لا يجوز للمستأجر أن يضرب الدابة ولا أن يسيرها سيراً عنيفاً (٤) فان ضربها أو كسبها بلجامها أو سيرها سيراً عنيفاً فوق المعتاد فعطبت فعليه ضمان قيمتها

## الفصل الثاني

( في اجارة الدواب والعربات للعمل )

## (مادة ٤٨٧)

تجوز اجارة الدواب والعربات للعمل بشرط بيان ما يحمل عليه او تعيين المدة أو المحل الذي يراد حملها ونقلها اليه (٥)

- (١) يستفاد من الهندية من أوائل السادس والعشرين في استئجار الدواب للركوب غرة ٤٧٤
- (٢) يستفاد حكم الوجه الاقل وما بعده من الخايميه من أوائل فصل في اجارة الدواب غرة ٣٣٦ ومثله في الهندية مدورة وصحيفة من السابع والعشرين في مسائل العثمان غرة ٤٧٦
- (٣) قوله فان ذهب من طريق الخ يستفاد من الهندية بدورتين من السابع والعشرين في مسائل العثمان غرة ٤٨٠
- (٤) يستفاد من المد ورد المختار من أوسط ما يجوز من الاجارة غرة ٣٥ وكذا الفقرة بعدها
- (٥) يستفاد من الهندية من أوائل ما يجوز من الاجارة وما لا يجوز غرة ٤٣٤

و يجوز استتجارها للعمل بدون تعيين مقداره ولا الإشارة إليه وينصرف إلى المعتاد (١)

( مادة ٤٨٨ )

من استبحر منفعة مقدرة بالعقد فلها أن يستوفي مثلها أو دونها (٢)

فمن استأجر دابة للعمل وبين نوع ما يجعله وقدره وزنا فله أن يحملها جلا مساويا له في الوزن أو جلا أخف منه وزنا لا أكثر منه

( مادة ٤٨٩ )

إذا جمل المستأجر الدابة جلا مساويا للعمل المسمى فعطبت فإن كان المحمول يأخذ من موضع الحمل أقل مما يأخذ المسمى فعليه الضمان وإن استويا وزنا كما لو سمي حنطة فحمل مقدارا حليدا أو حجرا وإن كان المحمول يأخذ من موضع الحمل قدر ما يأخذ المسمى أو أكثر فلا ضمان عليه إلا إذا جاوز المحمول في الصورة الثانية موضع الحمل كما لو سمي حنطة فحمل بوزنها تبنا أو قطنا بحيث جاوز موضع الحمل فإنه يضمن (٣)

( مادة ٤٩٠ )

لا يجوز للاستأجر أن يحمل الدابة أكثر من القدر الذي عينه واستحقه بالعقد فإن خالف وجعلها زيادة عنه وكانت الدابة لا تطيق فعطبت ضمن جميع قيمتها سواء كانت الزيادة من جنس المسمى أو من غير جنسه

وإن كانت الدابة تطيق الزيادة وكانت الزيادة من جنس المسمى وجعلت هي والمسمى معا ضمن المستأجر قدر الزيادة لجميع القيمة

وإنما يضمن المستأجر أن كان هو الذي يشر الحمل بنفسه فإن جعلها صاحبها بيده وحده فلا ضمان على المستأجر وإن جلاها ووضعها الحمل عليها معاوجب النصف على المستأجر بفعله وهدر فعل صاحبها (٤)

( مادة ٤٩١ )

من استأجر دابة لنقل حمل له إلى محل معين بأجر معلوم فتعبت الدابة في الطريق قبل الوصول إلى المحل المقصود فإن كان المستأجر استأجر الدابة بعينها كان له الخيار إن شاء فنقض الاجارة وإن شاء

(١) يستفاد من المندية من الباب المذكور قبله غرة ٢٣٥

(٢) يستفاد حكمها من الدرر بما يجوز من الاجارة وما يكون خلافا فيها في أوسطه

(٣) حكمها يستفاد من الدرر المختار من أوسط ما يجوز من الاجارة غرة ٢٢

(٤) يستفاد حكم هذه الفقرات الثلاث من أوسط ما يجوز من الاجارة من الدرر المختار غرة ٢٤

تربص الى أن تقوى الدابة وليس له ان يطالب المؤجر بدابة أخرى وان كان المستأجر استأجر دابة بغير عينها كان له أن يطالب بدابة أخرى (١)

(مادة ٤٩٢)

وضع الحل عن الدابة على المكاري (٢) ونفقتا على صاحبها (٣) فان علقها المستأجر أو سقاها بلا إذن صاحبها فهو متبرع لا يرجع له عليه بما أنفقته

## الباب الثالث

(في اجارة الآدى للخدمة والعمل)

(مادة ٤٩٣)

تجوز اجارة الآدى للخدمة أو لغيرها من أنواع العمل مع بيان المدة أو تعيين قدر العمل وكيفية

(مادة ٤٩٤)

الاجير قسمان خاص ومشترك (٤)

(مادة ٤٩٥)

الاجير الخاص هو الذى يعمل لغيره واحدا كان أو أكثر عملا موقتا مع اشتراط التخصيص عليه وعدم العمل لآخر هذا ان قد تم ذكر العمل في العقد على الوقت أما لو قدم الوقت على العمل كأن استأجره شهرا رعى غنمه فلا يشترط التخصيص بل اتفاه التعميم ويستحق الاجرة ان حضر للعمل مع تمكنه منه وان لم يعمل (٥)

(مادة ٤٩٦)

ليس للاجير الخاص أن يعمل في مدة الاجارة لغير مستأجره وان عمل للغير ينقص من الاجر بقدر ما عمله وليس له أن يشتغل بشئ آخر سوى المكتوبة حتى لا يصلى النافله (٦)

(١) يستفاد حكمهما من السادس والعشرين من أوائل غرة ٤٧٤ من الهندية

(٢) يستفاد من الهندية من السابع عشر من الاجازة غرة ٤٤١

(٣) يستفاد من الهندية من أول الباب السابع عشر فيما عجب على المستأجر غرة ٤٤٠

(٤) يستفاد حكمهما من أول باب ضمان الاجير غرة ٣٥ من هامش المطحطاوى

(٥) يستفاد من الدرر المختار من ضمان الاجير غرة ٤٣

(٦) يستفاد من الدرر المختار من ضمان الاجير غرة ٤٤

( مادة ٤٩٧ )

الاجير المشترك هو الذي يعمل لـواحد مخصوص ولا لجماعة مخصوصين أو يعمل لواحد مخصوص أو لجماعة مخصوصين علام غير مؤقت أو علام مؤقت بلا اشتراط التخصيص عليه (١)  
والاجير المشترك لا يستحق الاجرة الا اذا عمل

## الفصل الاول

( في الاجير الخاص )

( مادة ٤٩٨ )

يستحق الخادم الاجرة بتسليم نفسه للخدمة وتمكنه منها سواء استخدم أو لم يستخدم وكذلك الاستاذ اذا استؤجر لتعليم علم أو فن أو صنعة وعينت المدة يستحق الاجرة بتسليمه نفسه وتمكنه من التعليم سواء علم التلميذ أو لم يعلم فان كانت المدة غير معينة فلا يستحق الاجرة الا اذا علم التلميذ (٢)

( مادة ٤٩٩ )

اذا كانت مدة الخدمة معينة في العقد وفسخ المخدم الاجارة قبل انقضاء المدة بلا عذر ولا عيب في الخادم يوجب فسخها ووجب على المخدم أن يؤديه الاجرة الى تمام المدة اذا سلم نفسه للخدمة فيها

( مادة ٥٠٠ )

اذا لم تكن المدة معينة في العقد حتى فسد بلها التها فلكل من العاقلين فسخها في أى وقت أراد والخادم أجرة مثله مدة خدمته

( مادة ٥٠١ )

اذا لم تكن أجرة الخادم مقدرة في العقد فله أجر مثله مقدرا على حسب العرف

( مادة ٥٠٢ )

لا يلزم المخدم اطعام الخادم وكسوته الا اذا جرى العرف به فيازمه سواء اشترط ذلك عليه أم لا (٣)

(١) يستفاد من الدررین أوائل باب ضمان الاجير غرة ٣٥ بهامش المحطواي

(٢) يستفاد حکمهما من الدررود المختار من أوسط باب ضمان الاجير غرة ٤٣

(٣) جوار الاشتراط تفريع من الجوى على ما فهمه مما نقل عن الفقيه ابن الیث وأمره السيد المحطواي بالفرق بين ما اذا كان بلا شرط بحر يان العرف وما اذا كان بشرط وما لب ابن جابدين الى بحث الجوى

(مادة ٥٠٣)

يجوز استئجار الظئر أرى المرضعة باجرة معينة وبطعامها وكسوتها وتكسى من أوسط الثياب<sup>(١)</sup>

(مادة ٥٠٤)

يجب على الظئر ارضاع الطفل والاعتناء بنظافته وغسل ثيابه واصلاح طعامه<sup>(٢)</sup>

(مادة ٥٠٥)

إذا اشترط على الظئر ارضاعها بنفسها فارضته من غيرها فلا تستحق الاجرة وان لم يشترط ذلك عليها وارضته من غيرها باجرة أو بغير أجره فانها تستحق الاجرة<sup>(٣)</sup>

(مادة ٥٠٦)

يجوز لزواج المرضعة أن يفسخ الاجارة مطلقا وللستاجر أن يفسخها أيضا بسبب موجب لفسخها<sup>(٤)</sup>

(مادة ٥٠٧)

إذا انتهت مدة اجارة الظئر ولم يوجد من ترضعه غيرها أو وجد لكن الطفل لم يلبث ثم ثدى غيرها فانها تجبر على ارضاعه

(مادة ٥٠٨)

إذا ماتت الظئر أو مات رضيعها انفسخت الاجارة ولا تنسخ عمت والد الرضيع<sup>(٥)</sup>

## الفصل الثاني

(في الاجير المشتري)

(مادة ٥٠٩)

يجوز استئجار الصانع أو المقاتل لعمل بناء مع تعيين أجرته في كل يوم بدون بيان مقدار العمل أو مع تعيين أجره كل ذراع أو متر يعمل أو بالمقابلة على العمل كله مع بيان مقدار العمل طولا وعرضا وعمقا

(١) يستفاد من الدرمن أوسط الاجارة الفاسدة غمرة ٣٣ بهامش رد المحتار

(٢) يستفاد من أوسط الاجارة الفاسدة من الدر غمرة ٣٣ بهامش رد المحتار

(٣) يستفاد من الدر أوسط الاجارة الفاسدة غمرة ٣٤ بهامش رد المحتار

(٤) يستفاد من الدر أوسط الاجارة الفاسدة غمرة ٣٣ بهامش رد المحتار

(٥) يستفاد حكمهما من الدرمن أوسط الاجارة الفاسدة غمرة ٣٣ بهامش رد المحتار

## (مادة ٥١٠)

انما تصح الاجارة أو المقاوله على عمل البناء اذا كانت الآلات والمهمات اللازمة للمعارق من صاحب العمل أما ان كانت من المعمارى بأن استأجره ليعمله كذا بالآلات من عنده بأجرة كذا فإنه لا يجوز وإذا عمر المعمارى يكون له أجر قمثل عمله وما أنفق من ثمن الآلات (١)

## (مادة ٥١١)

إذا عمل المهندس رسماً أو مقايضة أو بإشرافه العمارة بأمر صاحبها وكان قد سعى له أجره على ذلك فله الأجر المسمى

## (مادة ٥١٢)

إذا لم يعين صاحب العمل أجره للمهندس على عمله يكون له أجر المثل مقدراً على حسب العرف والزمن الذى استغرقه فى عمله (٢)

## (مادة ٥١٣)

يفسخ استئجار الصانع بوجود عذر معتبر يمنعه عن العمل ولا يفسخ مالم يفسخ وإذا مات انفسخ بموته بلا حاجة الى الفسخ (٣)

## (مادة ٥١٤)

لا يجوز للصانع أو المقاول الذى التزم فى العقد العمل بنفسه أن يستعمل غيره (٤) وإذا كان العقد مطلقاً جاز له أن يستأجر أو يقاول غيره على العمل كله أو بعضه ويكون ضامناً لما هلك فى يده من استأجره أو قاوله (٥)

## (مادة ٥١٥)

لا يجوز للصانع الذى التزم عملاً بالمقاول أن يطلب بعد العقد زيادة عن الأجر المسمى كلاً لا يجوز لصاحب العمل أن يطلب تنقيص شئ منه

## (مادة ٥١٦)

ليس للصانع أو المقاول الثانى أن يطلب صاحب العمل شئ مما يستحقه الأجير أو المقاول الأول إلا إذا وكله أو أحاله على صاحب العمل

(١) يستفاد حكمهما من تنقيج المحامدية من أوسط الاجارة غرة ١٣٧ — (٢) يستفاد حكمهما من قبل أو اخر اجارة تنقيج المحامدية غرة ١٥٢ — (٣) يستفاد حكمهما من الدرود المختار من فسخ الاجارة غرة ٥١ و ٥٢ — (٤) يستفاد من المهر من كتاب الاجارة غرة ١١ وفى الانقروية من أو اخر ضمان الأجير المشترك والمخاص غرة ٣٢٩ شرط أن يقصر بنفسه ضمن بدفعه الى غيره والا فلا اه — (٥) قوله ويكون الخ هذا على قول الصاحبين كما يستفاد من الانقروية من أو اخر ضمان الأجير المشترك والمخاص غرة ٣٢٩

## (مادة ٥١٧)

ليس للصانع أو المقاول أن يطلب شيأ من الاجرة المتفق عليها الا بعد تمام العمل وتسليمه لصاحبه ولو عمل له صاحب العمل الاجرة أو شيأ من اجازات اذا كانت العمارة ونحوها جارية في المنزل الساكن به صاحب العمل جاز للصانع أو المقاول أن يطلب الاجر عن القدر الذي عمله ويجبر على تمام الباقي وهذا كله عند عدم الشرط (١)

## (مادة ٥١٨)

اذا تلف العمل المقاول عليه قبل تسليمه لصاحب العمل فلا أجر للصانع فان كان العمل في ملك صاحب العمل وتلف فللصانع أجر ما عمله بحصته لوجود التسليم حكماً (٢)

## (مادة ٥١٩)

الاجبر الخاص أمين فان هلك الشيء في يده بدون تعديه أو تقصيره أو اعماله فلا ضمان عليه (٣)

## (مادة ٥٢٠)

الاجبر المشترك ضامن للشيء ان هلك في يده بصنعه وان هلك بلا صنعه فلا ضمان عليه ان كان هلاكه بامر لا يمكن التبرز منه والاضمن (٤)

## (مادة ٥٢١)

من كان من أرباب الصنائع لعله أثر في العين كالخياط ونحوه جاز له حبسها وعدم تسليمها حتى يستوفي أجرته ان كانت الاجرة محالة فان تلفت عنده فلا ضمان عليه ولا أجر له وان كانت مؤجلة فليس له حبسها فان حبسها قتلفت فعليه قيمتها (٥)

## (مادة ٥٢٢)

من ليس لعله أثر من أرباب الحرف والصنائع كالحمال ونحوه فليس له حبس العين للاجرة فان حبسها وتلفت ضمن قيمتها وصاحبها بالخيار ان شاء ضمنه قيمتها محمولة وعليه له الاجر وان شاء ضمنها غير محمولة ولا أجر عليه (٦)

(١) يستفاد حكم هذه المادة بتمامها من أوسط كتاب الاجارة غرة ٩ من حاشية رد المحتار

(٢) يستفاد حكمها من الدرر المختار من أوسط كتاب الاجارة غرة ٩ و ١٠

(٣) يستفاد حكمها من الهندية من أوائل الثامن والعشرون في بيان حكم الاجبر الخاص والمشتك غرة ٤٨٦

(٤) هذا على قول صاحبين المتفق به كما يستفاد من الهندية من المحل الذي قبله ومن غرة ٤٨٧

(٥) يستفاد حكمها من الهندية من الباب الثاني غرة ٣٩٧

(٦) يستفاد من الدرر المختار من أواخر كتاب الاجارة غرة ١١

## ( مادة ٥٢٣ )

إذا تلف الجمال في أثناء الطريق ما كان يحمله اتلافاً يستوجب ضمانه بأن سقط منه بجناية يده  
فلمستأجر أن يضمنه قيمته في المكان الذي جلد منه ولا أجر عليه له وإن شاء ضمنه في المكان الذي  
تلفت فيه العين ودفع له الاجرة بقدر المسافة (١)

فإن انتهى الى المحل المقصود ووقع الحمل منه وتلف فله الاجر ولا ضمان عليه

## ( مادة ٥٢٤ )

يلزم الجمال ادخال الحمل الى الدار ولا يلزمه الصعود به لوضعه في المحل المعد له في الدار (٢)

## ( مادة ٥٢٥ )

إذا باع الدلال مالاً لآخر بنفسه تجب أجرة الدلال على البائع لاعلى المشتري ولو سعى الدلال  
بينهما وباع المالك بنفسه يعتبر العرف أن كانت الدلالة على البائع فعليه وإن كانت على المشتري  
فعليه وإن كانت عليهما فعليهما (٣)

## ( مادة ٥٢٦ )

إذا باع الدلال متاعاً لآخر من الثمن الذي أمر به فالزيادة لصاحب المتاع وليس للدلال  
سوى الاجرة

وإذا استحق المبيع الذي باعه الدلال أو رد بعيب فله الاجرة وإن كان قد أخذها فلا تسترد منه (٤)

## الباب الرابع

## ( في اجارة الدور والحوانيت )

## ( مادة ٥٢٧ )

تجوز اجارة الدور والحوانيت بدون بيان ما يعمل فيها ومن يسكنها وينصرف استعمالها العرف  
البلدة (٥)

(١) يستفاد من أوائل ضمان الاجير في الدر وحاشية الطحطاوي غرة ٣٧ ومثله في جامع الفصولين من أو آخر

الفصل الثالث والثلاثون في الضمانات من ضمان الجمال غرة ١٧٦ وجعل في الضمان في قوله فإن انتهى

الى المحل الخ قول محمد الاسترخي في قوله الأول وقول أبي يوسف عليه الضمان أيضاً ٨١

(٢) يستفاد من أو آخر كتاب الاجارة من الدر غرة ١١

(٣) يستفاد حكمها من الدر ورد المختار من أو آخر فصل فيما يدخل في البيع تبعاً غرة ٤٢

(٤) يستفاد من الاقروية من أو وسط كتاب الاجارة أول غرة ٣٠٥

(٥) صرح به في الدر أول باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافاً فيها غرة ١٧



(مادة ٥٢٨)

يجوز استئجار الدار أو الحانوت وهي مشغولة بمتاع المؤجر ويجبر على تخريبها وتسليمها فارغة للمستأجر (١)

(مادة ٥٢٩)

من استأجر داراً أو حانوتاً فله أن يسكنها وأن يسكن معه غيره وأن يعمل فيها كل عمل لا يورث الوهن والضرر (٢)

ولا يجوز له أن يعمل ما يورث الضرر إلا بإذن المالك

(مادة ٥٣٠)

يجوز للمستأجر داراً أو أرضاً أن يعبرها ويودعها ويؤجرها بمثل الاجرة التي استأجرها بها أو بأقل منها أو بكثير لو كانت الاجرة الثانية من غير جنس الأولى فلو كانت من جنسها لا تطيب له الزيادة (٣)

(مادة ٥٣١)

للمستأجر أن يؤجر العين المؤجرة لغيره ويؤجرها بعد قبضها وقبلها أن كانت عقاراً وليس له إيجارها قبل القبض بل بعده أن كانت منقولة (٤)

(مادة ٥٣٢)

على المؤجر بعد قبضه الاجر المسمى المشروط بتجديده أن يسلم للمستأجر العين المؤجرة بالهيئة التي رآها عليها وقت العقد فإن كانت قد تغيرت بفعله أو فعل غيره تغيراً يحل بالسكنى فالمستأجر مخير أن شاء قبلها وأن شاء فسخ الاجارة (٥)

(مادة ٥٣٣)

الاجارة المعقودة من المستأجر المالك لمنفعة العين المنسقة بها بلا إذن مالك رقبته (٦) تنتهي بانتهاء مدة الاجارة المعقودة منه وبين المالك

ويترتب على انفساخ عقد المستأجر الاول انفساخ العقد الذي عقده مع المستأجر الثاني

(١) يستفاد من الدرأ وائل باب ما يجوز من الاجارة وما يكون خلافاً فيها غرة ١٦ — (٢) يستفاد من الدر وحاشية رد المحتار أول الباب المذكور قبله غرة ١٧ — (٣) يستفاد حكمه من الهندية أوائل الباب السابع في اجارة المستأجر غرة ٤٠٨ — (٤) يستفاد حكمه من الدرورد المحتار من أوائل مسائل منق الاجارة غرة ٥٦ — (٥) يستفاد من حاشية الطحطاوى في أوائل الاجارة غرة ٤

(٦) قوله بلا إذن مالك الخ قيد به لانه لو كانت اذنه فالظاهر انما لا تنتهي بانتهاء الاولى لانهم ملوا انفساخ الثانية بانتهاء الاولى يكون المستأجر الاول صار غرضولياً فيما بقي من المدة بعد هذا الاولى فلو كانت الثانية باذن مالك الرقبة لم يصح كذلك والعلة المذكورة ملها الجموى من الورل الحجة في آخر القول المذكورة على قول الاشياء الصحيح ان الاجارة اذا انفسخت تنفسخ الباقية من أو آخر كباب الاجارة غرة ٦٤ اهـ

## ( مادة ٥٣٤ )

المستأجر الذي أجر لغيره العين المنتفع بها مأزوم بالاجرة لما لكها وليس للمالك قبضها من المستأجر الثاني الا اذا أحاله المستأجر عليه أو وكله بقبضها من المستأجر الثاني (١)

## ( مادة ٥٣٥ )

لا يجبر صاحب الدار المؤجرة على عمارتها وترميم ما اخلت من بنائها واصلاح ميازيبها وان كان ذلك عليه لا على المستأجر لكنه اذا لم يفعل المؤجر ذلك كان للمستأجر أن يخرج منها الا اذا كان استأجرها وهي كذلك وقد رآها فليس له الخروج منها (٢)

## ( مادة ٥٣٦ )

اذا حدث بالعين المستأجرة عيب يفوت به النفع بالكلية كخراب الدار أو يخل بالمنفعة كأنهدام جزء منها أو يؤثر هدمه على المنفعة المقصودة منها يكون للمستأجر خيار فسخ الاجارة ويسقط عنه الاجر في الصورة الاولى سواء فسخ أم لا وأما في الصورة الثانية فان فسخ بحضرة رب الدار سقط عنه الاجر وان لم يفسخ لا يسقط الاجر سواء استوفى المنفعة مع العيب أم لا (٣)  
فان بنيت الدار وأصلح الخلل الذي حدث فيها فلا خيار للمستأجر

## ( مادة ٥٣٧ )

اذا كان العيب الحادث بالعين المستأجرة لا يؤثر في المنفعة المقصودة منها ولا يخل بها كما اذا سقط منها حائط لا يضر بالسكنى فلا يثبت الخيار للمستأجر ويلزمه الاجر المسمى (٤)

## ( مادة ٥٣٨ )

اذا احتاجت الدار المستأجرة لعمارة ضرورية لصيانتها فلا يمنع المستأجر المؤجر من اجرائها فان ترتب على العمارة ما يضر بالسكنى أو يخل بالمنفعة فالمستأجر بالخيار بين الفسخ وعدمه (٥)

## ( مادة ٥٣٩ )

لا يجوز للمؤجر أن يتعرض للمستأجر في استيفائه المنفعة مدقا لاجارة ولأن يحدث في العين المؤجرة تغيير يمنع من الاتفاع بها أو يخل بالمنفعة المقصود عليها

(١) يستفاد من تنقيح الحامدي من أوسط الاجازة ضمن جواب غرة ١٤٠

(٢) يستفاد حكمهما من السابع عشر فيما يجب على المستأجر من أوله من الهندية غرة ٤٤٠

(٣) يستفاد حكمهما من الدرود المختار من أوائل فسخ الاجازة غرة ٤٨ و ٤٩ ومن الهندية من أوائل التاسع عشر في فسخ الاجارة غرة ٤٤٣

(٤) يستفاد من رد المختار من المحل الذي سبق غرة ٤٨ ومن الدرود غرة ٤٩

(٥) يستفاد آخر هذه المادة من الهندية من أوائل التاسع عشر في فسخ الاجارة غرة ٤٤٣ المتقدمة

## (مادة ٥٤٠)

إذا سلم المؤجر جميع الدار للمستأجر ثم تعرض له ونزع منها بيتا من بيوتها رفع عن المستأجر من الاجر بقدر حصته وكذلك الحكم إذا شغل المؤجر بمناعه بيتا من بيوت الدار المستأجرة فإن حصته تسقط من الاجرة المسماة (١)

## (مادة ٥٤١)

إذا تعرض في مدة الاجارة ما يمنع من الانتفاع بالعين المؤجرة بأن غصبت الدار للمستأجر منه ولم يتمكن بأي وسيلة كانت من رفع يد الغاصب سقطت الاجرة عن المستأجر ولو تعرض ذلك في بعض المدة سقطت الاجرة بقدره (٢)

## (مادة ٥٤٢)

إذا قصر المستأجر في رفع يد الغاصب وكان ذلك ممكنا له فلا تسقط عنه الاجرة ولو أمكنه ذلك باتفاق مال لا يلزمه ذلك وتسقط عنه الاجرة

## (مادة ٥٤٣)

إذا ادعى المستأجر أن العين المؤجرة غصبت منه ففاته الانتفاع بها أو بعضها ولا يثبت له وأنكر المؤجر ذلك يحكم الحال بينهما فإن كانت الدار بيد المستأجر فالقول للمؤجر وإن كانت في يد غير المستأجر صدق قوله ولا أجر عليه

## (مادة ٥٤٤)

يجب على المستأجر أن يعقني بالعين المؤجرة كاعتنائها بملكه ولا يجوز له أن يتحدث بها تفسيها بدون إذن مالكيها (٣)

## (مادة ٥٤٥)

التعديرات التي أنشأها المستأجر باذن المؤجر إن كانت عائدة لاصلاح المؤجر وصيائمه عن الخلل فالمستأجر الرجوع بها على المؤجر وإن لم يشترط الرجوع بها عليه وإن كانت عائدة لثنافع المستأجر فليس للمستأجر الرجوع بها إلا إذا اشترطه (٤)

(١) يستفاد من الهندية من الثاني عشر في صفة تسليم الاجارة غمرة ٤٣٢ ومنها من الثاني والعشرين في بيان التصرفات من أواخره غمرة ٥٧٧ وكذا الفقرة قبلها

(٢) يستفاد حكمها أو ما يبداه من المادتين من كتاب الاجارة من الدر وحاشية رد المختار من أوسطه غمرة ٨

(٣) يستفاد حكمها من أوائل باب ما يجوز من الاجارة من الدر ورد المختار غمرة ١٨

(٤) يستفاد حكمها تفصيلا من تنقيح المحامدية من أواخر كتاب الاجارة غمرة ١٦٣

( مادة ٥٤٦ )

إزالة التربة والزيادة التي تترك في مدة الاجارة تلزم المستأجر (١)

( مادة ٥٤٧ )

يجوز لمستأجر الدار أو الاراضى أن يستوفى عين المنفعة التي قدرت له في العقد أو منفعة مثلها أو دونها وليس له أن يتجاوزها إلى ما فوقها

فلا يجوز لمستأجر حائوت العطار أن يعمل فيه صنعة حداد (٢)

( مادة ٥٤٨ )

إذا انتهت مدة الاجارة وجب على المستأجر أن يفرغ الدار والحائوت المؤجرة ويسلمها لصاحبها ولا حاجة للتسليم عليه بالتخلية

( مادة ٥٤٩ )

إذا طلب المؤجر بعد انقضاء المدقمن المستأجر زيادة على الاجر المسمى وعين تلك الزيادة وطلب منه قبولها أو الخروج من الدار فسكت المستأجر يعتبر سكوتها رضا وقبولاً للزيادة فيلزمه أجر المثل بقدر المدة التي كان يمكنه أن يقل فيها متاعه لتخلية الدار وبعدها يلزمه ما قاله المؤجر وقبله بسكوته (٣)

( مادة ٥٥٠ )

إذا مضت مدة الاجارة وسكن المستأجر بعدها شهراً أو أكثر يلزمه أجر المثل فيه ان كانت الدار معدة للاستغلال أو كانت وقفاً أو ليتيم

( مادة ٥٥١ )

من سكن في دار غيره ابتداء من غير عقد وكانت الدار معدة للاستغلال أو وقفاً أو ليتيم يجب عليه أجر المثل وان لم تكن كذلك فلا أجر عليه الا اذا تقاضاه صاحب الدار بالاجرة وسكن فيها بعد ماتقاضاه وكان مقره بالملك ولم يصرح بنفى الرضا بالاجر (٤)

( مادة ٥٥٢ )

إذا سكن أحد دار الغير بتأويل عقد كالرهن اذا سكن بيت الرهن ثم ظهر أنه للغير أو سكنها

(١) يستفاد من رد المختار من أو آخر غمرة ٤٩ من باب فسخ الاجارة — (٢) يستفاد من الدرر ورد المختار من باب ما يجوز من الاجارة غمرة ١٧ وغمرة ١٨ — (٣) يستفاد حكمها من العبارة الاولى في الخاتمة من أوصل فصل في اللفاظ التي ينقدها الاجارة من آخر غمرة ٣٦٧ وأول غمرة ٣٦٨ ويشله في الانقروية منها من أوصل كتاب الاجارة غمرة ٢٩٨ والعبارة الثانية فيهما وجوب المسمى من أول المدة وهو مقتضى ما في الدرر من مسائل شق الاجارة غمرة ٥٦ ونقل في رد المختار مثل ما في الخاتمة من أوصل عن التنازعية في الغمرة المذكورة

(٤) يستفاد من الدرر ورد المختار في أوصل مسائل شق الاجارة غمرة ٥٥

بتأويل ملك كيت مشتركة سكنه أحد الشركاء فلا يجب الاجر على الساكن وان كان ذلك معدا للاستغلال ما لم يكن وقفاً وليتم

(مادة ٥٥٣)

يبع العين المأجورة وتوقف فثامه على اجارة المستأجر فان أجاز به وان لم يجزه يبقى موقوفاً الى أن يسقط حق المستأجر

(مادة ٥٥٤)

تنفسخ الاجارة بموت المؤجر أو بموت المستأجر اذا عقدها لنفسه لا لغيره بالتوكيل عنه فان مات الوكيل باجارة أو استعجار فلا تبطل الاجارة بموته

(مادة ٥٥٥)

اذا مات المؤجر وكان المستأجر قد جعل الاجرة لمدة لم تستوف المتفعة فيها فله حبس العين المأجورة الى استيفاء ما يحله فان مات المؤجر مديوناً وليس له ما يسد به دينه غير العين المؤجرة تباع والمستأجر أحق بثمنها من سائر الغرماء ان كانت العين في يده فيستوفى حقه من ثمنها وما زاد للغرماء وان نقص للمستأجر شيء مما يحله يكون في الناقص اسوة الغرماء

(مادة ٥٥٦)

اذا سكن المستأجر بعد موت المؤجر يجب عليه أجر المثل ان كان المأجور معدا للاستغلال والا فلا يجب عليه شيء الا اذا كان في ورثة المؤجر صغير فيجب عليه أجر مثل حصته وان لم يطلبه هذا اذا سكن قبل طلب الورثة الاجرة أو المالكين بعد طلبهم الاجرة منه يلزمه الاجر المسمى بسكناه بعده بلا فرق بين المعدل للاستغلال أو غيره

(مادة ٥٥٧)

تنفسخ الاجارة بعد لزوم دين على المؤجر حيث لا مال له غير العين المؤجرة سواء ثبت الدين بينه أو باقرار المؤجر وتوقف انفساخها على قضاء القاضى بنفاذ البيع لذلك في صورتين (١)

(١) صرح فاضل خان بأن فسخ الاجارة بعد لزوم دين على المؤجر يتوقف على القضاء وأن ذلك هو الصحيح وذكر ذلك مطلقاً بلا قيد بنوعه بالقرار بل ذلك بتعارض الضررين فيرجح القاضي أحدهما على الآخر لان هذا العذر مشتببه بمحتمل أن يكون قادراً على قضاء الدين بدون هذا المال فلا يتحقق العذر الا بالقضاء كما في خيار البلوغ وغير ذلك فتكون الاجارة بينهما على حالها فيجب على المستأجر اجرة العار الى أن يفسخ القاضي العقد بينهما فهذا قيد توقف الانفساخ على القضاء حتى في صورة ثبوت الدين بالبينه ثم ذكر اختلافاً في كيفية القضاء في ذلك وقدم القول بأنه يباع المأجور فيقتبذ به فتنفسخ الاجارة أى ضمناً وذكراً بعد أنه يفسخ الاجارة أولاً ثم يبيع المأجور وتقدم الاول بقيد ترجيحه على اصطلاحه ذكر ذلك في أول غرة ١٣٣٧ من أوائل فصل فيما تنقضي به الاجارة وصريح في رد المختار من أوائل باب فسخ الاجارة من شرح الزيارات للسرخسي ان الاجارة تنفسخ ضمن القضاء بنفاذ البيع وانها المختارة غرة ٥٠

وانما تنفس الاجارة ان كانت قيمة المأجور تزيد عما يجعله المستأجر فان العين المؤجرة حينئذ تباع  
ويعطى المستأجر حقه من ثمنها وما زاد منه للغرماء وأما اذا كانت قيمة المأجور مثل ما يجعله  
المستأجر أو أقل منه فلا تنفس الاجارة

## الباب الخامس

### ( في اجارة الاراضى )

( مادة ٥٥٨ )

تصح اجارة الارض للزراعة مع بيان ما يزرع فيها أو بتخيير المستأجر ان يزرع ما يبداه فيها (١)

( مادة ٥٥٩ )

لا تجوز اجارة الارض اجارة منجزة وهى مشغولة بزرع لغير المستأجر ان كان الزرع بقلا لم يدرك  
أو ان حصاده وكان مزروعا فيها بحق فإن كان الزرع القائم بالارض ملكا للمستأجر جازت اجارة  
الارض له

وان كان الزرع مدركا جازت اجارة الارض لغير صاحبه ويؤثر بحصاده وتسليم الارض فارغة  
للمستأجر (٢)

( مادة ٥٦٠ )

اذا كان الزرع القائم بالارض مزروعا فيها بغير حق فلا يمنع عدم ادراكه من صحة اجارة الارض  
لغير صاحب الزرع ويجوز صاحبه على قلعه ولو كان بقلا

( مادة ٥٦١ )

تصح اجارة الارض للمشغولة بزرع لغير المستأجر اجارة مضافة الى وقت يحصد الزرع فيه وتصور  
الارض فارغة قابلة للتسليم للمستأجر فى الوقت المسمى وهذا سواء كان الزرع قائما بحق أو بغير  
حق مدركا أو غير مدرك (٣)

( مادة ٥٦٢ )

لمستأجر الارض الشرب والطريق وان لم يشترطهما فى العقد (٤)

(١) يستفاد من أوائل ما يجوز من الاجارة غرة ١٨ من الدر

(٢) يستفاد حكمها تمامها من الدرور المختار من الغرة المذكورة قبله وكذا حكم المادة ٥٥٨ غرة ١٩

(٣) يستفاد من الدرور المختار من باب ما يجوز من الاجارة غرة ١٩

(٤) يستفاد من الدرر الباب قبله غرة ١٨

## (مادة ٥٦٣)

من استأجر أرضاً سنة ليزرع فيها ماشاء فله أن يزرعها زرعين شتويًا وصيفيًا<sup>(١)</sup>

## (مادة ٥٦٤)

إذا غلب الماء على الأرض المؤجرة فاستجرت ولم يمكن زرعها أو انقطع الماء عنها فلم يمكن زرعها فلا تجب الاجرة أصلاً وللاستأجر فسح الاجارة<sup>(٢)</sup>

## (مادة ٥٦٥)

إذا زرع الأرض المؤجرة فأصاب الزرع آفة فهلك وجب عليه من الاجرة حصته ما مضى من المدة قبل هلاك الزرع وسقط حصته ما بقي من المدة بعد هلاكه الا اذا كان متمكناً من زراعة مثل الاول أو دونه في الضرر فوجب حصته ما بقي من المدة أيضاً<sup>(٣)</sup>

## (مادة ٥٦٦)

إذا انقضت مدة الاجارة وكان المستأجر قد بنى في الأرض بناء أو غرس بها أشجاراً يؤمر بهدم البناء وقلع الأشجار الا أن يرضى المؤجر بتركها في الأرض باجارة أو اعارة فيكون البناء والشجر للاستأجر والأرض للمؤجر فان تركهما باعارة للأرض يكون لهما أن يؤجرا الأرض والبناء لثالث ويقسمان الاجرة على قيمة الأرض بالبناء وعلى قيمة البناء بالأرض فيأخذ كل منهما حصته<sup>(٤)</sup>

## (مادة ٥٦٧)

إذا كان هدم البناء وقلع الشجر يضّرّان بالأرض وينقصان قيمتها ومضت مدة الاجارة فلمؤجر أن يملكهما جبراً على المستأجر وتقدر قيمتهما مستحقين للقلع قائمين بان تقوم الأرض بهما مستحقى الهدم والقلع وبدونهما فيضمن المؤجر ما بين القيمتين<sup>(٥)</sup> وان كانت الأرض لا تنقص بقلعهما فلا يكون للمؤجر تملكهما بدون رضاء المستأجر وانما له أمر المستأجر بقلعهما من أرضه

## (مادة ٥٦٨)

إذا مضت المدة وفي الأرض شجر عليه غريق في يد المستأجر بأجر المثل الى الادراك وان لم يرض المؤجر<sup>(٦)</sup>

(١) يستفاد من رد المختارين باب ما يجوز من الاجارة غرة ١٨ - (٢) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الاجارة غرة ١١٣ و ١١٤ - (٣) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الاجارة غرة ١٣٨ - (٤) يستفاد حكمهما بنهما من الدرود المختارين أوائل ما يجوز من الاجارة غرة ١٩ - (٥) يستفاد من الدرود المختار غرة ١٩ من باب ما يجوز من الاجارة - (٦) يستفاد من رد المختارين أوائل ما يجوز من الاجارة غرة ١٩

(مادة ٥٦٩)

إذا مضت مدة الاجارة وبالأرض المستأجرة زرع بقل لم يدرك أو أن حصاده يترك للمستأجر بأجر  
المثل الى أن يدرك ويحصد (١)

(مادة ٥٧٠)

إذا مات المستأجر فانقضت الاجارة بموت قبل انقضاء المدة وكان في الأرض زرع لم يدرك يترك  
الزراع لورثته بالأجر المسمى الى أن يدرك ويحصد

## الباب السادس

(في اجارة الوقف)

(مادة ٥٧١)

للتاظر ولاية اجارة الوقف فلا يملك الموقوف عليه الا اذا كان متولياً من قبل الواقف أو مأذوناً  
عن ولاية الاجارة من ناظر أو قاض (٢)

(مادة ٥٧٢)

ولاية قبض الاجارة للتاظر للموقوف عليه الا ان أذن له الناظر بقبضها (٣)

(مادة ٥٧٣)

يراعى شرط الواقف في اجارة وقفه فان عين الواقف مدة الاجارة اتبع شرطه وليس للتولى  
مخالفته (٤)

(مادة ٥٧٤)

إذا كان لا يرغب في استئجار الوقف المدة التي عينها الواقف وكانت اجارتهما أكثر من تلك المدة  
أنفع للوقف وأهل يرفع التولى الامر الى القاضي ليؤجرها المدة التي يراها أصح للوقف (٥)

- (١) يستفاد حكمها واثق مدتها من الهندية من الباب الثامن في انقضاء الاجارة بغير لفظ من أوسطه غمرة ٤١٣
- (٢) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الاجاز ضمن جواب غمرة ١٤١ ومن الدرر من الوقف غمرة ٣٩٩
- من فصل يراعى شرط الواقف - (٣) في الخبرية بعد ثلاث ورقات من كتاب الاجارة غمرة ١٠٩ - مثل هل قبض  
الاجارة للمتولى المنصوب أو للمعزول فيما أجره المعزول وهل اذا دفع المستأجر للمعزول يطالب به ثانياً أم لا يجب  
نعم قبض الاجارة للمنصوب لا للمعزول وان أجر المعزول على الاصح واذا لم يصح قبضه يطالب المستأجر بالاجارة  
ويرجع على المعزول بما يكون أخذ منه بفسير حق والله أعلم وشمله في الهندية من أوائل الباب الخامس في ولاية  
الوقف وصرف القيمة غمرة ٣٣١ - (٤) يستفاد من الدرر من أول فصل يراعى شرط الواقف في اجارة غمرة ٣٩٨
- (٥) يستفاد من أوسط الباب الخامس في ولاية الوقف غمرة ٣٣٥ من كتاب الوقف من الهندية



## (مادة ٥٧٥)

إذا عين الواقف المدة واشترط أن لا يؤثر أكثر منها إلا إذا كان أنفع للوقف وأهله فلقسيم أن يؤثرها المدة التي يراها خيراً للوقف وأهله بدون إذن القاضي (١)

## (مادة ٥٧٦)

إذا أهمل الواقف تعيين مدة الاجارة في الوقفية تؤجر الدار والأحانوت سنة والارض ثلاث سنين إلا إذا كانت المصلحة تقتضي الزيادة في اجارة الدار والأحانوت أو النقص في اجارة الارض (٢)

## (مادة ٥٧٧)

لا يجوز لغير اضطرار اجارة دار الوقف أو أرضه اجارة طويلة ولو بعقود مترادفة فإن اضطر الى ذلك لحاجة عمارة الوقف بان تخرب ولم يكن له ربيع يدمر به جاز لهذه الضرورة اجارتها بأذن القاضي مدة طويلة بقدر ما تمهيه (٣)

## (مادة ٥٧٨)

لا تصح اجارة الوقف بأقل من أجر المثل إلا بعين يسير ولو كان المؤجر هو المستحق الذي له ولاية التصرف في الوقف (٤)

## (مادة ٥٧٩)

إذا أجر المثل في الوقف بعين فاحش لا يدخل تحت التقويم فنقص في أجر المثل فالاجارة فاسدة ويلزم المستأجر اتمام أجر المثل ودفع ما نقص منه في المدة الماضية من حين العقد (٥)

## (مادة ٥٨٠)

إذا أجر المثل في دار الوقف أو أرضه مدة معلومة فنقص أجر المثل قبل انتهائها عما كان وقت العقد فلا ينقص شيء من الاجر المسمى ولا يفسخ العقد (٦)

## (مادة ٥٨١)

إذا زاد أجر المثل في نفسه لكثرة الرغبات العمومية فيه لانهت في أثناء مدة الاجارة زيادة فاحشة تعرض على المستأجر فان رضيها فهو أولى من غيره ويعقد معه عقد ثان بالاجرة الثانية من حين قبولها الى تمام مدة الاجارة ولا يلزمه الا المسمى عن المدة الماضية (٧)

- 
- (١) يستفاد حكمها ما قبلها من الاسعاف غرة ٥٣ من أوائل باب اجارة الوقف - (٣) يستفاد من الباب الثلاثون في الاجارة الطويلة من كتاب الاجارة من أوائل الباب غرة ٥٠١ من الهندية - (٣) يستفاد من الدرر أوائل الاجارة ورد المختار غرة ٦ - (٤) يستفاد من الدرر من فصل يراعى شرط الواقف ورد المختار غرة ٣٩٨ (٥) يستفاد من الدرر من أوائل فصل يراعى شرط الواقف من كتاب الوقف غرة ٤٠٠ وغرة ٤٠١ (٦) يستفاد من شرح الدرر أوائل فصل يراعى شرط الواقف غرة ٣٩٨ من كتاب الوقف (٧) يستفاد من أوائل فصل يراعى شرط الواقف من الدرر ورد المختار غرة ٣٩٨ وغرة ٣٩٩

## ( مادة ٥٨٢ )

إذا لم يقبل المستأجر الزيادة المعتبرة المعارضة في أثناء مدة الاجارة يفسخ العقد ويؤجر لغيره مالم تكن العين المستأجرة مشغولة بزراعته فان كانت كذلك يترتب الى أن يستحصل الزرع وتضاف عليه الزيادة من وقتها الى حصاد الزرع وفسخ العقد (١)

## ( مادة ٥٨٣ )

إذا انقضت مدة الاجارة توجب أجر المثل لمن يرغب فيها ولو كان غير المستأجر الاول مالم يكن للمستأجر الاول حق القرار في العين المستأجرة  
فان كان له فيها حق القرار من بناء أو غراس قائم بحق فهو أولى بالاجارة من غير بشرط أن يدفع أجر المثل (٢)

## ( مادة ٥٨٤ )

إذا انتهت مدة الاجارة وكان للمستأجر بناء من ماله أو شجر غرسه بماله في أرض الوقف بلا إذن الناظر يؤمر بهدم بناءه وقلع شجره وان كان هدمه أو قلعه لا يضر بأرض الوقف فان أضر بها فليس له هدمه ولا قلعه ويجبر على الترتيب الى أن يسقط البناء والشجر ويستخلص حقه فباخذاً نقاضه ولا يكون بناؤه وغرسه مانعاً من صحة اجارة الارض لغيره  
وللناظر أن يملكه ان أراد للوقف ولو جبر على صاحبه بمن لا يتجاوز أقل القيمتين مقابلاً أو قائماً (٣)

## ( مادة ٥٨٥ )

إذا كان المستأجر قد بنى أو غرس في أرض الوقف من ماله لنفسه باذن ناظر الوقف وانقضت مدة الاجارة وأبى أن يدفع أجر المثل وكان هدم البناء أو قلع الشجر مضر بأرض يخبر الناظرين أن يملكه جبراً على المستأجر بقيمة مستحق القلع وبين أن يتركه الى أن يتخلص من الارض فباخذاً المستأجر نقاضه (٤)

وأنا أجر المتولى البناء باذن مالكه مع عرصه الوقف جازو يتقرر مقدار ما يستأجر به كل منهما فمأصاب البناء يعطى لصاحبه ومأصاب عرصه الوقف يعطى لناظر الوقف (٥)

(١) يستفاد من رد المختار من أوائل الفصل المذكور قبله غرة ٣٩٩

(٢) يستفاد من رد المختار من المحل المذكور قبله بالنمرة المذكورة

(٣) يستفاد من الدرمن أو آخر ترجمة كتاب الاجازة غرة ١٧ معن بالالفصولين

(٤) يستفاد من رد المختار من المحل المذكور قبله غرة ١٦ مع الدرمن النمرة المذكورة وغرة ١٥

(٥) يستفاد حكم هذه الفقرة من الدرمن باب ما يجوز من الاجازة من أوائل غرة ١٩

## (مادة ٥٨٦)

إذا احتاجت دار الوقف إلى العمارة فأذن الناظر للمستأجر بممارتها من ماله للوقف فعمرها فله الرجوع على الناظر عما أنفق على العمارة ليوفيه له من غلة الوقف وإن لم يشترط الرجوع إذا كان يرجع معظم منفعة العمارة للوقف وأما إذا كان يرجع معظم منفعتها إلى المستأجر فلا يرجع مالم يشترط الرجوع (١)

## (مادة ٥٨٧)

إذا كان قد بنى المستأجر أو المستحق ما بناه في أرض الوقف بغير إذن ناظره بانقراض الوقف وكان البناء بحيث لو هدم لا يبق لغير الانقراض قيمة ففي هذه الصورة يؤخذ البناء للوقف ولا يكون للمستأجر حق الرجوع عما أنفق على العمل ولا بأثمان المون (٢)

## (مادة ٥٨٨)

إذا غير المستأجر معالم الوقف بأن هدمه كله أو بعضه وبناء على غير الصفة التي كان عليها فإن كان ما غيره إليه أنفع لجهة الوقف يبق ما بناه على حاله لجهة الوقف وهو متبرع عما أنفق فتنؤخذ منه أجره المثل بقوله ولا يحسب له شيء مما في مقابلة ما أنفق على العمارة وإن لم يكن أنفع للوقف وأكثر يعاير مؤمره بدمه وإعادة العين إلى ما كانت عليه (٣)

## (مادة ٥٨٩)

لا تنفسخ الاجارة بموت الناظر ولا بعزله وتنفسخ بموت المستأجر لنفسه

## فصل

(في الحكر والكلك والخسول)

## (مادة ٥٩٠)

الاستحكار هو عقد اجارة يقصده استبقاء الأرض للبناء والغراس أو لأحدهما (٤)

## (مادة ٥٩١)

ما يئنه المحتكر أو يفرسه لنفسه بأن المتولى في الأرض المحتكرة يكون ملكه فيصح بيعه للشريك وغير الشريك ووقفه ويورث عنه (٥)

(١) يستفاد من تنقيح الحامدية من الوقف غرة ٢٠٨ - (٢) يستفاد من الخبرية من أوائل الوقف غرة ١٢٣

(٣) يستفاد من تنقيح الحامدية من أواسط الاجارة غرة ١٣٤ وغرة ١٤١ ومن التنقيح في الوقف غرة ٢٠٢

(٤) يستفاد هذا من رد المختار من أوخر باب ما يجوز من الاجارة غرة ٢٠ عند قول الشارح وبهذا تعلم مسألة الأرض المحتكرة بخلاف الخبرية ٨١ - (٥) يستفاد من الدر من أوخر كتاب الوقف قبل فصل يراعى شرط

الوقف غرة ٣٩١ ومن الاسماء في أوخر باب ما يجوز وقفه غرة ١٨ ٨١

## ( مادة ٥٩٢ )

لا يكلف المحتكر رفع بنائه ولا قلع غراسه وهو يدفع أجر المثل المقرر على مساحة الأرض خالية من البناء والغراس (١)

## ( مادة ٥٩٣ )

إذا زاد أجر مثل الأرض المحتكرة بسبب بناء المستحكر أو غراسه فلا تلزمه الزيادة فإن زاد أجر المثل في نفسه زيادة فاحشة لزمته الزيادة فإن امتنع من قبولها أمر برفع البناء والغراس وقؤجر لغيره بالاجرة الزائدة (٢)

## ( مادة ٥٩٤ )

يثبت للمستحكر حق القرار في الأرض المحتكرة ببناء الأساس فيها أو بغرس شجرة بها ويلزم بأجر مثل الأرض مادام أس بنائه وغراسه قائما فيها ولا تنزع منه حيث يدفع أجر المثل (٣)

## ( مادة ٥٩٥ )

إذا مات المستحكر قبل أن يبنى أو يغرس في الأرض المحتكرة انقضت الاجارة وليس لورثته البناء أو الغراس فيها بدون إذن الناظر (٤)

## ( مادة ٥٩٦ )

يطلق الكدك على الاعيان المملوكة للمستأجر المتصلة بالخانوت على وجه القرار كالبناء أو لا على وجه القرار كالآلات الصناعية المركبة به ويطلق أيضا على الصكر دار في الاراضي كالبناء والغراس فيها (٥)

## ( مادة ٥٩٧ )

الكدك المتصل بالأرض يئاء وغراسا أو تركيبا على وجه القرار هو أموال متقومة بتاع وقورث ولاصحابها حق القرار ولهم استبقاؤها بأجر المثل (٦)

(١) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الاجارة غرة ١٣٣ وغرة ١٣٣ ومن الاسعاف في أو خراب ما يجوز

وقفه غرة ١٨ المذكورة قبله نقل من الخصاص ٥١

(٢) يستفاد من الدر وحاشية رد المختار من أو آخر ترجمه كتاب الوقف غرة ٣٩١

(٣) يستفاد من تنقيح الحامدية من الاجارة قبل كتاب الاكراد بسبع ورقات غرة ١٥١

(٤) يستفاد من تنقيح الحامدية في المحل والتمرة المذكورين قبله

(٥) يستفاد من رد المختار أو آخر ترجمه كتاب الوقف غرة ٣٩١

(٦) يستفاد من الدر ورد المختار من المحل والتمرة المذكورين قبله

## (مادة ٥٩٨)

انخلوا المتعارف في الحوائث هو أن يجعل الوقف أو المتولى أو المالك على الخانوت قدرا معيناً من الدراهم يؤخذ من الساكن وبه طيه به تمسكاً شرعياً فلا يملك صاحب الخانوت بعد ذلك إخراج الساكن الذي ثبت له انخلوا ولا اجارة الخانوت لغيره ما لم يدفع له المبلغ المرقوم<sup>(١)</sup>

## (مادة ٥٩٩)

المرصد هو دين مستقر على جهة الوقف للسأجر الذي عمر من ماله عمارة ضرورية في مستغل من مستغلات الوقف للوقف بأذن ناظره عند عدم مال حاصل في الوقف وعدم من يستأجره بأجرة مجعولة يمكن تغيير منها<sup>(٢)</sup>

## (مادة ٦٠٠)

لا يجوز لأصاحب المرصد أن يبيعه ولا يبيع البناء الذي بناه للوقف وإنما المصطالبة المتولى بالدين الذي له أن لم يرد استقطاعه من أصل أجر المثل

## (مادة ٦٠١)

يجوز<sup>(٣)</sup> لأصاحب المرصد ولورثته حبس العين المأجورة إلى حين استيفاء المرصد فإذا مات المتولى الذي أذن بالعمارة فلأصاحب المرصد وورثته الرجوع على تركه المتولى بما يكون مستحقاً لهم من المرصد وتعالب الورثة المتولى المتوفى من خلفه في قطارة الوقف لأجل أداء المرصد من غلة الوقف

## كتاب المزارعة والمساواة

### الفصل الأول

#### (في المزارعة)

## (مادة ٦٠٢)

المزارعة هي معاهدة على الزرع بين صاحب الأرض وبين المزارع فيقسم الحاصل بينهما بالحصص التي يتفقان عليها وقت العقد<sup>(٤)</sup>

(١) يستخدم من أوسط وقف الخيرية غرة ١٦٤ - (٢) يستخدم من تنقيح الحامدية من كتاب الوقف من أوسط غرة ٢٢١ - (٣) يستخدم من تنقيح الحامدية من أوسط كتاب الوقف غرة ٢٢٢ وحكم تمام المادتين من أوسط كتاب الوقف في الخيرية غرة ١٢١ - (٤) يفهم من الدرود المختار من أول المزارعة مرة ١٧٤ وغرة ١٧٥

## ( مادة ٦٠٣ )

يشترط لصحة المزارعة أن يكون العاقدان عاقلين وأن تكون الارض صالحة للزراعة لاسيما ولائز وأن يذ كر رب البذر ولودلالة سواء كان هو صاحب الارض أو العامل وأن تسلم الارض للزراع فارغم من الزرع ولو كان البذر من رب الارض<sup>(١)</sup>

## ( مادة ٦٠٤ )

يشترط أيضا لصحة المزارعة أن تعين له مدة متعارفة لامتدته قصيرة بحيث لا يتمكن فيها من الزراعة ولا طويله بحيث لا يعيش أحد اليها البسا فان سكنا عن المدة صححت المزارعة ووقعت على زرع واحد

## ( مادة ٦٠٥ )

يلزم لصحة المزارعة أن يعين جنس البذر وأن يعين نصيب من لابذله صراحة أو ضمنا فان لم يعين جنس البذر وكان من قبل صاحب الارض صححت المزارعة وان كان من قبل المزارع فلا تصح الا اذا جعل له الخيار في أن يزرع ماشاء

## ( مادة ٦٠٦ )

لا تصح المزارعة الا اذا عين العاقدان حصصا تعتم من المحصول فان شرط لاحدهما قفزان معاومة أو محصول موضع معين أو اشترط احتساب البذر من أصل المحصول أو دفع الخراج الموظف من المحصول وقسمة الباقي بينهم ما فسدت المزارعة<sup>(٢)</sup>

## ( مادة ٦٠٧ )

يقسم المحصول في المزارعة الصحيحة بين العاقدان على الوجه الذي اشترطاه<sup>(٣)</sup>

## ( مادة ٦٠٨ )

اذا وقعت المزارعة فاسدة يكون المحصول كله لصاحب البذر وعليه للعامل أجر مثل عمله ان كان البذر من صاحب الارض فان كان من العامل فعليه لصاحب الارض أجر مثل أرضه<sup>(٤)</sup>

## ( مادة ٦٠٩ )

اذا لم يخرج شيء من المحصول في المزارعة الفاسدة فان كان البذر من قبل العامل فعليه أجر مثل الارض وان كان من قبل صاحب الارض فعليه أجر مثل العامل<sup>(٥)</sup>

(١) يستعاد حكم الثلاث مواعيد ومآخذها من أوائل المزارعة في الدرر المختار غرة ١٧٤ ومرة ١٧٥

(٢) يستفاد من الدرر أوائل المزارعة مرة ١٧٥ - (٣) يستفاد من الدرر أوائل المزارعة مرة ١٧٧

(٤) يستفاد من الدرر المختار أوائل المزارعة مرة ١٧٧ - (٥) يستفاد من الدرر أوائل المزارعة مرة ١٧٧

## (مادة ٦١٠)

يجوز فسخ المزارعة بدين معوج الى بيع الارض ان لم ينبت الزرع فان نبت الزرع ولم يستحصل  
تعلق حق المزارع بها فلا يجوز بيعها الا اذا أجازها المزارع<sup>(١)</sup>

## (مادة ٦١١)

انما قصر المزارع في سقي الارض حتى هلك الزرع بهذا السبب فلا ضمان عليه ان كانت المزارعة  
فاسدة وعليه الضمان في المزارعة الصحيحة الواجب عليه العمل فيها<sup>(٢)</sup>

## (مادة ٦١٢)

اذا ترك الاكسار سقي الارض عمدا حتى يبس الزرع ضمن وقت ما تركه السقي قيمة الزرع نابئا  
في الارض وان لم يكن للزرع قيمة تقوم الارض مزروعة وغير مزروعة فيضمن نصف فضل  
ما بينهما<sup>(٣)</sup>

## (مادة ٦١٣)

اذا أخر الاكسار سقي الزرع تأخيرا معتادا فلا ضمان عليه وان أخره تأخيرا غير معتاد فعليه  
الضمان والمزارعة صحيحة<sup>(٤)</sup>

## (مادة ٦١٤)

اذا ترك حفظ الزرع حتى أكلته الدواب فعليه ضمانه وان لم يرد المزارع الجراد حتى أكل الزرع  
كله مع امكان رده ضمن والا لا<sup>(٥)</sup>

## (مادة ٦١٥)

اذا انقضت المدة قبل ادراك الزرع يبقى الزرع الى ادراكه ويلزم المزارع أجرا ما فيه نصيبه من  
الارض وتكون نفقة ما يلزم للزرع من سقي ومحافظة وحصاد ودوس وتذرية على كل من صاحب  
الارض والمزارع بقدر حصصهما<sup>(٦)</sup>

## (مادة ٦١٦)

اذا مات صاحب الارض والزرع يقلل مداوم العامل على العمل الى ادراك الزرع وليس لورثة  
الموت في منعه<sup>(٧)</sup>

(١) يستفاد من الدرأ وسط المزارعة غرة ١٧٧ - (٢) يستفاد من الدرأ وأخر المزارعة غرة ١٧٩  
(٣) يستفاد حكمهما من الدرور المختار وأخر المزارعة غرة ١٧٩ - (٤) يستفاد من الدرور المختار  
أواخر المزارعة غرة ١٧٩ - (٥) يستفاد من الدرأ وأخر المزارعة غرة ١٧٩ وغرة ١٨٠ والتقييد بالكل في  
قوله أكل الزرع كله اتفاق فيما يظهر لخطاوى ورد المختار ٨ - (٦) يستفاد من الدرور المختار من  
أوسط المزارعة غرة ١٧٨ - (٧) يستفاد حكمه من مبادئ المختار من أواخر المزارعة غرة ١٧٩

## ( مادة ٦١٧ )

إذا مات المزارع والزرع غرض فوريته تقوم مقامه في العمل إلى أن يستوى الزرع وإن أبي صاحب الأرض

## ( مادة ٦١٨ )

إذا دفع صاحب الأرض للعامل زرعاً بقلاف مقام عليه عام لاحق عقد الزرع ثم استحققت الأرض بخير المزارع بين أخذ نصف المقلوع أو رده ويرجع على صاحب الأرض بأجر مثله (١)

## ( مادة ٦١٩ )

إذا دفع صاحب الأرض الأرض للعامل ودفع إليه البذور فزرعها ونبت الزرع ثم استحققت الأرض وقلة الزرع قبل ادراك أو أن حصاده فاختار المزارع رد المقلوع فله الرجوع بأجر مثل عمله على صاحب الأرض وله أخذ نصف المقلوع ولا شيء له غيره (٢)

## ( مادة ٦٢٠ )

إذا دفع صاحب الأرض أرضه مزارعة والبذور من العامل ثم استحققت الأرض يأخذها المستحق بدون الزرع وله أن يأمر العامل بالقلع ولو كان الزرع بقلو ~~و~~ يكون مؤنة نصف القلع على صاحب الأرض ونصفه على المزارع والمزارع بالخيار أن شاء رضى نصف المقلوع ولا يرجع على صاحب الأرض بشئ مما وإن شاء رد عليه المقلوع وضمنه قيمة حصته من الزرع مستحقاً للقرار لا مقلوعاً (٣)

## الفصل الثاني

### ( في المسافة )

## ( مادة ٦٢١ )

المسافة هي معاقدة دفع الشجر والكروم إلى من يصلحها بجزء معلوم من ثمرها والمراد بالشجر كل ما ينبت في الأرض ويبقى به سنة أو أكثر (٤)

(١) يستعاد حكمهما من رد المختار من أوائل المسافة غرة ١٨١

(٢) يستفاد من الهندية من أوائل الباب العاشر في زراعة أحد الشريكين من المزارعة غرة ٣٦٧

(٣) يستفاد من الهندية من أوائل الباب العاشر في زراعة أحد الشريكين من المزارعة غرة ٣٦٧ وصح ٤

أيضاً في رد المختار من أوائل المسافة غرة ١٨٢

(٤) يستفاد من الدر وحاشية رد المختار أول باب المسافة غرة ١٨١



(مادة ٦٢٢)

تصح المسافة بدون بيان المدة وتقع على أول غمر يخرج من تلك السنة وتصح مع بيان المدة المتعارفة

فلو ذكر امدة طويلة لا يعيشتان الهاء بالتم تصح (١)

(مادة ٦٢٣)

اذا ذكر المسافة مدة لا يخرج الثمرة ففسدت المسافة (٢)

وان ذكر المسافة مدة يحتفل خروج الثمرة فيها وعدم خروجها كانت المسافة موقوفة فان خرج في الوقت المسمى غرة يرغب في مثلها في المعاملة صححت المسافة ويقسم الخارج بينهما على حسب شرطهما

وان تأخر خروج الثمرة عن الوقت المسمى ففسدت المسافة والساقى أجر مثل عمله وان لم يخرج شئ أصلا فلا شئ لكل منهما على الآخر

(مادة ٦٢٤)

عقد المسافة لازم من الجانبين فلا يملك أحدهما الامتناع والفسخ من غير رضا الآخر الا بعذر ويحبر المساقى على العمل الامن عذر (٣)

(مادة ٦٢٥)

اذا انقضت مدة المسافة بطلت فان كان على الشجر غمر لم يبد صلاحه فالخيار للساقى ان شاء قام على العمل الى ان تمام الثمرة بلا وجوب أجر عليه لمصلحة صاحب الارض وان شاء رد العمل ويخبر الآخر بالخيارات الثلاثة المذكورة في المادة الآتية (٤)

(مادة ٦٢٦)

لا يجوز للساقى أن يساقى غيره الا باذن مالك الشجر فان ساقى بغير اذنه فالخارج للمالك وللساقى الثاني أجر مثله على المساقى الاول بالغاماطع ولا أجر للاول (٥)

(مادة ٦٢٧)

اذا استحق الشجر أو الخيل وفيه غمر يرجع المساقى بأجر مثله على صاحب الشجر (٦)  
فان لم يخرج الخيل أو الشجر ثم احتج استحققت فلا شئ للساقى

(١) يستفاد من الدرمن أوائل المسافة غرة ١٨٢ - (٢) يستفاد من الدرمن المحل المذكور من الثمرة المذكورة قبله ومن رد المختار فيها - (٣) يستفاد من رد المختار أوائل المسافة غرة ١٨١ ومن الدر فيها غرة ١٨٥  
(٤) يستفاد من الدرور المختار من أوسط المسافة غرة ١٨٤ و ١٨٥ - (٥) يستفاد من الدرور المختار أو آخر المسافة غرة ١٨٥ وغرة ١٨٦ - (٦) يستفاد من الدرور المختار أوائل المسافة غرة ١٨١

( مادة ٦٢٨ )

إذا هجر العامل عن العمل أو كان غير مأمون على الثمر جاز فسخ المساقاة (١)

( مادة ٦٢٩ )

إذا دفع أحد الشريكين للآخر الشجر مساقاة وشرط له أكثر من قدر نصيبه لا يجوز ويكون الخارج بينهما نصفين على قدر نصيبه ما ولا أجر له فان شرط أن يكون الخارج بينهما نصفين جاز (٢)

( مادة ٦٣٠ )

إذا مات العامل بطلت المساقاة فان كان على الشجر ثمر لم يدرك فورثته بالخيار إن شاء أو قاموا عليه حتى يدرك الثمر وإن كره ذلك صاحب الأرض وإن شاء أو قطعه لا يجبرون على العمل فيضير الآخر بين أن يقسم البسر على الشرط المتفق عليه وبين أن يعطيهم قيمة نصيبهم من البسر وبين أن يتفق على البسر حتى يبلغ فيرجع عما أنفق في حصتهم من الثمر (٣)

( مادة ٦٣١ )

إذا مات رب الأرض والثمر غرض يقوم العامل كما كان وإن كره ذلك ورثة صاحب الأرض وإن أراد العامل القطع لم يجبر على العمل ويخبر ورثة رب الأرض بالخيارات الثلاثة المارة (٤)

( مادة ٦٣٢ )

إذا مات كل من صاحب الأرض والعامل والثمر غرض فالخيار في القيام عليه وعدمه لورثة العامل فان شاء أو قاموا على العمل إلى بدو صلاح الثمر وإن شاء أو ردوه ويكون الخيار لورثة صاحب الأرض على الوصف المتقدم في المادة السابقة

( مادة ٦٣٣ )

الأعمال اللازمة للثمر قبل ادراكه كسقي وتلقيح وحفظه تلزم العامل (٥)  
والأعمال اللازمة بعد ادراك الثمر كالحذاذ ونحوه تلزم كلا من العاقلين

## كتاب الشركة

( مادة ٦٣٤ )

الشركة على نوعين شركة بمالك وشركة بقصد (٦)

(١) يستفاد من الدرأواخر المساقاة غرة ١٨٥ - (٢) يستفاد من الدرأواخر المختار من أواخر المساقاة غرة ١٨٥

(٣) يستفاد من الدرأواخر المختار من أوسط المساقاة غرة ١٨٤ - (٤) يستفاد من الدرأواخر حاشيته المذكورة

من الثمرة المذكورة قبله وكذلك حكم المادة بعده - (٥) يستفاد حكمها من الدرأواخر المساقاة غرة ١٨٥

(٦) يستفاد من الدرأوائل الشركة غرة ٣٣٣ وغرة ٣٣٦

(مادة ٦٣٥)

شركة الملك هي ان يملك اثنان فأكثر عينا أو ديناً بسبب من أسباب الملك (١)

(مادة ٦٣٦)

شركة الملك نوعان شركة اختيارية وشركة تجزئية  
فالشركة الاختيارية هي أن يملك الشريكان أو الشركاء مالا بشراء أو هبة أو وصية أو خلط  
لأموالهم باختيارهم

والشركة التجزئية هي أن يملك الشريكان أو الشركاء مالا بآثار أو باختلاط المالكين بلا اختيار  
للمالكين اختلاطاً لا يمكن معه تميزهما حقيقة بأن كانا متخذي الجنس أو يمكن التمييز بينهما  
بحسقة وكلفة بأن كانا مختلفين جنساً (٢)

(مادة ٦٣٧)

شركة العقد هي عبارة عن عقدين المتشاركين في رأس المال وفي الربح وهي أنواع شركة بالمال  
وشركة بالأعمال وشركة وجوه وكل من هذه الثلاثة أماما مفاوضة أو عنان (٣)

(مادة ٦٣٨)

يشترط لجواز شركة العقد أن يكون المقود عليه قابلاً للوكالة وأن يكون الربح معلوم القدر  
وأن يكون جزأ شائعاً في الجمله لا معيناً (٤)

## الباب الاول

(في تصرفات الشركاء في الاعيان المشتركة)

(مادة ٦٣٩)

لكل واحد من الشركاء في الملك أن يتصرف في حصته كيف شاء بدون اذن شريكه بجميع  
التصرفات التي لا ترتب عليها ضرر لشريكه فله بيع حصته ولو من غير شريكه بلا اذن الا في  
صورة الخلط والاختلاط فانه لا يجوز البيع من غير شريكه بلا اذنه وليس له أن يتصرف  
في حصته تصرفاً مضرًا بدون اذن شريكه (٥)

(١) يستفاد من الدرأ وائل الشركة غرة ٣٣٣ - (٢) يستفاد حكمها من الدرود المختار وائل الشركة

غرة ٣٣٣ - (٣) يستفاد حكمها من الدرود حاشية الخططاوى من وائل الشركة غرة ٥١١ وغرة ٥١٤

(٤) يستفاد الحكم من الدرود وائل الشركة غرة ٣٣٧ ومن الهندية في أوائل الباب الاول في بيان أنواع

الشركة غرة ٣٦٥ - (٥) يستفاد حكمها وائل الشركة غرة ٣٣٣

( مادة ٦٤٠ )

كل واحد من الشركاء كالأجنبي في الامتناع عن تصرف مضر في حصة شريكه فليس له أن يتصرف فيها تصرفاً مضر أبداً وجهه كان من غير رضاه ولا أن يجبر شريكه على بيع حصته له أو لغيره

( مادة ٦٤١ )

يجوز لأحد الشركاء أن يبيع حصته مشاعة من العقار المشترك وغيره لشريكه ولغير شريكه بلا اذنه ما لم يترتب على ذلك ضرر للشريك (١)

( مادة ٦٤٢ )

يبيع ما فيه ضرر على الشريك غير جائز بلا اذنه فلا يصح لأحد الشركاء أن يبيع أو يشترى أو أن يقطع أو يزرع لم يدرك أن يبيع حصته فيه بدون الأرض لغير شريكه بلا اذنه وله بيعه لشريكه

( مادة ٦٤٣ )

إذا باع أحد الشركاء المال المشترك بدون إذن شريكه وسلمه للمشتري فهلك عنده فالشريك الآخر أن يضمن شريكه أو المشتري فإن ضمن الشريك جاز البيع وله كل الثمن وإن ضمن المشتري رجع نصف الثمن على بائعه والبائع لا يرجع على أحد وكذلك الحكم إذا كان الشركاء ثلاثة وباع أحدهم المال المشترك وسلمه باذن الآخر وبدون إذن الثالث فللثالث تضمين شريكه الآخرين أو تضمين المشتري (٢)

( مادة ٦٤٤ )

إذا اختلط المالان بصنع مالكهما أو بدون صنعهما فلا يجوز لأحد الشركاء أن يبيع حصته بدون إذن شريكه كما سبق في مادة ٦٣٩ من أول الباب (٣)

( مادة ٦٤٥ )

إذا سكن أحد الشركاء في الدار المشتركة مدة من الزمن وشريكه حاضراً فليس له أن يطالبه بإجرة المدة الماضية ولا أن يطلب السكنى بقدر ما سكن الآخر وإنما له أن يطلب قسمة الدار أفرازا إن كانت قابلة للقسمة أو يتم أياها مع شريكه كما هو مذکور في مادة ٦٤٧ و ٦٤٨ (٤)

(١) يستفاد حكمها والتي بعدها من المردود المختارين أوائل كتاب الشركة غرة ٣٣٣ و ٣٣٤

(٢) يستفاد حكمها بتجاهها من أوائل شركة التفتيح غرة ١٠٠ و ١٠١ ومن الدوايض من أوائل باب الشركة

الفاصلة وحاشية رد المختار غرة ٣٥٦ — (٣) يستفاد حكمها من المردود المختارين أوائل ترجمة كتاب

الشركة غرة ٣٣٣ و ٣٣٤ — (٤) يستفاد حكمها من التفتيح من أوائل الشركة غرة ٤٠٠ ومن آخر باب

الشركة الفاسدة من المردود المختار غرة ٣٥٧

(مادة ٦٤٦)

لكل من الشركاء السكنى في الدار المشتركة بقدر حصته (١)

(مادة ٦٤٧)

يجوز للشريك الحاضر أن يتنفع بكل الدار المشتركة في غيبة شريكه إذا كان يعلم أن السكنى لا تنقصها ولا أجرة عليه لمصلحة شريكه الغائب وليس للشريك إذا حضر أن يسكن قدر ما سكن شريكه (٢)

(مادة ٦٤٨)

يجوز للشريك الحاضر أن يتنفع بقدر حصته من المالك المشترك في غيبة شريكه بوجه لا يضره بأن يكون الاتفاق مما يختلف باختلاف المستعمل (٣)

(مادة ٦٤٩)

لا يجوز للشريك الاتفاق بالمالك المشترك في غيبة شريكه أن كان الاتفاق به يختلف باختلاف المستعمل

(مادة ٦٥٠)

لا يجوز للشريك الحاضر أن يسكن في حصة شريكه الغائب إذا كانت الحصص مفرزة وإن سكنها وتغزبت فعليه ضمانها (٤)

(مادة ٦٥١)

يجوز للشريك الحاضر أن يزرع كل الأرض المشتركة في غيبة شريكه إذا علم أن الزرع ينفعها ولا ينقصها وليس للغائب بعد حضوره أن يتنفع بها كلها بقدر المدة التي اتفق بها شريكه (٥)

(مادة ٦٥٢)

إذا علم الشريك الحاضر أن زراعة الأرض المشتركة تنقصها أو الترتل ينفعها أو يزيد هاقوة فليس له أن يزرع فيها شيئاً أصلاً (٦)

- (١) يستفاد حكمهما من التنقيح أوائل كتاب الشركة غرة ١٠٤ - (٢) يستفاد من رد المختار أو آخر الغصب غرة ١٣١ و ١٣٣ - (٣) يستفاد حكمها وما بهما من تنقيح المحامدية من أوائل الشركة غرة ١٠٤ - (٤) يستفاد من المهدية من أوائل متفرقات الشركة غرة ٢٩١ - (٥) يستفاد من الدرر المختار أو آخر الغصب غرة ١٣١ وغرة ١٣٣ - (٦) يستفاد من رد المختار من أوائل الشركة غرة ٣٣٦ وفي آخر غرة ١٠٤ من أوائل الشركة في تنقيح المحامدية ضمن جواب عن الغيبة عن واهحات الناطق أرض بينهما فغاب أحدهما فاشريكه أن يزرع نصفها ولو أراد ذلك في العام التالي يزرع ما كان يزرع وقد كتب في القسمة أن القاضى يأذن للحاضر في زراعة كلها كيلا يضيع المخرج اه

(مادة ٦٥٣)

حصة أحد الشركيين أمانة في يده الآخر فإن هلكت بدون تعديه فلا ضمان عليه (١)

## الباب الثاني

(في عمارة الملك المشترك)

(مادة ٦٥٤)

إذا احتاج الملك المشترك الى حرمه أو عمارة يعمره أصحابه بالاشتراك على قدر حصصهم (٢)

(مادة ٦٥٥)

إذا عمر أحد الشركيين الملك المشترك بأذن شريكه يكون له الرجوع عليه بقدر ما يصيب حصته من المصاريف فإن عمره الشريك بلا إذن شريكه يكون متبرعا بالرجوع له عليه بمصاريفه على العمارة (٣)

(مادة ٦٥٦)

إذا احتاج الملك المشترك الذي لا يقبل القسمة الى عمارة وكان أحد الشركيين غائبا وأراد الحاضر عمارة فان عمره بأذن الحاكم كان له الرجوع على صاحبه بالمصاريف التي تخص حصته وان عمره بلا إذن الحاكم فلا رجوع له على شريكه بشئ بمصاريفه على العمارة (٤)

(مادة ٦٥٧)

إذا انهدم بناء الدار المشتركة وأراد أحد الشركيين عمارته أو أبي الآخر فان كانت كبيرة تخفل القسمة فلا يجبر الابن على العمارة فان أنفق الآخر عليها بدون إذن شريكه فهو متبرع لعدم اضطراره (٥)

(مادة ٦٥٨)

إذا انهدم بعض الملك المشترك الذي لا يقبل القسمة وأراد أحد الشركيين بناءه وامتنع الآخر

(١) يستفاد من رد المختار من أول كسب الشركة مرة ٣٣٣

(٢) يستفاد من التنقيح من أو آخر مرة ٢٠٦ من أو آخر القسمة

(٣) يستفاد من أو آخر الشركة العائدة من رد المختار مرة ٣٥٤

(٤) يستفاد من رد المختار من أو آخر الشركة العائدة من أوائل الضابط الذي ذكره بالفقرة المذكورة فسله بناء على أن غيبة الشريك بمنزلة إقامته عن العمارة كما يستفاد من الانقروية من أو آخر الشركة مرة ٢٨٦

(٥) يستفاد من رد المختار من أو آخر الشركة العائدة مرة ٣٥٥ ومن رد المختار أيضا من أوائل متفرقات النص

مرة ٣٥٨ وكذا يستفاد حكم ما دها من المادتين

يجبر على العمارة فان لم يعمر باذن القاضى للشريك بالعمارة ثم يمنع الاخر من الانتفاع به حتى يؤدى ما يخص حصته من المصاريف وان عمر الشريك بدون اذن القاضى فهو متطوع لا يرجع على الاخر بشئ

(مادة ٦٥٩)

اذا اهدم الملك المشترك الذى لا يحتل القسمة وصار عرصة وطلب أحد الشريكين عمارته وأبى الآخر فلا يجبر على البناء بل تقسم العرصة بينهما

(مادة ٦٦٠)

اذا احتاج الملك المشترك بين قاصرين أو وقفين الى العمارة وكان ابقاؤه على حاله مضرا بهما وأحد الوصيين أو المتولين يطلب العمارة والاخر تمتنع فانه يجبر على التعيم بالاشتراك مع الآخر من مال القاصرين أو من ريع الوقفين<sup>(١)</sup>

(مادة ٦٦١)

اذا وهى حائط مشترك وخيف سقوطه وأحد الشريكين أراد نقضه وأبى الآخر يجبر الآبى على نقضه وهدمه<sup>(٢)</sup>

(مادة ٦٦٢)

اذا هدم الشريك الحائط المشترك بينهما أو اهدم هو نفسه فان كان لهما عليه جولة يجبر الآبى على البناء مطلقا سواء كانت عرصة الحائط عريضة أم لا وان لم يكن لهما عليه جولة لا يجبر الآبى لوعرصته عريضة ويجبر لو غير عريضة لعدم امكان القسمة

وان كان لاحدهما عليه جولة دون الآخر وأراد صاحب الجولة البناء وأبى الآخر يجبر الآبى مطلقا سواء كانت عرصته عريضة أم لا وان أراد الآخر وأبى صاحب الجولة يجبر الآبى لوعرصته غير عريضة ولا يجبر لوعريضة لا مكان القسمة

وفى كل موضع يجبر فيه الآبى اذا بنى الاخر بلا اذن القاضى لا يرجع على الآبى بشئ وان بنى باذن القاضى يرجع على الآبى بما يخص حصته من المصاريف وله منع الآبى من الانتفاع بالحائط ووضع جولته عليه حتى يأخذ منه ذلك<sup>(٣)</sup>

(١) يستفاد من الدرر والمختار من أواخر الشركة الفاسدة غرة ٣٥٥

(٢) يستفاد من الدرر والمختار من أواخر الشركة الفاسدة من أوسط الضابط الذى ذكره غرة ٣٥٤

(٣) يستفاد حكمها بجميع فقراتها من الدرر والمختار من أواخر الشركة الفاسدة غرة ٣٥٥

## كتاب العارية

( مادة ٦٦٣ )

الاعارة هي تعليق المستعير منفعة العين المستعارة بلا عوض (١)

( مادة ٦٦٤ )

يشترط لصحة العارية قابلية المستعار للانتفاع به مع بقاء عينه

( مادة ٦٦٥ )

لا يخرج العين المستعارة عن ملك المستعير (٢)

( مادة ٦٦٦ )

يجب على المستعير أن يعتنى بحفظ العين المستعارة وصيانتها كاعتنائه بحال نفسه

( مادة ٦٦٧ )

إذا أطلق المعير للمستعير الانتفاع في الوقت والمكان ونوع الاستعمال جاز له أن ينتفع بالعارية في أي وقت وفي أي مكان وبأي استعمال أراد بشرط أن لا يتجاوز المعهود والمعروف فان تجاوزه وهلكت العارية ضمنها (٣)

( مادة ٦٦٨ )

إذا قيد المعير نوع الاستعمال أو وقته أو مكانه فليس للمستعير أن يستعملها في غير الوقت والمكان المعينين وليس له مخالفة نوع الاستعمال المأذون به ومجاوزته الى ما فوقه ضررا وانما له استعماله استعمالا مماثلا لما قيده أو أخف عنه ضررا

( مادة ٦٦٩ )

إذا أطلق المعير للمستعير الاذن بالانتفاع ولم يعين منفعا جاز للمستعير أن ينتفع به نفسه بالعين المستعارة وأن يعيرها لمن شاء سواء كانت مما يختلف باختلاف المستعمل أم لا ما لم يكن قد استعملها بنفسه وكانت مما يختلف بالاستعمال فليس له بعد ذلك اعارة غيره (٤)

وان قيدها المعير وعين منفعا يعتبر تعيينه فيما يختلف باختلاف المستعمل فلا يملك المستعير اعارة غيره وان خالف وأعادها هلكت فعليه ضمانها ولا يعتبر تعيينه فيما لا يختلف باختلاف المستعمل فيملك المستعير اعارة غيره ولا يضمن ان أعارها وهلكت في يد المستعير الثاني

- 
- (١) يستفاد حكم هذه المادة والتي بعدها من الدرأول العارية غرة ٥٠٣ — (٢) يستفاد من أوائل الباب الاول من المهندية في تفسيرها غرة ٣٤٣ — (٣) يستفاد من المهندية من أوائل الباب الرابع في خلاف المستعير غرة ٣٤٦ ومن الدرمن أوسط العارية غرة ٥٠٤ وكذا يستفاد حكم ما بعدها مما ذكر
- (٤) يستفاد حكمها والفقرة بعدها من الدرور المختارين أوسط العارية غرة ٥٠٣ وغرة ٥٠٤



## (مادة ٦٧٠)

اذا نهى المغير المستعير عن اعارة العين لغيره فأعارها وهلكت العارية يضمن المستعير مطلقا سواء كانت العارية مما يختلف باختلاف المستعمل أم لا (١)

## (مادة ٦٧١)

اذا كانت الاعارة لعل معين فعلى المستعير رد العارية بعد الفراغ من العمل الذي استعارها له وليس له اعارتها لغيره فان أعارها وهلكت فعليه ضمانها سواء كانت مما يختلف باختلاف المستعمل أم لا (٢)

## (مادة ٦٧٢)

لا يملك المستعير اداع العين المستعارة عند غيره في جميع المواضع التي لا يملك فيها الاعارة فان أودعها فهلكت عند المستودع فعلى المستعير ضمانها (٣)

## (مادة ٦٧٣)

يجوز للمستعير أن يودع العين المستعارة عند غيره في كل موضع يملك فيه الاعارة فان هلكت عند المستودع بلا تعديبه فلا ضمان عليه

## (مادة ٦٧٤)

لا يجوز للمستعير أن يودع العين المستعارة ولا أن يرهنها الا اذا كان استعارها لغيره باذن المغير فان أجرها بلاذنه فهلكت في يد المستأجر فللمغير الخيار ان شاء ضمن المستعير وان شاء ضمن المستأجر فان ضمن المستعير فلا رجوع للمستعير على أحد بما ضمنه وان ضمن المستأجر فلا رجوع على المستعير اذا لم يعلم وقت الاجارة أنها عارية في يده وان رهنه او هلك الرهن المستعار في يد المرتهن وضمن المغير المستعير يتم الرهن فيما بين المستعير والراهن وبين المرتهن (٤)

## (مادة ٦٧٥)

للمغير أن يسترد العارية ويرجع فيها في أي وقت شاء ولو كانت موقوفة أو كان في استردادها ضرر الا اذا كان الضرر لزواها نهائية معارضة كالزرع أو كان قريب الزوال فليس للمستعير الاسترداد وتبقى العين في يد المستعير بأجر المثل حتى يزول الضرر (٥)

(١) يستفاد حكم هذه المادة من الدرمن أوسط العارية غمرة ٥٠٤ - (٢) يستفاد من تنقيح الحامدية

أواخر العارية غمرة ٩٧ - (٣) يستفاد حكمها من أواخر العارية في تنقيح الحامدية غمرة ٩٦ وكذلك ما بعدها

(٤) يستفاد حكم فقراتها من الدرور المختار من أو ثل العارية غمرة ٥٠٣

(٥) يستفاد من الدرأوسط العارية غمرة ٥٠٤ و ٥٠٥ وتكملة المختار من المحل المذكور غمرة ٣٥٩

## (مادة ٦٧٦)

إذا كانت العارية من الأشياء النفيسة فردها المستعير على يد غيره إلى المعيرة هلكت قبل وصولها إليه سالمة فعلى المستعير ضمانها وإذا كانت من الأشياء الغير النفيسة فإن ردها للمستعير على يد أمينه أو على يده من في عيال المعيرة لا ضمان عليه بهلاكها وإن ردها على يد أجنبي وهو يملك الاعارة في حال ردها فلا يضمن هلاكها أيضا وإن كان لا يملك الاعارة عند ردها على يد الأجنبي فإنه يضمن بهلاكها إن هلكت قبل وصولها سالمة إلى مالكها أو إلى المأذون له منسبه بقضضا (١)

## (مادة ٦٧٧)

تصح اعارة الأرض للبناء والغرس وللعير استردادها متى شاء فإن استردها وكان بهابناء أو شجر للمستعير كلفه المعير قلعهما وليس له تملكهما بدون رضا المستعير إن لم يضر القلع بالأرض فإن أضر بهما ينجبر المعير أن شاء كلفه قلعهما ورضى بالضرر وإن شاء تملكهما جبرا على المستعير بقيمتها مقاوعين بأن تقوم الأرض معهما وبدونهما ويدفع المعير الفرق بين القيمتين (٢)

## (مادة ٦٧٨)

إذا كانت اعارة الأرض مضبوطة بمدة معلومة ورجع المعير على المستعير قبل انقضاء المدة وكلف المستعير بهدم البناء وقلع الشجر يضمن المعير فرق قيمتهما مقاوعين وقائمين إلى انتهاء المدة وإن كانت الأرض معارة للزروع وكان بهازرع لم يدرك أو أن حصاده فليس للمعير أن يستردها قبل أدراك الزرع بل تترك إلى حين ادراكه في يد المستعير باجرة مثلها

## (مادة ٦٧٩)

العارية لا تضمن بالهلاك من غير تعدد ويبطل اشتراط ضمانها في العقد وإنما تضمن بتعدى المستعير عليها أو بتقصيره أو إهماله في المحافظة عليها (٣)

## (مادة ٦٨٠)

إذا حدث من استعمال العين المستعارة عيب يوجب نقصان قيمتها فلا يضمن المستعير قيمة ذلك النقصان إذا استعملها استعمالا معهودا معروفا وإنما يضمنه باستعماله فوق المعتاد (٤)

(١) يستفاد حكمهما من الدرود المختار من أوسط العاريةقرة ٥٠٥

(٢) يستفاد حكمها وما بعدهما من الدرود المختار من أوسط العاريةقرة ٥٠٤ و ٥٠٥

(٣) يستفاد من الدرود المختار أوائل العاريةقرة ٣٠٣

(٤) يستفاد حكمهما من المتهدي من أوسط الباب الخامس في فضييع العاريةقرة ٣٤٩

(مادة ٦٨١)

إذا كان في مكان المستعير منع التلف عن العارية بأي وجه ولم يمنعه يكون متعدياً فيضمنها (١)  
وان أخذ العارية متغلب ولم يقدر المستعير على دفعه فلا ضمان عليه

(مادة ٦٨٢)

إذا كانت العارية موقوفة بوقت معلوم وأمسكها المستعير بعد مضي الوقت مع إمكان ردها  
فهلكت فعلياً ضمان قيمتها إن كانت من القيقات أو مثلها سواء استعملها بعد مضي الوقت  
أو لم يستعملها (٢)  
وكذلك إذا كانت العارية مقيمة بمكان معين تجاوز المستعير ذلك المكان فهلكت العارية فعلياً  
الضمان (٣)

(مادة ٦٨٣)

مؤنة العين المستعارة ومصاريف حفظها ووردها تكون على المستعير (٤)

(مادة ٦٨٤)

في كل تصرف من التصرفات الموجبة للضمان إذا ادعى المستعير أنه فعلها بذن المعير وأنكر المعير  
ذلك يضمن المستعير إلا أن تقوم له بينة على الأذن (٥)

(مادة ٦٨٥)

تنفسخ الاعارة بموت المعير أو المستعير ولا تنتقل العارية لورثة المستعير (٦)  
فإن مات المستعير مجهولاً لعين المستعارة ولم توجد في تركته تكون ديناً واجباً إذا وُجد من التركة

## كتاب القرض

(مادة ٦٨٦)

القرض هو أن يدفع شخص لآخر عيناً معلومة من الأعيان المثلية التي تستهلك بالانتفاع بها  
ليرد مثلها (٧)

- (١) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوائل العارية غمرة ٩٢ — (٢) يستفاد حكمهما من رد المختار وأوسط  
العارية غمرة ٥٠٥ — (٣) يستفاد من أوائل تنقيح الحامدية غمرة ٩٣
- (٤) يستفاد حكمهما من الدرود المختار من أوسط العارية غمرة ٥٠٥ ومن أوائلها في الدرغرة ٥٠٢
- (٥) يستفاد من رد المختار من أوسط العارية غمرة ٥٠٥ ومن تنقيح الحامدية من أوسط العارية غمرة ٩٥
- (٦) يستفاد من الدرود المختار من أواخر العارية غمرة ٥٠٧ ومن تنقيح الحامدية من أوائل العارية غمرة ٩٣
- (٧) يستفاد من الدرأول القرض غمرة ١٧١

( مادة ٦٨٧ )

انما يخرج العين المقرضة عن ملك المقرض وتدخل في ملك المستقرض اذا قبضها فثبتت في ذمة المستقرض مثلها لاعتينها ولو كانت قائمة (١)

فاذا اهلك العينة بعد العقد وقبل القبض فلا ضمان على المستقرض

( مادة ٦٨٨ )

يصح القرض في الاعيان المثلية وهي التي لا تتفاوت آحادها فتفاوت باختلاف قيمتها كالمكيلات والموزونات والمعدونات المتقاربة (٢)

( مادة ٦٨٩ )

لا يصح القرض في القيميات وهي التي تتفاوت آحادها فتفاوت باختلاف قيمتها

( مادة ٦٩٠ )

يجوز استقراض الذهب والفضة المضرويين وزنا ويجوز عددا أيضا اذا كان الوزن مضبوطا ويوفى بدلها عددا من نوعها الموافق لها في الوزن أو بدلها وزنا لاعددا (٣)

( مادة ٦٩١ )

لا يملك الاب اقراض مال ولده الصغير ولا اقراضه (٤)

وكذلك الوصي لا يجوز له أن يقرض مال اليتيم ولا يقترض لنفسه

( مادة ٦٩٢ )

يجب على المستقرض رد مثل الاعيان المقرضة قدر اوصفه (٥)

( مادة ٦٩٣ )

يجوز الاستقراض ووفاء القرض في بلد آخرى من غير اشتراط ذلك في العقد (٦)

( مادة ٦٩٤ )

لا يلزم تأجيل القرض وان اشترط ذلك في العقد وللقرض استرداده قبل حلول الاجل (٧)

(١) يستفاد من الدرر من أوسط القرض غرة ١٧٣

(٢) يستفاد حكمها وما عدها من الدرر المختار من أوائل القرض غرة ١٧١

(٣) يستفاد حكمها من أوسط باب الرهن الدرر المختار غرة ١٨٣

(٤) يستفاد من أواخر فصل الحبس من الدرر المختار غرة ٣٤١

(٥) يستفاد من أوائل القرض في الدرر المختار غرة ١٧١ ومن الدرر المختار من أوسط القرض غرة ١٧٤

(٦) يستفاد من الدرر المختار من أوسط القرض غرة ١٧٤

(٧) يستفاد من الدرر المختار من أواخر المراجعة غرة ١٧٠

## (مادة ٦٩٥)

إذا استقرض مقدار معين من الفلوس الرائجة والنقود غالبية الغش فكسدت وبطل التعامل بها فعليه رد قيمتها يوم قبضها لا يوم مردّها وإن استقرض شيئاً من المكينات أو الموزونات أو المسكوكات من الذهب والفضة فرخصت أسعارها أو غلت فعليه رد مثلها ولا عبء برخصها وغلوها<sup>(١)</sup>

## (مادة ٦٩٦)

إذا لم يكن في وسع المستقرض رد مثل الاعيان المقرضة بأن استهلكها ثم انقطعت عن أيدي الناس يجبر المقرض على الانتظار إلى أن يوجد مثلها إلا إذا تراضيا على القيمة<sup>(٢)</sup>

## (مادة ٦٩٧)

إذا طلب المقرض رد مثل العين المقرضة وكان المستقرض معسراً لا مال له فلا يطالب به إلا بعد يساره

## (مادة ٦٩٨)

إذا استقرض عدة أشخاص مبلغاً من النقود واستولاه أحدهم بأمرهم من المقرض فليس له أن يطلب من القابض سوى حصته<sup>(٣)</sup>

## (مادة ٦٩٩)

إذا استقرض صبي مجبور عليه شيئاً فاستهلكه الصبي فعليه ضمانه فإن تلف الشيء بنفسه فلا ضمان عليه وإن كانت عينه باقية فللمقرض استردادها<sup>(٤)</sup>

## كتاب الوديعه

## (مادة ٧٠٠)

الإيداع هو تسليم المالك غيره على حفظ ماله سراحة أو دلالة والوديعه هي المال المودع عند أمين لحفظه<sup>(٥)</sup>

## (مادة ٧٠١)

يشترط لصحة الإيداع كون المال المودع قابلاً لإثبات اليد عليه<sup>(٦)</sup>

(١) يستفاد حكمها من الدرر والمختار من أوائل القرض غرة ١٧٣ - (٢) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أوسط باب القرض غرة ٣٣٤ ومن الدرر والمختار من أوسط القرض غرة ١٧٣ - (٣) يستفاد حكمها من الدرر والمختار من غرة ١٧٥ - (٤) يستفاد حكمها من الدرر والمختار من أوسط فصل في القرض غرة ١٧٤ - (٥) تستفاد من الدرر والمختار من أوسط الإيداع غرة ٤٩٣ - (٦) تستفاد من الدرر والمختار من أوسط الإيداع غرة ٤٩٤

## ( مادة ٧٠٢ )

انما يتم الابداع في حق وجوب الحفظ بالإيجاب والقبول صريحا مع تسليم العين للمستودع تسليمها حقيقة أو حكما بان يضعها بين يديه أو بالإيجاب والقبول دلالة بان يضع العين بين يدي آخر ولم يقل شيئا وسكت الآخر عند وضعه فانه يجب عليه حفظها (١)

## ( مادة ٧٠٣ )

اذا كانت الوديعة موضوعة في صندوق مغلق أو في مظروف مختوم واستلمها المستودع صح استلامها وان لم يدر ما فيها وان ادعى صاحبها عندردها اليه نقصان شي منها فلا يجب على المستودع اليمين إلا أن يدعى المودع عليه الخيانة (٢)

## ( مادة ٧٠٤ )

ليس للمستودع أن يأخذ أجرة على حفظ الوديعة ما لم يشترط ذلك في العقد (٣)

## ( مادة ٧٠٥ )

يجب على المستودع أن يعتني بحفظ الوديعة بما يحفظ به ماله وأن يضعها في حرز مثلها على حسب نفاستها (٤)

وله أن يحفظها بنفسه أو بمن يأتمنه على حفظ ماله عن في عياله

## ( مادة ٧٠٦ )

انما يجب حفظ الوديعة على المستودع اذا كان عاقلا بالغاً أو مالهو كان صبياً أو مجنوناً فلا ضمان عليه في استهلاك الوديعة الا اذا كان الصبي مأذوناً بالتجارة أو قبض الوديعة باذن وليه فانه يضمنها بالاستهلاك (٥)

## ( مادة ٧٠٧ )

الوديعة أمانة لا تضمن بالهلاك مطلقاً سواء أمكن التحرز أم لا وانما يضمنها المستودع بتعديده عليها أو بتقصيره في حفظها (٦)

## ( مادة ٧٠٨ )

اذا كان الابداع باجرة فهلكت الوديعة أو ضاعت بسبب يمكن التحرز منه فضمنها على الوديع

(١) يستعاد من الدراوئل الابداع غرة ٤٩٣ و ٤٩٤ - (٢) يستفاد من الهندية من وأحر الباب الرابع فيما يكون تضمين الوديعة غرة ٣٣٦ ومن أوسط الوديعة من تنفع الحامدية غرة ٨٤ - (٣) يستفاد من رد المختار من أوائل الابداع غرة ٤٩٤ ومن آخر الباب الثالث في شروط يجب اعتبارها في الوديعة من الهندية غرة ٣٣١ (٤) يستفاد من تنفع الحامدية من أوسط الوديعة غرة ٨٧ - (٥) يستعاد من الدر وتكملة رد المختار من أوائل الابداع غرة ٣٠٩ - (٦) يستفاد من الدراوئل الابداع غرة ٤٩٤ وكذا ما بعدها

## (مادة ٧٠٩)

إذا اشترط في عقد الوديعة شرط على المستودع وكان الشرط مفيداً ومراعاته ممكنة وجب اعتباره والعمل به وإن كان غير مفيد أو كان مفيداً لكن مراعاته غير ممكنة فهو لغو ولا يعمل به (١)

## (مادة ٧١٠)

لا يجوز للمستودع أن يودع الوديعة عند أجنبي من غير عذر بدون إذن صاحبها فإن أودعها بلا إذنه وهلكت بتعدّي المستودع الثاني فلصاحب الوديعة الخيار أن شاء ضمن المستودع الأول أو الثاني فإن ضمن الأول فله الرجوع على الثاني وإن ضمن الثاني فلا رجوع له على أحد (٢)  
وإن هلك عند الثاني بدون تعدي به وقبل مفارقة الأول فلا يضمن أحد منهما وإن هلك بعد مفارقتها فلصاحبها أن يضمن المستودع الأول دون الثاني

## (مادة ٧١١)

ليس للمستودع أن يستعمل الوديعة ويتنفع بها بدون إذن صاحبها وإن استعملها بلا إذنه وهلكت في حال استعمالها فعليه ضمانها (٣)

## (مادة ٧١٢)

ليس للمستودع أن يتصرف في العين المودعة عنده بأجرة أو إعاره أو رهن بلا إذن صاحبها فإن فعل ذلك وهلكت في يد المستأجر أو المستعير أو المرتهن فلما لكها الخيار في تضمين المستودع أو في تضمين المستأجر أو المستعير أو المرتهن (٤)

## (مادة ٧١٣)

يجوز للمستودع السفر بالوديعة براً وإن كان لها أجل مالم ينه صاحبها عن السفر بها أو يعين مكان حفظها نصاً أو يكتن الطريق مخوفاً (٥)

## (مادة ٧١٤)

إذا خفى صاحب الوديعة المستودع عن السفر بها أو عين له مكان حفظها تخالف أو لم ينهه وكان الطريق مخوفاً وسار بها مسافراً له منه بدفها هلكت فعليه الضمان  
وإن كان السفر ضرورياً لئلا يبدله منه وسافر بالوديعة بنفسه ودون عياله إن كان له عيال فعليه ضمان هلاكها وإن دافقها بنفسه وعياله أو بنفسه وليس له عيال وهلكت فلا ضمان عليه

(١) يستفاد من تنقيح الحامدية من أواخر لوديعة غرة ٩٠ - (٢) يستفاد حكمها والققرة بعدها من تنقيح الحامدية أوائل الوديعة غرة ٨١ وغرة ٨٢ - (٣) يستفاد حكمها من التنقيح أوائل الوديعة غرة ٨٢  
(٤) يستفاد حكمها من الهندية أوائل كتاب الوديعة غرة ٣١٧ - (٥) يستفاد حكمها من الدرر الكامنة رد المحتار من أوسط الوديعة غرة ٣٣٤ وغرة ٣٣٥ وكذلك المادة بعدها يستفاد حكمها من القمالة كورة

## (مادة ٧١٥)

إذا خلط المستودع الوديعة بماله أو بمال غيره بلا إذن صاحبها بحيث يتعسر تمييز المالكين عن بعضهم ما فعله ضمانها سواء كان المال الذي خلطه بها من جنسها أو من غيره وإن خلطها بغيره خلطاً يتعسر معه تمييزها فضمناته على الخالط ولو كان صغيراً أو أبواً صغيراً لا يضمن من ماله (١)

## (مادة ٧١٦)

إذا خلط المستودع الوديعة بماله بأذن صاحبها أو اختلطت بملصنعه بحيث يتعسر تفريق المالكين عن بعضهم ما يصير المستودع شريكاً للمالك الوديعة شريكاً ملكاً وإن هلك المال بلا تقصير فلا ضمان على الوديع الشريك

## (مادة ٧١٧)

إذا كان صاحب الوديعة غائباً باغية منقطعة وفرض الحاكم عليه نفقة لزوجته ولمن تازمه نفقتهم من قرابة الولاد ودفعها المستودع إليهم بأمر الحاكم من النقود المودعة عنده فلا يلزمه ضمانها (٢) فإن دفعها بلا إذن الحاكم فعليه الضمان

## (مادة ٧١٨)

إذا كان صاحب الوديعة غائباً باغية منقطعة فعلى الوديع حفظها إلى أن يعلم موته أو حياته (٣) وإن كانت الوديعة مما يلف بالمكث فالمستودع يبيعها بأمر الحاكم وحفظ ثمنها عنده أمانة

## (مادة ٧١٩)

الوديعة التي تحتاج إلى نفقة ومؤنة تكون مصاريف مؤنتها على صاحبها فإن كان صاحبها غائباً وكانت مما يستأجر فله أن يؤجرها بأمر الحاكم ويتفق عليهما أن أجرها فإن كانت مما لا يستأجر يأمره الحاكم بالاتفاق عليهما من ماله إلى ثلاثة أيام لا أكثر رجاء أن يحضر المالك وله أن يأمره ببيعها من أول وهله وحفظ ثمنها عنده (٤)

## (مادة ٧٢٠)

إذا أنفق المستودع على الوديعة بلا إذن الحاكم فهو متبرع لارجوع له على صاحب الوديعة وإن صرف عليها بأذن الحاكم كإسلف فله الرجوع بجميع ما أنفقته على صاحبها إذا حضر بشرط أن لا يتجاوز ما صرفه قيمة العين التي صرف عليها إن كانت حيواناً

(١) يستفاد حكمها من المردود المختار من أوسط الوديعة غمرة ٤٩٧ و ٤٩٨ وكذلك من المردود المختار من أوسط الوديعة غمرة ٣٣٦ و ٣٣٧ و ٣٣٨ - (٢) يستفاد حكم فقرتها من المردود المختار من أوسط باب النفقة غمرة ٦٦٦ - (٣) يستفاد حكمها من رد المختار وأخر الوديعة غمرة ٥٠١ (٤) يستفاد حكمها من المادة بعدهما من رد المختار وأخر الأيداع غمرة ٥٠١ المذكورة قبله



(مادة ٧٢١)

يجوز لكل من المودع والوديع أن يفسخ عقد الابداع في أي وقت شاء ويلزم المستودع أن يرد الوديعة إلى صاحبها<sup>(١)</sup>

(مادة ٧٢٢)

إذا حصل تهديد أو وعيد للمستودع على دفع الوديعة فإن خاف تلف نفسه أو عضواً من أعضائه أو ضياع ماله كله فدفع لاضمان عليه وإن فرط في الوديعة بدون عذر من هذه الاعذار فعليه ضمانها<sup>(٢)</sup>

(مادة ٧٢٣)

إذا طلب صاحب الوديعة وديعته فعلى المستودع تسليمها إليه فإن منعها منه بلا حق حال كونه قادراً على تسليمها فله كسب فعلية ضمانها<sup>(٣)</sup>  
فإن كان عاجزاً عن تسليمها فلا ضمان عليه بلاكها

(مادة ٧٢٤)

إذا مات المستودع ووجدت الوديعة عيناً في تركته فهي أمانة في يد الوارث واجب عليه أداؤها لصاحبها<sup>(٤)</sup>

فإن مات المستودع بمهال حال الوديعة ولم توجد في تركته ولم تعرفها الورثة تكون ديناً واجباً أداؤه من تركته ويشارك المودع سائر غرماؤه الوديع فيها

(مادة ٧٢٥)

إذا مات المستودع قباع وارثه الوديعة وسلمها المشتري فله كسب في يده بخير صاحبها بين أن يضمن البائع أو المشتري قيمتها يوم البيع والتسليم إن كانت قيمة أو مثلها إن كانت مثلية سواء كان الوارث البائع يعلم أنها وديعة أو لا وإن كانت الوديعة قائمة في يد المشتري بخير صاحبها إن شاء أخذها ورد البيع وإن شاء أجاز البيع وأخذ الثمن إذا وجدت شروط الاجازة المذكورة في مادة ٣٠١ من الفصل الثاني فيما يجوز بيعه وما لا يجوز<sup>(٥)</sup>

(١) يستفاد من رد المختار وأخر الابداع آخره ٤٩٨ مما كتبه تحفه وقت الانكار ٨١

(٢) يستفاد حكمها من الدرر وأخر الوديعة مرة ٥٠١

(٣) يستفاد حكمها والفقرة بعدها من الدرر وأوائل الوديعة مرة ٤٩٥

(٤) يستفاد حكمها والفقرة بعدها من الدرر المختار من أوسط الابداع مرة ٤٩٥ و ٤٩٦ ومن تنقيح الحامدية من أوائل الابداع مرة ٨٣

(٥) يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أوائل البيوع مرة ٢٩١ و غرة ٢٩٧

( مادة ٧٢٦ )

إذا مات صاحب الوديعة ترد وديعته إلى ورثته ما لم تكن التركة مستغرقة بالدين فإن كانت كذلك فلا تسلم للوارث إذا كان يخاف عليها منه إلا بإذن الحاكم وإن سلمت إليه بلا إذنه وهلكت أو ضاعت فعلى المستودع ضمانها (١)

( مادة ٧٢٧ )

إذا استعقت الوديعة وضمنها المستودع فله الرجوع بما ضمنه على صاحبها (٢)

( مادة ٧٢٨ )

في كل موضع لزم ضمان الوديعة تضمن بمثلها إن كانت من المثليات ووجد مثلها في السوق أو بقيتها إن كانت من القيميات أو من المثليات ولم يوجد مثلها في السوق (٣)

## كتاب الكفالة

### الباب الاول

#### الفصل الاول

( مادة ٧٢٩ )

الكفالة هي ضم ذمة الكفيل إلى ذمة الاصيل في المطالبة بنفس أو دين أو عين (٤)

( مادة ٧٣٠ )

لا تصح الكفالة بإيجاب الكفيل وحده ما لم يقبل الطالب أو نائبه ولو فوض إليها مجلس العقد (٥)

( مادة ٧٣١ )

يشترط لصحة الكفالة أن يكون كل من الكفيل والمكفولة عاقلًا بالغًا فلا تصح كفالة مجنون ولا صبي ولو كان تاجرًا ولا الكفالة للمجنون أو صبي إلا إذا كان تاجرًا (٦)

وأما الكفالة عنه فهي لازمة للكفيل يؤخذ به الكفيل

(١) يستفاد حكمهما من أواخر الأيداع من تكملة رد المختار غرة ٣٤٥ عند قول الدر لا يبرأ مدبر من الميت بنفع

الدين إلى الوارث - (٢) يستفاد من أوائل النصب والضمأن من الاقروية غرة ٣٤٦ - (٣) يستفاد

حكمهما من أوائل كتاب النصب من الدر غرة ١١٦ - (٤) يستفاد من أول كفالة الدر غرة ٢٤٩

(٥) يستفاد من أوائل الكفالة من رد المختار غرة ٢٥١ - (٦) يستفاد من الدر ورد المختار من أوائل

الكفالة غرة ٢٥١ وغرة ٢٥٢

## (مادة ٧٣٢)

يشترط أيضا لصحة الكفالة أن يكون المكفول به مضمونا على الاصيل ديناً أو عيناً أو نفساً معلومة وأن يكون مقدورا التسليم من الكفيل (١)

## (مادة ٧٣٣)

لا تصح كفالة المريض مرض الموت إن كان مديونا بدين محيط به إن كان دينه غير محيط به وإن كانت كفالته تخرج من ثلث ما بقي من ماله بعد أداء الدين صحت كلها ولا يقدر الثلث (٢)

## (مادة ٧٣٤)

تصح الكفالة بالأعيان المضمونة بنفسها على الاصيل وهي التي تجب قيمتها عند هلاكها إن كانت قيمة أو مثلها إن كانت مثلية كالبيع فاسداً أو المصوب أو المقبوض على سوم الشراء إن سمي له ثمناً (٣)

## (مادة ٧٣٥)

لا تصح الكفالة بالأعيان المضمونة على الاصيل بغيرها إلا بنفسها وهي الأعيان الواجبة التسليم وهي قائمة وعند هلاكها لا يجب مثلها ولا قيمتها كالبيع قبل القبض والرهن فهما مضمونان بالثمن والدين

## (مادة ٧٣٦)

يصح أن تكون الكفالة منجزة أو مضافة إلى زمن مستقبل أو معلقة بشرط ملائم إن يكون شرط الوجوب الحق أو لا مكان الاستيقاء أو لتعذره (٤)

## (مادة ٧٣٧)

لا تصح الكفالة بالأمانات كالوديعة ومال المضاربة والشركة والعارية والمؤجر في يد المستأجر (٥)

(١) يستفاد من الدرر المختار من أوائل الكفالة غرة ٢٥١

(٢) يستفاد من الدرر المختار من أوائل الكفالة غرة ٢٥٢

(٣) يستفاد حكم هذه المادة والقى بعده من الدرر المختار من أوائل الكفالة غرة ٢٤٩ وغرة ٢٥٠ ومن أوسط ما ذكر غرة ٣٦٨

(٤) يستفاد من الدرر المختار من أوسط الكفالة غرة ٣٦٥ وغرة ٣٦٦

(٥) يستفاد من رد المحتار من أوسط الكفالة غرة ٣٦٨

## الفصل الثاني

( في الكفالة بالنفس )

( مادة ٧٣٨ )

المضمون في الكفالة بالنفس هو احضار المكفول فان اشترط في الكفالة تسليمه في وقت معين يجبر الكفيل على احضاره وتسليمه للكفول له في الوقت المعين ان طلبه فان احضره في الوقت المعين يبرأ الكفيل من الكفالة وان لم يحضره يحبس مالم يظهر بحره وعدم اقتداره على احضاره (١)

( مادة ٧٣٩ )

اذا كان المكفول بالنفس غائباً باغية معلومة وطلب المكفول له احضاره يكلف الكفيل باحضاره وللكفول له ان يستوفى بأخذ كفيل من الكفيل عندها به لاحضار المكفول به وان كان المكفول غائباً ولم يعلم مكانه فلا يطالب به الكفيل

( مادة ٧٤٠ )

يبرأ الكفيل بالنفس بتسليمه الشخص المكفول به للكفول له حيث يمكنه مخصصته ولو في غير مجلس الحكم مالم يشترط تسليمه فيه اذا قال سلمته اليك بجهة الكفالة وان لم يقل ذلك فان كان المكفول له قد طلبه منه برئ بتسليمه اليه أيضاً والا فلا (٢)

( مادة ٧٤١ )

اذا مات الشخص المكفول به برئ الكفيل من الكفالة بموته وبرئ كفيل الكفيل أيضاً كما يبرأ ان مات الكفيل الاول ولا يبرأ الكفيل بموت الدائن المكفول له بل يكون لورثته الحق في مطالبة الكفيل باحضار المكفول به

## الفصل الثالث

( في الكفالة بالمال )

( مادة ٧٤٢ )

تصح الكفالة بالمال سواء كان معلوماً ومجهولاً وانما تصح بالدين الصحيح الثابت في الزمة وهو ما لا يسقط الا بالاداء والابراء (٣)

(١) يستعاد حكمها والتي بعدها من الدين أوسط الكفالة مرة ٢٥٦

(٢) يستعاد حكمها والتي بعدها من الدين أوسط الكفالة مرة ٢٥٧

(٣) يستعاد حكمها والتي بعدها من الدرود المختار من أوسط الكفالة مرة ٢٦٣ و ٢٦٤

(مادة ٧٤٣)

لا تصح الكفالة بالدين الغير الصحيح الا بدين النفقة المقدرة لازوجة بالتراضي أو بأمر القاضي

(مادة ٧٤٤)

إذا كان لشريكين أو أكثر دين على شخص فلا تصح كفالة أحد من الشركاء حصصه صاحبه في الدين المشترك (١)

(مادة ٧٤٥)

لا تصح كفالة الوكيل بالثمن عن المشتري فيما يباعه ولا كفالة الوصي بثمن ما يباعه من مال الصغير ولا كفالة الناظر فيما يباعه من مال الوقف

(مادة ٧٤٦)

يجوز للدائن المكفول دينه مطالبة الاصيل أو مطالبة الكفيل أو مطالبة التهما معا وان كان للكفيل كفيل فلا دائن مطالبة من شاء منهما (٢)

(مادة ٧٤٧)

إذا تعدد الكفلاء بدين وكان كل منهم قد كفله جميعه على حدة بعقود متعاقبة يطالب كل منهم بجميع الدين فان أدى أحدهم برئ الجميع وان كانوا كفلاء عن بعضهم بجميع الدين بأمره يرجع المؤدى على كل منهم بقدر حصته (٣)

(مادة ٧٤٨)

إذا تعدد الكفلاء بدين قد التزموا به معاق عقد واحد لا يطالب كل منهم الا بحصته من الدين المكفول

فان التزم كل منهم منفردا بجميع ما لزم في ذمة الاخر فلا دائن أن يطالب كلا منهم بجميع الدين

(مادة ٧٤٩)

إذا كان الدين مؤجلا على الاصيل وكفل به أحد تأجل على الكفيل أيضا (٤)

(مادة ٧٥٠)

إذا تكفل الكفيل بالدين الحلال كفالة مؤجلة تأجل على الكفيل والاصيل الا اذا أضاف

(١) يستفاد حكم هذه المادة والتي سبقتها من الدين أوسط الكفالة غمرة ٢٧٠

(٢) يستفاد حكم الفقرة الاولى من آخر الفصل الثاني في الكفة بالنفير والمال من الهندية غمرة ٢١٥

وحكم الثانية من أوائل الكفالة في رد المختار غمرة ٢٥٠ و ٢٥٢

(٣) يستفاد حكمها والتي سبقتها من الدرر المختار من أوائل كفالة الرجاين غمرة ٢٨٦

(٤) تستفاد من الدرر المختار من أوسط الكفالة غمرة ٢٧٤ وكذا المادتان بعدها

الكفيل الاجل الى نفسه أو اشترط الدائن وقت الكفالة الاجل للكفيل خاصة في هاتين الصورتين لا يتأجل على الاصيل

( مادة ٧٥١ )

إذا أجل الدائن الدين على الاصيل تأجل على الكفيل وكفيل الكفيل وإن أجله على الكفيل الاول يتأجل على الكفيل الثاني ولا يتأجل على الاصيل

( مادة ٧٥٢ )

إذا أدى الكفيل ما كفل به من ماله فله الرجوع عما أدى على الاصيل إن كانت الكفالة بأمر الاصيل وكان الاصيل عن مجوز اقراره على نفسه فلا يرجع على صبي مجبور (١)

( مادة ٧٥٣ )

ليس للكفيل مطالبة الاصيل بالدين المكفول به قبل أن يؤديه للدائن المكفول له ولو كانت الكفالة بأمر الاصيل (٢)

( مادة ٧٥٤ )

إذا كان المكفول به ديناً مؤجلاً فدفعه الكفيل للدائن مجبلاً فلا يرجع به على الاصيل لو كانت الكفالة بأمره الا عند حلول الاجل (٣)

( مادة ٧٥٥ )

إذا مات الاصيل وكان الدين مؤجلاً يصير مستحق الاداء حالاً في حق نفسه ويكون للدائن المكفول له أخذه من تركته لامن الكفيل (٤)

( مادة ٧٥٦ )

إذا مات الكفيل وكان الدين مؤجلاً يحل دفعه بموته في حق نفسه ويكون للدائن أخذه من تركته فإذا أدام وارث الكفيل للدائن فلا يرجع على الاصيل لو الكفالة بأمره الا عند حلول الاجل

( مادة ٧٥٧ )

إذا مات الاصيل والكفيل معا فلطالب الخيار في أخذ مالا من أي الترتين شاء

( مادة ٧٥٨ )

يسقط الدين عن الميت المفلس الا اذا كان به كفيل حال حياته أو رهن (٥)

(١) يستفاد من الدرمن أوسط الكفالة الفقرة ٢٧١ - (٢) يستفاد من الدرمن أوسط الكفالة الفقرة ٢٧٣

(٣) يستفاد من رد المختار من أوسط الكفالة الفقرة ٢٧٥ - (٤) يستفاد حكم هذه المادة واليتين بعدها

من الدرأوسط الكفالة الفقرة ٢٧٥ - (٥) يستفاد من الدرأوسط الكفالة الفقرة ٢٧٠

(مادة ٧٥٩)

للكفيل بالنفس أو المال ان كانت كفالاته حالة أن يمنع الاصيل من السفر ان كانت الكفالة بأمره ولا يمكنه منه حتى يخلصه منها بتسليم نفسه للطالب في كفالة النفس أو بدفع الدين الى الطالب ان كانت الكفالة بالمال (١)

## الفصل الرابع

(في البراء من كفالة المال)

(مادة ٧٦٠)

أداء الاصيل أو الكفيل المال المكفول به يوجب براءة الاصيل والكفيل وكفيل الكفيل (٢)

(مادة ٧٦١)

إبراء الدائن الاصيل يوجب براءة الكفيل

(مادة ٧٦٢)

لا تلزم براءة الاصيل براءة الكفيل فلو أبرأ الدائن الكفيل فلا يبرأ الاصيل

(مادة ٧٦٣)

إذا مات الدائن المكفول دينه وانحصر ميراثه في المدينون برئ كفيله من الكفالة (٣)  
فان كان للدائن وارث آخر برئ الكفيل من حصة المدينون لامن حصة الوارث الآخر

(مادة ٧٦٤)

إحالة الاصيل غريمه بالدين المكفول على آخر حوالة مقبولة من المحيل والمحال والمحال عليه  
توجب براءة الاصيل والكفيل وكفيل الكفيل (٤)

(مادة ٧٦٥)

إذا استحق المبيع برئ الكفيل من الثمن الذي كان ضامناً له (٥)

(١) يستفاد من الدرر المختار من أواخر الكفالة غمرة ٢٨٤

(٢) يستفاد من الدرر المختار من أوسط الكفالة غمرة ٢٧٢ وغمرة ٢٧٤ وكذا المادتان بعدها

(٣) يستفاد حكم الفقرة الأولى من رد المختار من أوسط الكفالة غمرة ٢٧٢

(٤) يستفاد حكمهما من أوسط الكفالة من تنقيح المحامدية غمرة ٣٣٥

(٥) يستفاد حكمهما من أواخر الكفالة من تنقيح المحامدية غمرة ٣٣٧

## كتاب الحـوالة

( مادة ٧٦٦ )

الحوالة هي نقل الدين والمطالبة من ذمة المحيل في ذمة المحتال عليه (١)

( مادة ٧٦٧ )

الحوالة قسمان مطلقة ومقيدة (٢)

( مادة ٧٦٨ )

الحوالة المطلقة هي أن يحيل المدين بدينه غريمه على آخر حوالة مطلقة غير مقيدة بإدائه من الدين الذي للحيل في ذمة المحتال عليه أو من العين التي له عنده وديعة أو مقصوبة أو يحيله على شخص ليس له عنده ولا عليه شيء

( مادة ٧٦٩ )

الحوالة المقيدة هي أن يحيل المدين بدينه غريمه على المحتال عليه حوالة مقيدة بإدائه من الدين الذي للحيل في ذمة المحتال عليه أو من العين التي له عنده أمانة أو مقصوبة

## الفصل الأول

( في شروط صحة عقد الحـوالة ونفاذه )

( مادة ٧٧٠ )

يشترط لصحة انعقاد الحوالة أن يكون المحيل والمحتال عاقلين وأن يكون المحتال عليه عاقلًا بالغًا فلا تصح حوالة مجنون وصبي غير مميز ولا احتيالهما كما أنه لا يصح قبولهما الحوالة على أنفسهما ولو كان الصبي المحتال عليه عميرًا أو مأذونًا له في التجارة (٣)

( مادة ٧٧١ )

يشترط لنفاذ عقد الحوالة أن يكون المحيل والمحتال بالعين فلا تنفذ حوالة الصبي المميز بل تنفذ موقوفة على إجازة وليه أو وصيه فإن أجازها نفذت والا فلا ولا ينفذ احتياله إلا إذا أجازها الولي أو الوصي وكان المحتال عليه أملًا من المحيل

( مادة ٧٧٢ )

يشترط لصحة الحوالة رضا الكل أي المحيل والمحتال والمحتال عليه ولا يشترط حضور المحتال عليه

(١) يستفاد من الرأى الأول للحوالة للمرة ٢٨٨

(٢) يستفاد مضمونها من الرأى الثاني من تنقيح الحامدية من أوائل الحوالة للمرة ٣٤٠

(٣) يستفاد حكم هذه المادة والمادتين بعدها من أوائل الحوالة من البرور والمختار للمرة ٢٨٩



بل لو كان غائباً في بلد آخر فأحيل عليه ثم بلغه فقيل الحوالة راضياً لا مكرها صحت الحوالة والتزم للحتال بالدين المحتال به وما لم يرض بقبول الحوالة فلا ينتقل الدين في ذمته ولا يلزم به ولا يكون للحتال حق في مطالبته

انما لا يشترط رضا المحتال عليه في صورة واحدة وهي ما اذا استدان زوجته النفقة عليه بأمر القاضي فان لها في هذه الصورة أن تحيل عليه بالارضاء ويكون ملزماً بالدين للحتال

( مادة ٧٧٣ )

يشترط لصحة الحوالة أن يكون المحيل مديوناً للحتال والافهى وكالة ولا يشترط أن يكون المحتال عليه مديوناً للمحيل بل اذ ارضى بالحوالة صحت والتزم بالدين للحتال ولو لم يكن المحتال عليه مديوناً للمحيل (١)

## الفصل الثاني

( في الديون التي تجوز الحوالة بها )

( مادة ٧٧٤ )

كل دين لا تصح به الكفالة فالحوالة به غير صحيحة (٢)

( مادة ٧٧٥ )

كل دين تصح به الكفالة فالحوالة به صحيحة بشرط أن يكون معلوماً فلا تصح الحوالة بالدين المجهول فلو احتال بمسئب للمحيل على المحتال عليه فالحوالة باطلة

( مادة ٧٧٦ )

كما تصح الحوالة بالديون الصحيحة المترتبة أصالة في الذمة تصح الحوالة أيضاً بالديون المترتبة في الذمة من جهة الكفالة والحوالة

## الفصل الثالث

( في أحكام الحوالة )

( مادة ٧٧٧ )

إذا قبل المحتال الحوالة ورضى المحتال عليه بما برئ المحيل وكفيله ان كان له كفيل من الدين ومن المطالبة معا وثبت للحتال حق مطالبة المحتال عليه غير أن براعة المحيل وكفيله مقيدة بسلامة حق المحتال (٣)

(١) يستفاد من رد المختار من أوائل الحوالة غمرة ٢٩٠ - (٢) يستفاد حكمها والمادتين بعدها من رد المختار من أوائل الحوالة غمرة ٢٩٠ - (٣) يستفاد حكمها من الدرر رد المختار من أوائل الحوالة غمرة ٢٩١ و ٢٩٢

## ( مادة ٧٧٨ )

لا تنقطع في الحوالة المطلقة مطالبة الحيل عن الاحتال عليه بل إذا كان له عليه دين أو له عنده عين مودعة أو مغصوبة فله أن يطالبه بعد الحوالة أيضا في هذه الصورة إلى أن يؤدي الدين المحتال به للحتال فإن أدى سقط ما عليه قصاصا بقدر ما أدى فإن لم يكن الاحتال عليه ديونا للحيل وأدى عنه بأمره الدين المحتال به رجع عليه بثلثه فإن أدى بلا أمره فهو متطوع لا يرجوع له عليه بما أدى (١)

## ( مادة ٧٧٩ )

إذا كانت الحوالة مقيدة بتعيين أمانة أو مغصوبة أو بدين خاص للحيل على الاحتال عليه فلا يحال الحيل مطالبة الاحتال عليه ولا الاحتال عليه دفعها للحيل فالودفعها إليه ضمنها للحتال ويكون له الرجوع بها على الحيل

## ( مادة ٧٨٠ )

إذا أقال المرتهن غريمه على الرهن سقط حقه في حبس الرهن ولا يكون رهنا للحتال وكذا إذا أقال البائع غريمه على المشتري بالثمن سقط حقه في حبس العين المباعة أما إذا أقال الرهن المرتهن بالدين على آخر أو أقال المشتري البائع بالثمن على آخر فلا يسقط حق المرتهن في حبس الرهن ولا حق البائع في حبس المبيع (٢)

## ( مادة ٧٨١ )

إذا أقال المدين ذاته على آخر واشترط في الحوالة أن يبيع المحتال عليه عينا مملوكة للحيل ويؤدي الدين المحتال به من ثمنها وقبل الاحتال عليه الحوالة بهذا الشرط صححت الحوالة لا أمر الحيل المحتال عليه بالبيع ولا يجبر المحتال عليه على الدفع قبل البيع ويجبر على البيع وتأدية الدين من الثمن (٣)

## ( مادة ٧٨٢ )

يقعول الدين على الاحتال عليه بصفته التي على الحيل (٤)  
فإن كان الدين على الحيل حالاً تكون الحوالة به على الاحتال عليه حالاً ويدفع الاحتال عليه الدين المحتال به مجزلاً

(١) يستعاد حكمها أو المادة ٢٨٥ من أواخر المحوالة من البرور المختارة ٢٩٤

(٢) يستعاد حكمهما من رد المختار أوائل المحوالة ٢٨٨

(٣) يستعاد حكمهما من رد المختار من أواخر المحوالة ٢٩٥ من البرازية من الظهيرية

(٤) يستعاد من رد المختار في أواخر المحوالة بالثمرة المذكورة قبله في تنبيه عن الفتح

وان كان الدين على الهيل موجباً تكون الحوالة به على المحتال عليه مؤجلة ولا يلزم بالدفع الا عند حلول الاجل فلو مات الهيل بنى الاجل وان مات المحتال عليه صار الدين حالا ويؤدى من التركة ان كان بهاماننى بأدائه والارجح بالمدين أو بمابقى له منه على الهيل ليؤديه عند حلول الاجل

## الفصل الرابع

( فيما يوجب بطلان الحوالة ومالا يوجبه )

( مادة ٧٨٣ )

لا يرجع المحتال بدينه على الهيل الا اذا اشترط في الحوالة خيار الرجوع للمحتال أو فسخت الحوالة به لالة المال المحال به وهلاكه في الحوالة المطلقة يكون بأحد أمرين أولهما أن يجحد المحال عليه الحوالة ولا يثبت لكل من الهيل والمحتال ثابتهما أن يموت المحتال عليه مطلقاً ولم يترك عينا تفي بأداء المحال به ولا ديناً كذلك ولا كفيلاً بجميع الدين فلو ترك ديناً ولو على مقلس فلا تبطل الحوالة (١)

( مادة ٧٨٤ )

تعذر استيفاء الدين من المحتال عليه وتقليسه ولو بأمر الحاكم لا يوجبان بطلان الحوالة وعود الدين على الهيل (٢)

( مادة ٧٨٥ )

اذا سقط الدين المقيدة به الحوالة وتبينت براءة المحتال عليه منه بأمر سابق عليها بطلت الحوالة فلو أقال البائع غريمه على المشتري بالثمن ثم استحق المبيع للغير بطلت الحوالة وعاد الدين على الهيل (٣)

( مادة ٧٨٦ )

اذا بطل الدين الذي قيدت به الحوالة بأمر عارض بعدها ولم تتبين براءة الاصيل منه فلا تبطل الحوالة

فلو أقال البائع غريمه على المشتري بثلث المبيع فهلك المبيع عند البائع قبل تسليمه للمشتري وسقط الثمن عنه أو ورد المبيع بخيار عيب أو غيره فلا تبطل الحوالة ويكون للمحتال عليه بعد الاداء الرجوع على الهيل بمآذاه

(١) يستفاد حكمهما من الدرر والمختار من أوسط الحوالة عمدة ٢٩٣ و ٢٩٣

(٢) يستفاد حكمهما من رد المختار من أوسط الحوالة عمدة ٢٩٣. بناء على قول الامام المرجح في هذا الموضوع

(٣) يستفاد حكم هذه المادة والعمدة الاولى من رد المختار من أوسط الحوالة عمدة ٢٩٤

(مادة ٧٨٧)

إذا أحوال المدين غريمه على المودع حوالة مقيدة بالعين المودعة عنده فهلكت الوديعة قبل أداؤها للمحتال بلا تعد من المودع برئ المودع وبطلت الحوالة وييطانها يعود الدين على المحيل (١) واستحقاق الوديعة للغير يبطل الحوالة كهلاكها فان كان هلاكها بتقصير المودع وتعديه فلا تبطل الحوالة بل يضمن المودع للمحتال قيمتها ان كانت من القيمات أو مثلها ان كانت من ذوات الامثال

(مادة ٧٨٨)

إذا أحوال المدين يدينه غريمه على المحتال عليه حوالة مقيدة بأداؤه من العين الموصوبة التي عنده فهلكت العين في يد الضامسب المحتال عليه قبل أداؤها للمحتال فلا تبطل الحوالة ولا يبرأ المحتال عليه بل يضمن للمحتال مثلها أو قيمتها (٢) فان استحققت العين الموصوبة للغير يبطل الحوالة وعاد المحتال بحقه على المحيل

(مادة ٧٨٩)

في كل موضع ورد فيه استحقاق المبيع الذي أحيل بتمهنا أدى المحتال عليه الثمن كان له الخيار في الرجوع ان شاء رجع على المحتال القابض وان شاء رجع على المحيل (٣)

## الفصل الخامس

(في حكم الحوالة بعد موت أحد المتعاقدين)

(مادة ٧٩٠)

عقد الحوالة يفيد النقل والتحويل لا التقليل سواء كانت الحوالة مطلقة أو مقيدة (٤) فاذا مات المحيل مديوناً قبل استيفاء المحتال جميع الدين من المحتال عليه فاقبضه منه في حياة المحيل فهو له أي للمحتال وما لم يقبضه فهو فيه اسوة لغرماء المحيل واذا قسم الدين بين غرماء المحيل فلا يرجع المحتال على المحتال عليه بالخصص التي أخذها الغرماء

(مادة ٧٩١)

اذا مات المحيل وله ورثة لا غرماء وكان موته قبل استيفاء المحتال دينه من المحتال عليه فالورثة المحيل المطالبة به دون المحتال وضمه الى التركة وحينئذ يتبع المحتال التركة

(١) يستعاض من الضرر المحتار من أوسط الحوالة مرة ٢٩٣ — (٢) يستعاض من الضرر المحتار من أوسط الحوالة مرة ٢٩٣ — (٣) يستعاض من الضرر المحتار من أوسط الحوالة مرة ٢٩٥

(٤) يستعاض من هذه المادتين اللتين بعد هاتين من رد المحتار أو آخر الحوالة مرة ٢٩٤

(مادة ٧٩٢)

إذا مات المحتال عليه مديونا بقيهم ماله بين الغرماء وبين المحتال بالخصص وما بقى للمحتال بعد  
القسمة يرجع به على المحيل

(مادة ٧٩٣)

إذا مات المحتال وكان المحتال عليه وارثا لم يطل ما كان للمحيل على المحتال عليه وكذا لو وهب  
المحتال مال الحوالة للمحتال عليه (١)

## الفصل السادس

(في برامة المحتال عليه)

(مادة ٧٩٤)

يبرأ المحتال عليه بتأديته الدين الحال به أو بأحاطته المحتال على غيره وقبول ذلك الغير الحوالة (٢)

(مادة ٧٩٥)

إذا أبرأ المحتال المحتال عليه سقط الدين وبرئ المحتال عليه منه ولو لم يقبل بحيث لو كان غير  
مديون للمحيل فلا يرجع عليه بشئ (٣)

(مادة ٧٩٦)

إذا وهب المحتال الدين للمحتال عليه وقبل الهبة فقد ملك الدين فإن كان مديونا للمحيل سقط عنه  
الدين قصاصا وإن لم يكن مديونا للمحيل كان له ولورثته الحق في مطالبة به

(مادة ٧٩٧)

لا يصح إبراء المحتال المحيل من الدين ولا هبته منه (٤)

(مادة ٧٩٨)

السفينة بلا شرط المنفعة للقرض جائزة وانما ذكره تحريرا إذا كانت المنفعة مشروطة  
أو متعارفة (٥)

(١) يستفاد من رد المختار وأخبار الحوالة الفقرة ٢٩٤ ومن التنقيح من أوائل الحوالة الفقرة ٣٤١

(٢) يستفاد من رد المختار في أواسط الحوالة الفقرة ٢٩٣ ومن أوائلها الفقرة ٢٩٤

(٣) يستفاد من رد المختار وأخبار الحوالة الفقرة ٢٩٤ وكذا ما بعدها

(٤) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية وأخبار الحوالة الفقرة ٢٤٣

(٥) يستفاد من الدرر المختار من أوائل الحوالة الفقرة ٢٩٥

## كتاب الوكالة

### الباب الأول

( في ماهية الوكالة وشروط صحتها )

### الفصل الأول

( مادة ٧٩٩ )

التوكيل هو إقامة الغير مقام نفسه في تصرف جائز معلوم (١)

( مادة ٨٠٠ )

يشترط لصحة الوكالة أن يكون الموكل ممن يملك التصرف بنفسه فيما وكل به بأن يعقل معنى العقد وأن يكون الوكيل ممن يعقل أيضاً

( مادة ٨٠١ )

لا يصح توكيل مجنون ولا صبي ولا عقل مطلقاً ولا توكيل صبي يعقل بتصرف ضار ضرراً محضاً ولو أذن به الولي أو الوصي ويصح توكيله بالتصرف الذي ينفعه بلا إذن وليه أو وصيه وبالتصرف الدائر بين الضرر والنفع إن كان مأدوماً بالتجارة فإن كان محجوراً ينعقد توكيله موقوفاً على إذن وليه أو وصيه

( مادة ٨٠٢ )

تنعقد الوكالة بإيجاب وقبول وبشروط علم الوكيل بالوكالة فإن ردها الوكيل بعد علمها ارتدت ولا يصح تصرفه بعد رده (٢)

( مادة ٨٠٣ )

يصح أن يكون ركن التوكيل مطلقاً وأن يكون مقيداً بقيد أو معلقاً بشرط أو مضافاً إلى وقت مستقبل (٣)

(١) يستفاد حكم هذه المادة واللتين بهما من الدر من أوائل الوكالة غرة ٤٠٠

(٢) يستفاد من تكملة رد المختار من أوائل الوكالة غرة ٢٤٥ وغرة ٢٤٦ ومن الهندية من أوائل كتاب الوكالة من الباب الأول في بيان معناها غرة ٤٣٧

(٣) يستفاد من الهندية من أوسط الباب الأول في بيان معناها غرة ٤٤٠ ومن أواخر الباب المذكور غرة ٤٤٣ ومن تكملة رد المختار غرة ٢٤٥ من أوائل الوكالة اهـ

## (مادة ٨٠٤)

الاذن والامر يعتبران توكيلا والارسال لا يعتبر توكيلا والاجازة اللاحقة في حكم الوكالة السابقة فاذا باع فضولى مال غيره بلا اننه فأجاز صاحب المال البيع يكون كالمقودول الفضولى بالبيع أولا<sup>(١)</sup>

## (مادة ٨٠٥)

كل عقد جاز للوكل أن يعقده بنفسه جاز أن يوكل به غيره<sup>(٢)</sup>  
فيجوز لمن توفرت فيه شروط الاهلية أن يوكل غيره بإيقاض واستيفاء كل حق متعلق بالمعاملات وبالبيع والشراء والايجار والاستيجار والرهن والارتهان والايدياع والاستيداع والهبة والاثهاب والصلح والابراء والاقرار والدعوى وطلب الشفعة والقسمه ونحو ذلك من الحقوق ماعدا التوكيل باستيفاء القصاص حال غيبة الموكل فانه لا يجوز

## (مادة ٨٠٦)

يصح تخصيص الوكالة بتخصيص الموكل به وتعيمها بتعيمه فمن وكل غيره توكيلا مطلقا مفضا بكل حق هو له وبانحصومة في كل حق له صحت الوكالة ولو لم يعين الخاص به والخاص<sup>(٣)</sup>

## (مادة ٨٠٧)

يصح تفويض الرأى للوكيل فينصرف فيما وكل به كيف شاء ويصح تقييده بتصرف مخصوص<sup>(٤)</sup>

## (مادة ٨٠٨)

اذا كان الامر مفوضا لى الوكيل جاز له أن يوكل به غيره ويعتبر الوكيل الثانى وكيل عن الموكل فلا ينزل الوكيل الثانى بعزل الوكيل الاول ولا بوفاته

## (مادة ٨٠٩)

اذا وكل وكيلين بعقد واحد فليس لاحدهما أن يتفرد بالتصرف فيما وكل به الا اذا كان لا يحتاج فيه الى الرأى كإيقاض الدين ونحوه أو كان لا يمكن اجتماعهما عليه كالتصومة فانه يجوز لكل منهما الانفراد وحده بشرط رأى الآخر فى التصومة لاحضرتة فان وكلهما بعقدين جاز لكل منهما الانفراد بالتصرف مطلقا<sup>(٥)</sup>

- (١) يستفاد حكم صدره من تكملة رد المختار من أوائل الوكالة غرة ٢٤٥ و ٢٤٦ وما بعده من الهندية من أوسط الباب الاول من كتاب الوكالة غرة ٤٤٠ — (٢) يستفاد من الدرر من أوائل كتاب الوكالة غرة ٤٠١ و ٤٠٢ ومن أوسط الباب الاول في بيان معناها غرة ٤٤٠ من الهندية — (٣) يستفاد من الدرر المختار من أوائل الوكالة غرة ٣٩٩ و ٤٠٠ و ٤٠١ ومن تكملة رد المختار من أوائلها غرة ٢٥٦  
(٤) يستفاد حكم هذه المادة والى بعدها من الدرر من أوخر فصل لا يعقد وكيل البيع والشراء غرة ٤١١  
(٥) يستفاد من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع من الدرر غرة ٤٠٩

## ( مادة ٨١٠ )

إذا اشترطت الاجرة في الوكالة وأوفى الوكيل العمل فقد استحق الاجرة المسماتان وقت وقتنا  
أورد كرم علامينا يمكن أن يأخذ في العمل فيه في الحال وإن لم تشترط وكان الوكيل عن يعمل بأجر  
قله أجرة المثل والا فلا (١)

## الفصل الثاني

## ( في أحكام الوكالة )

## ( مادة ٨١١ )

كل عقد من عقود الهبة والاعارة والرهن والايدياع والاقرض اذا عقده الوكيل من جهة  
مريدا التملك يصح العقد على الموكل مطلقا وتعلق به حقوقه سواء أضاف الوكيل العقد الى  
نفسه أو الى الموكل وإن كان وكيلًا في هذه العقود عن طالب التملك وأضاف العقد الى نفسه  
يقع العقد له لا للموكل وإن أضاف العقد الى الموكل يقع العقد للموكل وتعلق به حقوقه (٢)

## ( مادة ٨١٢ )

كل عقد لا يحتاج الوكيل الى اضافته للموكل ويكتفي فيه باضافته الى نفسه كالبيع والشراء  
والاجارة والصلح عن اقرار يقع للموكل سواء أضافه الوكيل الى نفسه أو الى الموكل انما اذا أضافه  
الوكيل الى نفسه فعود كل حقوقه اليه ما لم يكن مجبوراً عليه ولا تنتقل هذه الحقوق الى الموكل  
مادام الوكيل حيا وإن كان غائبا وبعد موته تنتقل الحقوق الى وصيه لا الى الموكل فإن أضاف  
العقد الى موكله عادت كل حقوقه على الموكل فلا يلزم الوكيل شيء مما يترتب على العقد من  
الحقوق والواجبات (٣)

## ( مادة ٨١٣ )

الصبي المميز أو العبد المحجور عليهما اذا عقدا بطريق الوكالة عقدا من العقود التي ترجع فيها  
الحقوق الى الوكيل تتعلق حقوق عقدهما بالموكل لايهما (٤)

## ( مادة ٨١٤ )

تتعلق حقوق العقد في الرسالة بالمرسل لا بالرسول

(١) يستفاد من تنقيح الحامدية من أوسط الوكالة غرة ٤٠٤ ومن أوسط الاجارة غرة ١٣٩ ومنها غرة ١٥٢

ومن أواخر اجارة الانقروية غرة ٣١٥ - (٢) يستفاد حكمهما من الدرر أو آخر ترجمه كتاب الوكالة غرة ٤٠٢

(٣) يستفاد من الدرر أو آخر ترجمه كتاب الوكالة غرة ٤٠١ و ٤٠٢

(٤) يستفاد حكمهما من الدرر أو آخر ترجمه كتاب الوكالة غرة ٤٠٢ وكذلك ما بعدها



## الفصل الثالث

### (في الوكيل بالشراء)

#### (مادة ٨١٥)

يشترط لصحة التوكيل بالشراء أن يكون الشيء الموكل بشرائه معلوماً علينا أو جنساً مع بيان قدره أيضاً أن كان من المقدرات كلكيلات والموزونات ويكتفى عن بيان قدره بيان قدر الثمن<sup>(١)</sup>

#### (مادة ٨١٦)

إذا كان الشيء الموكل بشرائه مجهولاً وقوض الأمر في شرائه لراي الوكيل صححت الوكالة وله أن يشتري من أي جنس ومن أي نوع أراد<sup>(٢)</sup>

#### (مادة ٨١٧)

إذا لم يكن الأمر مفوضاً لراي الوكيل فيما يشتريه وكان الشيء الموكل بشرائه مجهولاً جهالة فاحشة كجهالة الجنس فلا تصح الوكالة وإن بين الثمن وإن كانت الجهالة يسيرة بأن بين جنس الشيء المراد شراؤه ولم يبين نوعه صححت الوكالة وإن لم يبين الثمن

وإن كانت الجهالة متوسطة بأن كانت بين الجنس والنوع فإن بين الثمن أو النوع صححت الوكالة والأفلا

#### (مادة ٨١٨)

إذا عين الموكل نوع الشيء الموكل بشرائه فاشتري الوكيل خلافه فلا ينفذ شراؤه إلا على الوكيل فلو أمره بشراء جوخ فاشتري حريراً نفذ على الوكيل ولا يتوقف على إجازة الموكل إلا إذا لم يجد تفاداً على الوكيل بأن يكون الوكيل صبياً أو مجبوراً<sup>(٣)</sup>

#### (مادة ٨١٩)

إذا قيدت الوكالة بقيد فليس للوكيل بالشراء مخالفتها إلا إذا كان خلافاً إلى خير<sup>(٤)</sup>

(١) يستفاد حكمهما من الدرر وتكملة رد المحتار من أوائل باب الوكالة بالبيع والشراء غمرة ٢٧٩

(٢) يستفاد حكمهما من الدرر وتكملة رد المحتار من أول باب الوكالة بالبيع والشراء غمرة ٣٧٦ وكذا المادة بعدها

(٣) يستفاد حكمهما من أوسط كتاب الوكالة من تنقيح الحامدية غمرة ٤٠٠

(٤) يستفاد حكم هذه الفقرة من أوائل الباب الثاني في التوكيل بالشراء من المندبة غمرة ٤٤٧ وحكم أقل الفقرة الثانية من المندبة أيضاً من الباب المذكور غمرة ٤٤٨ وحكم باقيهما من أوسط باب الوكالة بالبيع

والشراء في تكملة رد المحتار غمرة ٢٩٠

فإن عين الموكل الثمن واشترى الوكيل بأكثر منه فلا يتخذ على موكله مطلقاً سواء كان وكيلًا بشراً معيناً أو غير معين وإن اشترى بأقل منه فإن كان وكيلًا بشراً معيناً نفذ على الموكل وإن كان وكيلًا بشراً غير معين فلا يتخذ على الموكل ما لم تكن قيمة ما اشتراه قدر الثمن المعين أو يكون قد وصفه بصفة فاشترى تلك الصفة بأقل من ذلك الثمن المعين فإنه يتخذ على الموكل

( مادة ٨٢٠ )

إذا عين الموكل قدر الثمن لوكيله بشراً معيناً وأمره أن يشتريه به حالاً فاشترى به بنسيئة لم يلزم الموكل ولو أمره أن يشتريه به بنسيئة فاشترى به حالاً لم يلزم الوكيل

وإن عين قدر الثمن لوكيله بشراً غير معين وأمره أن يشتري به حالاً فاشترى به بنسيئة لم يلزم الوكيل ولو أمره أن يشتريه به بنسيئة فاشترى به حالاً لم يلزم الموكل (١)

وإن كان السعر معروفاً عند الناس كمن أخبز اللحم فلا يتخذ على الموكل إلا بثلث المثل (٢)

( مادة ٨٢١ )

إذا دفع الوكيل بالشراء عن المبيع من مال نفسه للبائع فله الرجوع به على موكله وله حبس المبيع عن الموكل لاستيفاء الثمن وإن لم يكن دفعه للبائع (٣)

( مادة ٨٢٢ )

إذا اشترى الوكيل بالشراء بثلث مؤجل فهو في حق الموكل مؤجل وليس له أن يطالبه به حالاً فإن أجل الثمن على الوكيل بعد شرائه نقداً فلو وكيل أن يطلب الثمن من الموكل حالاً (٤)

( مادة ٨٢٣ )

لا يجوز للوكيل بشراً معيناً أن يشتري لنفسه في غيبة موكله الشيء الذي وكله الموكل بشرائه ما لم يشتريه بثلث أزيد من الثمن الذي عينه له أو يجنس آخر (٥)

( مادة ٨٢٤ )

لا يجوز للوكيل بالشراء أن يشتري ما له من موكله من نفسه (٦)

(١) يستفاد حكم هاتين الفقرتين من أوائل الباب الثاني في التوكيل بالشراء من المندبة غرة ٤٤٧ و ٤٤٨

(٢) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدي من أواسط الوكالة غرة ٤٠٣ بالعز والى الدر وغيره

(٣) يستفاد من أوائل باب الوكالة بالبيع والشراء من الدر غرة ٤٠٣

(٤) يستفاد حكم فقرتيهما من الدر ورد المختار من أوائل باب الوكالة بالبيع والشراء غرة ٤٠٣

(٥) يستفاد من أواسط باب الوكالة بالبيع والشراء من الدر غرة ٤٠٤

(٦) يستفاد حكمه من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع من الدر وتكملة رد المختار غرة ٣٠٨ و ٣٠٩

## (مادة ٨٢٥)

يجوز للوكيل بالشراء ما اشترى على البائع اذا وجد به عيبا قديما وكان المبيع في يده فان سلمه لموكله فليس له رده بالعيب بدون اذنه (١)

## (مادة ٨٢٦)

المبيع في يد الوكيل بالشراء امانة فاذا هلك أو ضاع بدون تعديده هلك على الموكل ولا يسقط من الثمن شيء

وان حبسه الوكيل بالشراء عن الموكل لا خذثمنه وتلف في يده أو ضاع لزمه اداثمنه (٢)

## الفصل الرابع

## (في الوكيل بالبيع)

## (مادة ٨٢٧)

يصح للوكيل بالبيع عند الاطلاق أن يبيع الموكل ببيعته بنقصان لا يتغابن النام فيه لا بفاحش الغبن ولا يجوز الا بالدراهم والذنانير حالة أو الى أجل متعارف

فان عين له الموكل القدر الذي يبيع به فليس له أن يبيع بأقل منه فان باعه بأقل منه وسلمه للمشتري لا يملكه وللوكيل فسخه واسترداد المبيع فلو هلك في يد المشتري كان للموكل الخيار ان شاء أخذ القيمة من المشتري وان شاء أخذها من الوكيل

فان أخذها من المشتري لم يرجع بها على غيره وان أخذها من الوكيل رجع بها على المشتري (٣)

## (مادة ٨٢٨)

اذا لم يقدر الموكل البيع بثمن حال أو مؤجل وكان البيع للتجارة فلو وكيل بالبيع أن يبيع بثمن حال أو مؤجل باجل متعارف بين التجار ولا يقضي بعهده على الموكل ان باعه باجل طويل عما جرى به العرف عند التجار (٤)

(١) يستفاد حكمهما من أوائل باب الوكالة بالبيع والشراء من الدرغرة ٤٠٣

(٢) يستفاد حكم فقرتهما من أوائل باب الوكالة بالبيع والشراء من الدرغرة ٤٠٣

(٣) يستفاد حكم جميع فقرات هذه المادة من أوائل الباب الثالث في الوكالة بالبيع من الهندية منة ٤٥٨ ومنها في أواسط الباب المذكور منة ٤٦٣ ومن الدرغرة ٤٦٣ رد المختار من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع

الخ منة ٣١٠

(٤) يستفاد حكمهما من الدرغرة ٤٦٣ رد المختار من أوائل فصل لا يعقد وكيل البيع الخ منة ٣١١

( مادة ٨٢٩ )

لا يجوز للوكيل بالبيع أن يبيع الشيء الموكل يبيعه لمن لا تقبل شهادتهم له إلا إذا كان الثمن أكثر من القيمة لا أنقص منها ولو نقصا بآسيرا ولا مثلها ما لم يكن الموكل أمره بالبيع لهم فيجوز بيعه لهم بمثل القيمة لا دونها

ولا يجوز للوكيل بالبيع أن يبيع ما وكل يبيعه لابنه الصغير ولو صرح له الموكل ويدخل تحت من ترد شهادتهم له شريك الوكيل شركة عنان أو مفوضة فلا يجوز للوكيل أن يبيع له ما وكل يبيعه إذا كان من جنس تجارتهما (١)

( مادة ٨٣٠ )

لا يجوز للوكيل بالبيع أن يشتري لنفسه الشيء الموكل يبيعه ولو صرح له الموكل بذلك (٢)

( مادة ٨٣١ )

للكيل بالبيع أن يأخذ رهنا أو كفيلا على المشتري بما يبيع منه نيئة ولو لم يأمره الموكل بذلك (٣) وأن أمره الموكل أن لا يبيع نيئة الابرهن أو كفيلا فليس له مخالفته وإن خالف لا يتقضي بيعه على الموكل (٤)

( مادة ٨٣٢ )

إذا عقد الموكل والوكيل معا عقد بيع أو لم يعلم السابق من العقدين يشترك المشتريان في البيع ويحذر كل منهما من الاخذ والترك (٥)

( مادة ٨٣٣ )

حق قبض الثمن للوكيل بالبيع لا للوكيل والمشتري الامتناع من دفعه للوكيل وإن دفع المشتري الثمن للوكيل صح دفعه وليس للوكيل مطالبة به بعد دفعه (٦)

( مادة ٨٣٤ )

يجب على الوكيل على تسليم المبيع للمشتري بعد قبضه عنه إن كان حالا (٧)

(١) يستفاد حكم جميع فقراتهما من الدرر وتكملة رد المختار من أوائل فصل لا بعدد وكيل البيع الحقرة ٣٠٩ ٣٠٨

(٢) يستفاد حكمهما من الدرر وتكملة رد المختار من أوائل فصل لا بعدد وكيل البيع الحقرة ٣٠٩

(٣) يستفاد حكم الفقرة الأولى من الدرر من أوائل فصل لا بعدد وكيل البيع الحقرة ٤٠٨

(٤) يستفاد حكم هذه الفقرة من تكملة رد المختار من أوائل كتاب الوكالة الحقرة ٢٦١

(٥) يستفاد حكمهما من الدرر وحاشية الطحطاوى من أوائل باب عدل الوكيل الحقرة ٢٨٨ ٢٨١

(٦) يستفاد حكم فقرتهما من أوائل كتاب الوكالة من تنقيح الحامدية الحقرة ٣٩٨

(٧) يستفاد حكمهما من أوائل الباب الأول من كتاب الوكالة في الهندية الحقرة ٤٤٣

(مادة ٨٣٥)

لا يجبر الوكيل بالبيع على أداء ثمن ما باع من ماله اذا لم يقبضه من المشتري<sup>(١)</sup>

(مادة ٨٣٦)

الوكيل بالبيع الذي لا أجر له لا يجبر على تقاضى الثمن وقبضه من المشتري  
وتجوز اعادة الموكل على المشتري أو توكيله عنه في قبض الثمن

(مادة ٨٣٧)

الوكيل بالبيع المجمعول له أجر على البيع كالدلال والسماوي يجبر على تقاضى الثمن من المشتري  
وتحصي له منه

(مادة ٨٣٨)

اذا امتنع المبيع فالمشتري الرجوع على الوكيل بالثمن ان نقده اليه سواء كان الثمن باقيا في يده  
أو سلمه الى الموكل ويكون للوكيل الرجوع به بعد دفعه على موكله وان نقد المشتري الثمن  
الى الموكل رجع عليه به<sup>(٢)</sup>

(مادة ٨٣٩)

اذا وجد المشتري عيبا قديما في المبيع فله الرجوع بالثمن على الوكيل ان كان نقده الثمن وان كان  
نقده الى الموكل فله أخذه منه<sup>(٣)</sup>

(مادة ٨٤٠)

اذا مات الوكيل بالبيع ووجد المشتري بالمبيع عيبا قديما فله أن يردده على وارث الوكيل أو وصيه  
فان لم يكن له وارث أو وصى يردده على الموكل<sup>(٤)</sup>

(مادة ٨٤١)

اذا قبض الوكيل بالبيع الثمن كان في يده أمانة فلا يضمنه الا اذا تعدى عليه أو قصر في حفظه<sup>(٥)</sup>

(١) يستفاد حكمها من الهدية من أوسط الباب الثالث في الوكالة بالبيع غرة ٤٦٣ وكذا المادةان بعدها

(٢) يستفاد حكمها من أوسط الباب الثالث في الوكالة بالبيع من الهدية غرة ٤٦٣

(٣) يستفاد حكمها من أوسط فصل لا يقبل الوكيل بالبيع الخ من تكملة رد المختار غرة ٣١٦

(٤) يستفاد من الهدية من أوسط الباب الثالث في الوكالة بالبيع غرة ٤٦٣

(٥) يستفاد حكمها من أول العاشر من كتاب الوكالة في الانقروية غرة ٤٥

## الفصل الخامس

### ( في التوكيل بالخصومة )

( مادة ٨٤٢ )

يصح التوكيل بالخصومة في اثبات الديون والاعيان وسائر حقوق العباد ورضا الخصم ليس بشرط في صحته وانما هو شرط للزومه (١)

ولا يملك وكيل الخصومة وتقاضي الدين قبض الدين الا اذا كان العرف بين التجار ان المتقاضى هو الذي يقبض فله قبضه (٢)

( مادة ٨٤٣ )

وكيل قبض الدين من قبل الدائن يملك الخصومة مع المدين فان اقام المدين عليه البينة على استيفاء الموكل أو ابرائه تقبل بينته أما وكيل القاضى يقبض ديون الغائب المفقود فلا يملك الخصومة والوكيل يقبض العين لائلاك الخصومة (٣)

( مادة ٨٤٤ )

وكيل الصلح لائلاك الخصومة ووكيل الخصومة لائلاك الصلح

( مادة ٨٤٥ )

اذا كان الموكل بالخصومة مدعياً وانما بامدة سفر أو كان مريضاً في المصر لا يقدر أن يمشى على قدميه لمجلس الحكم يلزم منه التوكيل بدون رضا الخصم

وان كان الموكل هو المدعى عليه فلا يلزم منه التوكيل بدون رضا الخصم بل يخير المدعى بين التبرص لزوال عذر خصمه أو قبول توكيله فان رضى به يلزمه برضاه (٤)

( مادة ٨٤٦ )

يجوز للغدات أن يوكلن ويلزم توكيلهن بدون رضا الخصم

(١) يستفاد حكم هذه الفقرة من أوائل الثاني في التوكيل بالخصومة من الانقروية غرة ٤ وكذا من الدر وتكملة رد المحتار من أوسط كتاب الوكالة غرة ٥٧

(٢) يستفاد حكم هذه الفقرة من أول باب الوكالة بالخصومة والقبض من الدرورد المختار غرة ٤١٢

(٣) يستفاد حكمها من أوائل باب الوكالة بالخصومة والقبض من الدرورد المختار غرة ٤١٢ ومن تكملة رد المحتار من المحل المذكور غرة ٣٣٨ وكذا حكم ما بعدها من الفقرة الاولى ومن التكملة غرة ٣٣٧

(٤) يستفاد حكم فقرتها من أوسط ترجمة كتاب الوكالة من الدرورد المختار غرة ٤٠١ وكذا ما بعدها من المادتين

## (مادة ٨٤٧)

يجوز الموكل عن الافصاح والبيان في الخصومة بنفسه بوجوب قبول توكيله بدون رضا خصمه

## (مادة ٨٤٨)

يلزم التوكيل بغير رضا الخصم اذا كان الموكل حاضرا بنفسه مع وكيله في مجلس المحاكمة (١)

## (مادة ٨٤٩)

يجوز التوكيل بتقاضى الدين وقبضه من غير رضا الخصم سواء كان الموكل حاضرا أم غا "بأصمحا  
أم صريضا" (٢)

## (مادة ٨٥٠)

يصح اقرار الوكيل بالخصومة على موكله في مجلس الحكم بغير الحدود والقصاص سواء كان  
موكله هو المدعى وأقر عليه باستيفاء الحق أو المدعى عليه وأقر بثبوت الحق عليه  
واذا استثنى الموكل الاقرار في توكيله صح توكيله واستثناء ولا يقبل اقرار وكيله عليه (٣)

## (مادة ٨٥١)

يجوز للوكيل بالاجارة الخاصة في اثباتها وقبض الاجرة وعليه تسليم العين للستاجر (٤)

## (مادة ٨٥٢)

الوكيل بالخصومة اذا ثبت الحق على موكله لا يلزمه ولا يجبس عليه ولو كان وكيله عاما ولا يكون  
ضامنا لادائه بدون كفالة شرعية ولم يأمره الموكل بدفعه من مال الموكل الذى في يده (٥)

## (مادة ٨٥٣)

تجرى النيابة في الاستخلاف لا الحلف فملك الوكيل والوصى ومتولى الوقف وأبو الصغير  
الاستخلاف فله طلب عين خصمه ولا يحلف أحد منهم الا اذا حصل الادعاء عليه مباشرة العقد  
أو صح اقراره على الاصيل (٦)

(١) يستفاد حكمهما من أوسط ترجمة كتاب الوكالة من تكملة رد المحتار غرة ٣٦٠

(٢) يستفاد حكمهما من الانقروية وهما مشاهير أوائل الثنائى فى التوكيل بالخصومة الخ غرة ٥

(٣) يستفاد حكم فقرتهما من أوائل باب الوكالة بالخصومة من الدرودا المختار غرة ٤١٣

(٤) يستفاد حكمهما من أول الخامس فى التوكيل بالاجارة الخ من الانقروية غرة ٣٧

(٥) يستفاد حكمهما من أوسط كتاب الوكالة من تنقيح الحامدية غرة ٤٠٣

(٦) يستفاد حكمهما من الدرمن أوسط كتاب الدعوى غرة ٤٢٥ وغرة ٤٣٦

## الفصل السادس

( في عزل الوكيل )

( مادة ٨٥٤ )

للموكل أن يعزل وكيله عن الوكالة متى شاء شفاهاً وتحريراً بشرط علم الوكيل مالم يتعلق به حق الغير

فإن تعلق به حق الغير كما إذا رهن المدينون ماله وعند حاول الأجل وكل آخر بيع الرهن فلا يعزل ولا تبطل وكالته بالعزل (١)

( مادة ٨٥٥ )

ينعزل الوكيل بخروجه أو خروج الموكل عن الاهلية وبوفاة الموكل وإن تعلق به حق الغير إلا في الوكالة ببيع الرهن إذا واكل الراهن العدل أو المرتهن ببيع الرهن عند حاول الأجل فلا ينعزل بموت الموكل ولا بخروجه عن الاهلية (٢)

( مادة ٨٥٦ )

للكيل بالخصومة وشراء معين أن يعزل نفسه من الوكالة مالم يتعلق به حق الغير فيصير على ابقائه الوكالة

ويشترط علم الموكل بالعزل فيكون تصرف الوكيل جائزاً إلى أن يعلم الموكل (٣)

( مادة ٨٥٧ )

للموكل عزل وكيله بقبض الدين إن وكله بغير حضرة مدينونه وإن وكله بحضوره لا يملك عزله بدون علم المدينون فإن دفع إليه الدين من دون أن يعلم بعزله يبرأ من الدين (٤)

( مادة ٨٥٨ )

تنهى الوكالة بنهاية الشيء الموكل فيه كالأموال بقبض دينه وقبضه بنفسه

(١) يستفاد حكم الفقرة الأولى والثانية من الدرر وتكملة رد المحتار من أوائل باب عزل الوكيل غرة ٣٥٦

وغرة ٣٥٧ وغرة ٣٥٨

(٢) يستفاد حكمهما من أوائل باب عزل الوكيل من الدرر غرة ٤١٧

(٣) يستفاد حكم فقرتهما من الدرر ورد المحتار غرة ٤١٦ وغرة ٤١٧ من أوائل باب عزل الوكيل

(٤) يستفاد حكمها من أوائل باب عزل الوكيل غرة ٤١٧



## كتاب الرهن

### الفصل الاول

( في شرائط الرهن وبيان ما يجوز رهنه وما لا يجوز )

( مادة ٨٥٩ )

عقد الرهن هو جعل شيء مالى محبوسا في يد المرتهن أو في يد عدل بحق مالى يمكن استيفاءه منه كالا  
أو بعضا (١)

( مادة ٨٦٠ )

يشترط في المرهون أن يكون مالا موجودا متقوما مقدورا للتسليم محوزا لامتقنا مفرغا  
لا مشغولا بحق الراهن بميزا لا مشاعا ولا متصلا بغيره (٢)

( مادة ٨٦١ )

يشترط في مقابل الرهن أن يكون ديننا ثابتا في النعمة أو موعودا به أو عينان من الاعيان المضمونة  
فلا يصح الرهن بالامانات (٣)

( مادة ٨٦٢ )

يشترط لتتمام الرهن ولزومه على الراهن أن يقبضه المرتهن قبضا تاما  
والراهن قبل تسليم الرهن للمرتهن أن يرجع فيه ويتصرف في العين المرهونة (٤)

( مادة ٨٦٣ )

يجوز للراهن والمرتهن أن يشترطا في العقد وضع الرهن عند عدل وأن يتفقا على ذلك بعد العقد  
فإن رضى العدل صار تبده كيد المرتهن ويتم الرهن بقبضه ويلزم الراهن (٥)

( مادة ٨٦٤ )

لا يصح اشتراط تملك العين المرهونة للمرتهن في مقابله دينه ان لم يؤدّه الراهن في الاجل المعين  
لادائه بل يصح الرهن ويطلق الشرط

(١) يستفاد من أول كتاب الرهن من الدرغرة ٣٠٧ ومن رد المحتار غرة ٣٠٨

(٢) يستفاد من الفصل الاول في تفسير الرهن وركنه وشرائطه الخ من كتاب الرهن من الهندية غرة ٤٣٣ و٤٣٣

(٣) يستفاد حكمهما من أو سط باب ما يجوز رهنه وما لا يجوز من الدروردا المختار غرة ٣١٨

(٤) يستفاد حكم فقريتهما من أو ثل كتاب الرهن من الدرغرة ٣٠٨

(٥) يستفاد حكمهما من أول الباب الثاني في الرهن بشرط أن يوضع على يد عدل من الهندية غرة ٤٣٩ ومن

الدرمن أول باب الرهن يوضع على يد عدل غرة ٣٣٣ ٨١

ويصح تركيل الراهن المرتهن ببيع الرهن عند حلول الاجل لاستيفاء دينه من ثمنه وكذا يصح تركيل الراهن العدل أو غير مبالغ بالبيع لابقاء الدين (١)

( مادة ٨٦٥ )

يجوز للديون إعطاء رهن واحد لعدة مدينين سواء كانوا شركاء في الدين المرهون به أو كان لكل منهم دين على الراهن بشرط أن يرهنه عند الكل بعقد واحد بلا تفصيل ويكون كله رهنا عند كل منهم يدينه (٢)

( مادة ٨٦٦ )

يجوز للديون أن يستعير مال غيره ويرهنه بآنه فان أطلق له المعير الاذن ولم يقيد بشئ جازله أن يرهنه بأي قدر كان كثيرا أو قليلا وبأي جنس أراد وعند أي شخص وفي أي بلد شاء وان قيد الاذن بقدر أو جنس أو شخص أو بلد فليس للاستعير مخالفتها الا اذا خالف الى خير بان عينه المعيرة قدرا أكثر من قيمة الرهن فانه يجوز له أن يرهنه بأقل من القدر المعين اذ لم ينقص عن قيمة الرهن (٣)

( مادة ٨٦٧ )

اذا رهن المستعير مال المعير بآنه على حسب ما اشترطه عليه فليس للعير أن يرجع في الرهن بعد تسليحه للمرتهن بل يجسه المرتهن الى أن يستوفي دينه (٤)

( مادة ٨٦٨ )

يجوز للاب أن يرهن ماله عند ولده وأن يرهن مال ولده لنفسه ويجوز له أيضا أن يرهن مال ابنه الصغير بدين على نفسه وبدين على الصغير واذا رهنه بدين نفسه فهلك فان كانت قيمة الرهن أكثر من الدين يضمن الاب قدر الدين لا الزيادة (٥)

( مادة ٨٦٩ )

لا يجوز للوصي رهن ماله عند اليتيم ولا ارتهان مال اليتيم لنفسه وله رهنه عند اجنبى بدين على اليتيم أو على نفسه وله أخذ رهن بالدين المطالب لليتيم (٦)

- (١) يستفاد حكم الفقرة الاولى من أوامر كتاب الرهن من تنقيح الحامدية غرة ٣٨٦ وحكم الفقرة الثانية من أوامر باب الرهن موضح على يد مدلل من الدر غرة ٣٣٤ - (٢) يستفاد حكمها من الدرورد المختار من أوامر باب ما يجوز ارتهانه وما لا يجوز غرة ٣٣٠ - (٣) يستفاد حكم فقرتها من أوامر باب التصرف في الرهن الخ من الدرورد المختار غرة ٣٣١ و ٣٣٠ - (٤) نصير بهم بمحض رهن المستعار ليرهنه فيثبت له حكم الرهن ملك الراهن فيتمتع رجوع المعير فيه ويكون لا راجع للمادة الى قوله وله أخذ رهن الخ من أوامر باب ما يجوز ارتهانه الخ من الدر غرة ٣١٩ (٦) يستفاد حكم هذه المادة الى قوله وله أخذ رهن الخ من أوامر باب ما يجوز ارتهانه الخ من الدرورد المختار غرة ٣١٩ ويستفاد حكم الباقي من أوامر فصل الرهن من أدب الاوصياء بهامش جامع الفصولين غرة ٢١٧

## الفصل الثاني

### (في أحكام الرهن)

(مادة ٨٧٠)

للمرتهن حق حبس الرهن لاستيفاء الدين الذي رهن به وليس له أن يسكه بدين آخر على الراهن سابق على العقد أو لاحق به

وفاسد الرهن كصحة في الأحكام كلها فللمرتهن حق حبسه الى أن يصل اليه دينه بتمامه اذا كان الرهن سابقا على الدين (١)

(مادة ٨٧١)

المرتهن أحق بالرهن من الراهن واذا مات الراهن مدينونا فالمرتهن أحق به من سائر الغرماء الى أن يستوفى حقه وما فضل منه للغرماء (٢)

(مادة ٨٧٢)

الرهن لا يمنع المرتهن من مطالبة الراهن بدينه ان كان حالا فان كان مؤجلا فليس للمرتهن مطالبة به الا عند حلول الاجل (٣)

(مادة ٨٧٣)

اذا قضى الراهن بعض الدين فلا يكلف المرتهن بتسليمه بعض الرهن بل يحبس الى استيفاء ما بقى منه ولو قليلا (٤)

انما اذا كان المرهون شيئين وعين لكل منهما مقدار من الدين وأدى الراهن مقداره ما عليه لاحدهما كان له أن يأخذه أما اذا لم يعين فليس له الاخذ بجزء الكل بكل الدين (٥)

(مادة ٨٧٤)

لمعبر الرهن أن يجبر المستعير الراهن على فكاك الرهن وتسليمه اليه الا اذا كانت العارية مؤقتة بمدة معلومة فليس له جبره على ذلك قبل مضي المدة وله جبره بعد مضيها (٦)

(١) يستفاد حكم فقرتيهما من أوسط كتاب الرهن من تنقيح الحامدية غرة ٣٧٤ و ٣٧٥

(٢) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية من أوسط كتاب الرهن آخر غرة ٣٧٤

(٣) يستفاد من الدر من أوائل كتاب الرهن غرة ٣١٠

(٤) يستفاد حكم هذه الفقرة من أوسط كتاب الرهن من الدر غرة ٣١٢

(٥) يستفاد حكم هذه الفقرة من الدر من أوخر باب ما يجوز رهنه غرة ٣٣١

(٦) يستفاد حكمهما من أوسط الرهن من تنقيح الحامدية غرة ٣٧٢

( مادة ٨٧٥ )

لا يكلف مرتهن معه رهنه تمكين الراهن من استلامه الرهن ليبيعه لقضاء دينه لان حكم الرهن الجبس الدائم حتى يقبض دينه (١)

( مادة ٨٧٦ )

اذا أراد المعير فكاك الرهن ودفع الدين المطلوب للمرتهن يجبر المرتهن على القبول ويرجع المعير على المستعير بما آذاه من الدين ان كان الدين قدر قيمة الرهن وان أقل لا يجبر على تسليم الرهن فان كان أكثر فالزائد تبرع فلا يرجع به على المستعير (٢)

( مادة ٨٧٧ )

لا يسلط الرهن بموت الراهن ولا بموت المرتهن ولا بموتهما ويبقى رهنا عند الورثة (٣)

( مادة ٨٧٨ )

اذا مات الراهن المستعير ملسا يبق الرهن على حاله محبوسا في يد المرتهن ولا يباع بدون رضا المعير (٤)

( مادة ٨٧٩ )

اذا مات المعير مديونا يؤول الرهن للمستعير الراهن بوفاء دين نفسه وتخليص الرهن وان عجز عن قضاء دينه يبق الرهن على حاله عند المرتهن ولو ورثة المعير ان يؤولوا الدين ويستخلصوا الرهن (٥)

( مادة ٨٨٠ )

اذا مات الراهن باع وصيه الرهن باذن مرتهنه وقضى منه الدين للمرتهن فان لم يكن له وصى ينصب القاضي له وصيا أو يأمره ببيع وقضاء الدين المرهون به من ثمنه (٦)

( مادة ٨٨١ )

اذا مات المرتهن تقوم ورثته مقامه في حبس الرهن الى استيفاء الدين (٧)

( مادة ٨٨٢ )

اذا مات العدل بوضع الرهن عند عدل غيره بتراضي الطرفين فان اختلفا بيضه الحاكم عند عدل وان شاء وضعه عند المرتهن اذا كان مثل العدل في العدالة وان كره الراهن (٨)

(١) يستفاد حكمهما من أواخر كتاب الرهن من الدرر المختار غرة ٣١٢ وسيله في الدرر المختار غرة ٣٣١ من الدرر المختار - (٢) يستفاد حكمهما من أوسط باب التصرف في الرهن غرة ٣٣١ من الدرر المختار - (٣) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية من أواخر كتاب الرهن غرة ٢٨٦ - (٤) يستفاد حكمهما من الدرر المختار - أوسط باب التصرف في الرهن غرة ٣٣٣ - (٥) يستفاد حكمهما من الدرر المختار - باب التصرف في الرهن غرة ٣٣٣ - (٦) يستفاد حكمهما من الدرر المختار - أواخر باب التصرف في الرهن غرة ٣٣٤ - (٧) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية من أواخر كتاب الرهن غرة ٣٧٦ - (٨) يستفاد حكمهما من الهندية من أواخر الباب الثاني في الرهن بشرط أن يوضع على يد عدل غرة ٤٤٣

(مادة ٨٨٣)

إذا مات المرتهن بجهل الرهن ولم يوجد في تركته قيمة الرهن تصير ديناً واجب الاداء من تركته وتقضى الورثة من الراهن مقدار دين موزعهم (١)

## الفصل الثالث

(في تصرف الراهن والمرتهن)

(مادة ٨٨٤)

كل تصرف من التصرفات المحققة للفسخ كالبيع والاجارة والهبة والصدقة ونحو ذلك اذا فعله الراهن قبل سقوط الدين عنه يتوقف نفاذه على رضا المرتهن ولا يبطل حقه في حبس الرهن الا اذا اجاز المرتهن أو قضى الزاين دينه فيئذ تنفذ تصرفاته ويخرج المرهون عن عهدة المرتهن لكن في صورة البيع يتحول حق المرتهن الى الثمن بخلاف بدل الاجارة (٢) وكذلك اذا أقر الراهن بالمرهون لغيره فلا يصح اقراره في حق المرتهن ولا يسقط حقه في حبس الرهن الى استيفاء دينه (٣)

(مادة ٨٨٥)

كما لا يملك الراهن بيع الرهن ولا اجارته ولا اعارته ولا رهنه بدون رضا المرتهن فكذلك المرتهن لا يجوز له بيع الرهن الا اذا كان وكيلًا في بيعه من قبل الراهن وليس له ايداعه ولا اجارته ولا اعارته ولا رهنه بلا إذن الراهن وان فعل ذلك يكون متعدياً ويضمن بتعديه قيمة الرهن بالغة ما بلغت (٤)

(مادة ٨٨٦)

إذا باع الراهن الرهن بلا إذن المرتهن واستلمه المشتري فهلك في يده قبل أن يحجز المرتهن البيع فلا تصح بعده هلاكه الاجازة والمرتهن ان خياره فان شاء ضمن المشتري قيمته يوم هلاكه وان شاء ضمنها الراهن (٥)

وان تعدى المرتهن وباع الرهن بلا إذن الراهن واستلمه المشتري فهلك في يده قبل الاجازة يكون للراهن ان خياره في تضمين المشتري أو المرتهن

(١) يستفاد حكمهما من تنقيح الحامدية من أو آخر كتاب الرهن غرة ٢٨٦ — (٢) يستفاد حكم هذه الفقرة من أوائل باب التصرف في الرهن من الدرر والمختار غرة ٣٣٩ و ٣٣٠ — (٣) يستفاد حكم هذه الفقرة من أو آخر كتاب الرهن من تنقيح الحامدية غرة ٢٧٧ — (٤) يستفاد حكم هذه المادة من أو وسط الرهن من تنقيح الحامدية غرة ٢٧٠ غرة ٢٧٩ و ٢٧٩ — (٥) يستفاد حكمهما مع فقرتهما من أو وسط كتاب الرهن من تنقيح الحامدية غرة ٢٧٠

## (مادة ٨٨٧)

إذا تعدى المرتهن ورهن الرهن بلا إذن الراهن فهلك في يد المرتهن الثاني قبل الإعادة إلى المرتهن الأول فللراهن الأول الخيار إن شاء ضمن المرتهن الأول قيمة الرهن بالغة ما بلغت ويصير ضمانه رهنا ويملكه المرتهن الثاني بالدين وإن شاء ضمن المرتهن الثاني ويكون الضمان رهنا عند المرتهن الأول وبطل رهن الثاني ويكون للمرتهن الثاني الرجوع على الأول بما ضمنه وبدينه

ولورهن المرتهن الأول عند الثاني باذن الراهن الأول صح الرهن الثاني وبطل الرهن الأول (١)

## (مادة ٨٨٨)

يجوز للمرتهن أن يعير الرهن للراهن فيخرج من ضمان المرتهن وله استرداده إلى يده فإن استرده وأعاد قبضه عاد ضمانه عليه لبقا بمقتد الرهن

فإن هلك الرهن في يد الراهن المستعير هلك مجازا بأي بلاسقوط شيء من الدين ويكون المرتهن في هذه الصورة أسوة الغرماء

فإن كان الراهن أعطى المرتهن كفيلا بتسليمه الرهن المعار فلا يلزم الكفيل شيء ثم لا ك الرهن في يد راهن منطروجه من حكم الرهن وإن كان العقد باقيا

أما إن كان الراهن أخذه بغير رضا المرتهن جاز ضمان الكفيل أي الزامه بتسليمه

فإن مات الراهن المستعير قبل استرداد العين المرهونة وأعادتها إلى يد المرتهن فالمرتهن أحق بها من سائر غرماء الراهن فلا يشاركون المرتهن فيه (٢)

## (مادة ٨٨٩)

إذا باع المرتهن ثمار العين المرهونة بلا إذن الراهن الحاضر أو بلا إذن القاضي لو الراهن غائب فإنه يضمن قيمتها (٣)

## (مادة ٨٩٠)

يجوز للمرتهن أن يسافر بالرهن إذا كان الطريق آمنا إلا إذا قيد الراهن بالمصرف فلا يجوز له السفر (٤)

(١) يستفاد حكم فقرتهما من: تنقيح الحامديةقرة ٣٧٩

(٢) يستفاد حكم فقرتهما من: أوائل باب التصرف في الرهن غرة ٣٢٨ و ٣٢٩

(٣) يستفاد حكمهما من: تنقيح الحامدية من أوسط كتاب الرهن غرة ٣٧٢

(٤) يستفاد حكمهما من: الدرر المختار من أواخر كتاب الرهن غرة ٣١٥

## (مادة ٨٩١)

لا يجوز للمرتهن أن ينتفع بالرهن منقولا كان أو عقارا بدون إذن الراهن وله أن يؤثره بانفذه ويدفع الاجرة للراهن أو يحتسبها من أصل الدين برضا الراهن وإن بطل الرهن ولو أذن الراهن للمرتهن في استعمال الرهن والاستفاد به أو اعارته للعمل فهلك الرهن قبل الشروع في الاستعمال أو العمل أو بعد الفراغ منه هلك بالدين وإن هلك في حالة الاستعمال والاستفاد أو في حالة العمل المستعار له حسبما أذن به الراهن هلك أمانة أي لا ضمان على المرتهن فلا يسقط شيء من الدين ولو سكن المرتهن الدار المرهونة فلا أجر عليه ولو اختلف الراهن والمُرتهن في وقت هلاك الرهن فقال المرتهن هلك في وقت العمل وقال الراهن هلك قبل العمل أو بعده فالقول للمُرتهن والبينة للراهن (١)

## (مادة ٨٩٢)

المصاريف اللازمة لحفظ الرهن وصيافته تكون على المرتهن والمصاريف اللازمة لنفقته كسمايته وعقار أو سقى الأرض وتلقيح الشجر وكل ما به اصلاحه وبقاؤه يكون على الراهن وكل ما وجب على أحدهما فإدائه الآخر فإن كان أداه بأمر القاضي ويجعله ديناً له على الآخر فله الرجوع عليه وإن أداه بلا أمر القاضي فهو متبرع لا رجوع له على الآخر بشئ مما أداه (٢)

## الفصل الرابع

(فيما يترتب على المرتهن والراهن عند هلاك الرهن)

## (مادة ٨٩٣)

يجب على المرتهن أن يعتني بحفظ الرهن كاعتنائه بحفظ ماله وله أن يحفظه بنفسه وزوجته وولده وغيرهما ممن هو في عياله الساكنين معه وما جرى مجراهم ممن يأتمنه على حفظ ماله (٣)

## (مادة ٨٩٤)

الرهن مضمون على المرتهن بهلاكه بعد قبضه بالقل من قيمته ومن الدين وتعتبر قيمته يوم قبضه لا يوم هلاكه (٤)

(١) يستفاد حكم الفقرة الأولى من الدرر المختار من أوائل فصل في مسائل متفرقة من الرهن غرة ٣٣٦ و ٣٣٧ و باقي فقراتها من أواسط باب التصرف في الرهن غرة ٣٣٠ — (٢) يستفاد حكم فقرتها من الدرر المختار من أواسط كتاب الرهن غرة ٣١٤ و ٣١٣ — (٣) يستفاد حكمها من الدرر المختار من أواسط كتاب الرهن غرة ٣١٣ — (٤) يستفاد حكمها من الدرر المختار من أوائل كتاب الرهن غرة ٣٠٩

## ( مادة ٨٩٥ )

إذا هلك الرهن في يد المرتهن وكانت قيمته مساوية لقدر الدين سقط الدين بتمامه عن الراهن وصار المرتهن مستوفيا لحقه سواء كان هلاكه بتعدي المرتهن أو بآفة قهربية (١)

## ( مادة ٨٩٦ )

إذا هلك الرهن في يد المرتهن وكانت قيمته أكثر من الدين سقط الدين عن الراهن أما الزيادة فلا تلزم المرتهن ولا يضمنها للراهن إن كان هلاك الرهن بدون تعديه ويكون عليه ضمانه للراهن إن كان هلاك الرهن ناشئا عن تعديه أو تقصيره في حفظه أو حفظه عند غير من يأتمنه على حفظ ماله

## ( مادة ٨٩٧ )

إذا هلك الرهن في يد المرتهن وكانت قيمته أقل من الدين سقط من الدين بقدره ورجع المرتهن بما بقي له من الدين على الراهن

وكذلك الحكم إذا نقص الرهن قدرا أو وصفا في يد المرتهن فإنه يسقط من الدين بقدره

## ( مادة ٨٩٨ )

إذا كان الرهن في يد المرتهن لدين موعود به بان كان قدره ليقرضه ديناً وسمى قدره فهلك الرهن في يد المرتهن قبل إقراضه كان مضمونا عليه بما وعد من الدين المسمى إذا كان الدين مساويا لقيمة الرهن أو أقل منه قيمة فيؤمر بتسليمه الدين للراهن جبرا فإن كان الدين أكثر من قيمة الرهن فهو مضمون عليه بقيته وإن لم يكن قدر الدين مسمى فلا ضمان على المرتهن بهلاك الرهن (٢)

## ( مادة ٨٩٩ )

إذا هلك الرهن في يد المرتهن بعد استيفاء دينه من الراهن أو بعد حالته بدينه على آخر وكانت قيمته قدر الدين أو أكثر فإنه يملك بالدين ويلزم المرتهن أن يرد ما قبضه إلى الرهن وتبطل الحوالة وإن كانت قيمته أقل من الدين يلزم المرتهن أن يرد للراهن مما قبضه قدر قيمة الرهن ولا تبطل الحوالة فيما زاد على قيمة الرهن (٣)

## ( مادة ٩٠٠ )

إذا استحق الرهن بعد هلاكه عند المرتهن وقيته قدر الدين أو أكثر ضمن المستحق قيمته للراهن صار المرتهن مستوفيا لدينه بهلاك الدين عنده (٤)

(١) يستفاد حكمها من الدر من أوسط كتاب الرهن غرة ٣١٠ وكذا ما بهما من المادة الثانية والفقرة الأولى من الثالثة والفقرة الثانية منها يستفاد حكمها من تنقيح الحامدية من أوائل كتاب الرهن غرة ٣٦٥

(٢) يستفاد حكمها من الدر من أوسط باب ما يجوز أزارتها غرة ٣١٨ — (٣) يستفاد حكمها من الدر من أواخر فصل في مسائل شق الرهن غرة ٣٣٨ — (٤) يستفاد حكمها مع فقرتها من الهندية من أوائل الباب الثالث في هلاك المرهون غرة ٤٤٥ ومن الدر أيضا من أواخر باب الرهن يوضع على يده غرة ٣٣٦



وإن ضمن المستحق المرتهن القيمة يرجع المرتهن على الراهن بالقيمة وبالدين

(مادة ٩٠١)

إذا استحق بعض الرهن وهو في يد المرتهن فإن كان المستحق مشاعاً بطل الرهن فيمالبى وإن كان معيناً بلى الرهن فيمالبى منه ويجبس بكل الدين (١)

(مادة ٩٠٢)

إذا سرق الرهن في يد المرتهن أو العطل بلا قصير منه في حفظه وكانت قيمته قدر الدين أو أكثر سقط الدين عن الراهن ولا يضمن المرتهن الزيادة إلا إذا ثبت أن الرهن لم يكن موضوعاً في حرز مثله (٢)

(مادة ٩٠٣)

إذا هلكت زوائد الرهن في يد المرتهن فأنه لا يهلك مجازاً (٣)

(مادة ٩٠٤)

إذا ادعى المرتهن هلاك الرهن يصدق بيمينه ولا يضمن ما زاد من قيمة الرهن على قدر الدين (٤)

## الفصل الخامس

(في سداد الدين من الرهن)

(مادة ٩٠٥)

إذا حل أجل الدين يجبر الراهن على بيع الرهن ووفاء الدين من ثمنه إن لم يدفعه ويقف الرهن (٥)

(مادة ٩٠٦)

إذا امتنع الراهن من أداء الدين وعن بيع الرهن ووفائه من ثمنه بعد أمر الحاكم له بذلك يبيع الحاكم قهراً ويعطى الدين من ثمنه وإن كان الرهن دارسكاً وليس له غيرها

(مادة ٩٠٧)

إذا حل أجل الدين والراهن غائب غيبة منقطعة بان لم يعلم مكانه يرفع المرتهن الأمر إلى الحاكم فيبيع الحاكم الرهن ويقضى منه دينه (٦)

(١) يستفاد حكمه من الدرر وأخر فصل في مسائل شق الرهن غرة ٣٣٧ — (٢) يستفاد حكمه من تنقيح الحمدي من أوائل كتاب الرهن غرة ٣٦٥ — (٣) يستفاد حكمه من الدرر من أوائل فصل في مسائل شق الرهن غرة ٣٣٦ — (٤) يستفاد حكمه من تنقيح الحمدي من أوائل كتاب الرهن غرة ٣٦٦ — (٥) يستفاد حكمه من المادة والمادة ٣٤٥ من رد المحتار وأخر باب ما يجوز ارتبائه الخ غرة ٣٣٣ ومن أوائل كتاب الرهن من تنقيح الحمدي غرة ٣٦٦ — (٦) يستفاد حكمه من المادة ٣٤٥ من رد المحتار وأخر باب ما يجوز ارتبائه الخ من الدرر والمختار غرة ٣٣٣

( مادة ٩٠٨ )

إذا خيف على الرهن التلف والراهن غائب لا يعرف مكانه يبيعه المرتهن باذن الحاكم أو يبيعه الحاكم ويكون عندها مكانه وإن باعه المرتهن بدون اذن الحاكم مع امكان الاستئذان قبل تلفه كان ضامنا لقيمته بالغة ما بلغت (١)

( مادة ٩٠٩ )

الوكيل يبيع الرهن يبيعه عند حلول الاجل ويقضى الدين منه فان امتنع الوكيل وكان الراهن غائبا يجبر الوكيل على البيع وان كان الراهن حاضرا لا يجبر الوكيل بل يجبر الراهن على بيعه فان امتنع يبيعه الحاكم وبوفى الدين من غنمه (٢) والوارث بعد موت الراهن كل راهن فيما ذكر

كتاب الصلح

( مادة ٩١٠ )

الصلح عقد وضع لرفع النزاع وقطع الخصومة بين المتصالحين بتراضيهما (٣)

( مادة ٩١١ )

يصح الصلح عن الحقوق المقتر بها المدعى عليه والمنكر لها والتي لم يدف فيها اقرارا ولا انكارا (٤)

( مادة ٩١٢ )

يشترط أن يكون المصالح عنه حقا للصالح ثابتا في المثل يجوز اخذ البذل في مقابلته سواء كان مالا كالعين والدين أو غير مال كالنفقة وحق القصاص والتعزير ويشترط أن يكون معلوما ان كان مما يحتاج الى التسليم (٥)

( مادة ٩١٣ )

يصح أن يكون بدل الصلح مالا أو منفعة ويشترط أن يكون ملكا للصالح وأن يكون معلوما ان كان مما يحتاج الى القبض والتسليم وأن يكون مقبوضا وقت الصلح ان كان الصلح عن دين بدين من جنس آخر (٦)

(١) يستفاد حكمهما من أوسط كتاب الرهن من تنقيح الحامدية غرة ٢٧٣ - (٢) يستفاد حكمهما من الدرود المختار من أوسط باب الرهن بوضع على يده بدل غرة ٣٢٥ - (٣) تستفاد من الدر أول كتاب الصلح غرة ٧٣٤ ومن الهندية أول الباب الاول في تفسيره الخ غرة ٢١٣ - (٤) يستفاد حكمهما من الدر من أوائل كتاب الصلح غرة ٧٣٥ (٥) يستفاد حكمهما من أوائل كتاب الصلح من الدر ونكلمة رد المختار غرة ٢٠٣ و ٢٠٤ - (٦) يستفاد حكم أول هذه المادة من أوائل كتاب الصلح من الدر ونكلمة رد المختار غرة ٢٠٤ و ٢٠٣ وآخرهما من أوسط كتاب الصلح منها غرة ٢٢١ وأوسطها وهو كون البذل ملكا الخ من أوسط الباب الاول في تفسيره الخ غرة ٢١٤ من الهندية

## الفصل الاول

(في الصلح عن الاعيان)

(مادة ٩١٤)

اذا كان المدعى به عيناً معينة داراً أو أرضاً أو عرضاً أو قرراً المدعى عليه بها المدعى وصالحه عنها بنقوده معلومة أو بغيره معلوم أو بغيره معلوم صرح الصلح ويكون حكمه حكم البيع فيثبت فيه خيار العيب والرؤية والشرط للمصالح وحق الشفعة بخلاف العقار المصالح عنه أو المصالح عليه فان كان كل منهما عقاراً وجبت الشفعة فيهما ويفسده جهالة البذل المصالح عليه لاجتهالة المصالح عنه لانه يسقط (١)

(مادة ٩١٥)

اذا كان المدعى به عيناً معينة داراً أو أرضاً أو عرضاً أو قرراً المدعى عليه بها وصالحه عنها بغيره معلومة كسكنى داراً أو زراعة أرض مدته معلومة صرح الصلح ويعتبر باجازه فيبطل الصلح بموت أحدهما ان عقده لنفسه أو بهلاك الهل في المدة

(مادة ٩١٦)

اذا ادعى شخص على آخر عيناً في يده معلومة كانت أو مجهولة وادعى عليه الآخر بعين كذلك في يده واصلحها على أن يكون ما في يده كل منهما في مقابلة ما في يده الآخر صرح الصلح وكان في معنى المقايضة فنجري عليه أحكامها ولا توقف صحته على العلم بالعوضين لعدم الاحتياج فيهما الى التسليم في هذه الصورة (٢)

(مادة ٩١٧)

اذا وقع الصلح عن اقرار على مال معين عن دعوى مال معين واستحق المصالح عنه كله أو بعضه بالينة يسترد من بدل الصلح الذي قبضه المدعى مقدار ما أخذ بالاستحقاق من المدعى عليه ان كلا فكل وان بعضاً فبعضاً (٣)

(مادة ٩١٨)

اذا وقع الصلح عن اقرار على مال معين عن دعوى مال معين ثم استحق بدل الصلح كله أو بعضه وهو مما يتعين بالتعيين يرجع المدعى على المدعى عليه بكل المصالح عنه أو بقدر المستحق اذا استحق

(١) يستفاد حكمها والى بعدها من الدرر المختار من أوائل كتاب الصلح غرة ٧٣٥ و ٧٣٦

(٢) يستفاد حكمها من أوائل كتاب الصلح من الدرر المختار غرة ٣٠٣

(٣) يستفاد حكم هذه المادة والى بعدها من أوائل كتاب الصلح من الدرر المختار غرة ٣٠٨ و ٣٠٩

بعضه وان كان مما لا يتعين بالتعيين وهو من جنس المدعى به أو من غير نفسه ولكن استحق قبل  
الاقتراق عن المجلس يرجع المدعى بمثل ما استحق وان كان بعد الاقتراق يطل الصلح  
(مادة ٩١٩)

اذا وقع الصلح عن انكار على شيء معين من دعوى عين معينة ثم استحق المدعى به كله أو بعضه  
يرجع المدعى عليه بمقابله من العوض على المدعى ويرجع المدعى بالخصومة فيه والدعوى على  
المستحق وان استحق بدل الصلح كله أو بعضه يرجع المدعى بالدعوى كلاً أو بعضاً على حسب  
القدر المستحق اذا كان بدل الصلح مما يتعين بالتعيين وان كان مما لا يتعين بالتعيين وهو من  
جنس المدعى به أو من غير نفسه ولكن استحق قبل الاقتراق عن المجلس يرجع المدعى بمثل  
ما استحق وان كان بعد الاقتراق يطل الصلح كما تقدم (١)

(مادة ٩٢٠)

اذا ادعى حقاً في دار لم يبينه فصول عن ذلك ثم استحق بعض الدار فلا يسترد المدعى عليه شيئاً من  
العوض وان استحق كل الدار يسترد العوض كله (٢)

(مادة ٩٢١)

اذا كان المدعى به عيناً معينة داراً أو أرضاً أو عرضاً وأنكر المدعى عليه دعوى المدعى أو سكت  
ولم يبدأ قراراً ولا انكاراً ثم اصطلحاً على شيء معين داراً أو عقاراً أو عرضاً أو نقداً يعتبر ذلك الصلح  
فداء من الامين وقطعاً للنازعة في حق المدعى عليه ويوفى حق المدعى فقبض عليه أحكامه (٣)

(مادة ٩٢٢)

اذا كان للصبي المميز دين وكان مأذوناً له بالتجارة وليس له بينة على الدين جازله أن يصلح غريمه  
على بعضه أو على شيء آخر قيمته أقل من الدين وان كان له بينة على الدين لا يجوز له ذلك (٤)

(مادة ٩٢٣)

اذا كان للصبي دين على آخر وكان له بينة عادلة أو كان المدينون مقرراً الدين أو مقضياً عليه به فلا  
يجوز لو وصيه أو أوليه أن يصلح على بعض الدين الا اذا كان الدين وجب بعقده فانه يجوز صلحه

(١) يستفاد حكم هذه المادة من أوائل كتاب الصلح من الدرر وتكملة رد المحتار غرة ٢١١ و ٢١٢

(٢) يستفاد حكمهما من الدرر رد المحتار من أو حارب باب الاستحقاق غرة ١٩٩ ومن أو وسط الباب العشرون من  
الهندية من كتاب الصلح غرة ٣٦٢

(٣) يستفاد حكم هذه المادة من أوائل كتاب الصلح من الدرر رد المحتار غرة ٧٣٦

(٤) يستفاد حكم هذه المادة من الدرر وتكملة رد المحتار من أوائل كتاب الصلح غرة ٢٠٢

على نفسه ويضمن قدر الدين للصبي وان صالح عن الدين على مال آخر ان كانت قيمته قدر الدين أو أقل بغبن يسير يجوز الصلح وان بغبن فاحش لا يجوز فان خشي الوصي أو الولي ان لا يثبت كل الدين بان لم تكن له يئنة والمديون منكروا يقدم على اليقين جاز للولي أو الوصي أن يصالح على بعضه ويأخذ الباقي (١)

(مادة ٩٢٤)

اذا ادعى على الصبي المميز بدين وكان للدهي يئنة تثبت به ادعواه فلو وصى أو الولي أن يصالح على شيء ويدفع الباقي وان لم تكن للدهي يئنة فلا يجوز للولي أو الوصي أن يصالح على شيء تمام (٢)

(مادة ٩٢٥)

اذا كان للصبي المأذون له بالتجارة دين على آخر جاز له أن يصالح بنفسه مدنيونه على تأجيل الدين الى أجل معلوم (٣)

(مادة ٩٢٦)

الوكيل بالخصومة لا يملك الصلح فان صالح عن الدعوى الموكل بالخصومة فيها بلا إذن موكله فلا يصح صلحه (٤)

(مادة ٩٢٧)

اذا وكل المديون وكيلًا بالصلح وكان مقرا بالدين فان أضاف الوكيل الصلح الى الموكل نفذ الصلح على الموكل ووجب بدل الصلح عليه وان أضاف الصلح الى نفسه نفذ الصلح على الموكل أيضا ويطالب الوكيل ببذل الصلح ثم يرجع به على الموكل

وان كان المديون منكرًا فوكل وكيلًا بالصلح فان أضاف الوكيل الصلح الى الموكل نفذ الصلح على الموكل ووجب بدل الصلح عليه وان أضاف الصلح الى نفسه نفذ الصلح على الموكل ووجب بدل الصلح على الوكيل ثم يرجع به على الموكل (٥)

(مادة ٩٢٨)

لرب الدين أن يصالح مدنيونه على بعض الدين ويكون أخذًا لبعض حقه وإبراء عن باقيه (٦)

- (١) يستفاد حكم فقرتيهما من أواسط صلح الأب والوصي من الانقروية غمرة ٢٤٤ و ٢٤٥ الاقوله وان صالح من الدين الى آخر الفقرة الاولى فانه يستفاد من جامع القصولين من أواسط الفصل السابع والعشرين غمرة ٢٤
- (٢) يستفاد حكمهما من أواسط صلح الأب والوصي من الانقروية غمرة ٢٤٥
- (٣) يستفاد حكمهما من أواسط صلح الأب والوصي من الانقروية غمرة ٢٤٦
- (٤) يستفاد حكمهما من الدرود المختار من أول الوكالة بالخصومة غمرة ٢٣٥
- (٥) يستفاد حكم فقرتيهما من أواسط العاشر فيما يضمن به الوكيل الخ من كتاب الوكالة غمرة ٣٨ من الانقروية
- (٦) يستفاد حكمهما من أول فصل في دعوى الدين من الدرود المختار غمرة ٣٣٤ و ٣٣٥ من كتاب الصلح

## الفصل الثاني

### (في أحكام الصلح)

(مادة ٩٢٩)

إذا تم الصلح على الوجه المطلوب دخل بدل الصلح في ملك المدعى وسقطت دعواه المصالح عنها فلا يقبل منه الادعاء بها تأييداً ولا يملك المدعى عليه استرداد بدل الصلح الذي دفعه للمدعى (١)

(مادة ٩٣٠)

إذا مات أحد المتصالحين فليس لورثته فسخه لكن لو كان في معنى الاجارة ومات أحدهما قبل مضي المدة يطل بموته فيمالبى (٢)

(مادة ٩٣١)

إذا كان الصلح بمعنى المعاوضة فلكل من الطرفين فسخه بتراضيهما وإذا انسخ يرجع المدعى به للمدعى وبديل الصلح للمدعى عليه (٣)

(مادة ٩٣٢)

إذا كان المدعى عليه منكر المادعى عليه به وصالح المدعى على بدل سقط حق المدعى في الخصومة فليس له أن يخاصمه في الدعوى المصالح عنها ولا أن يحلفه اليين ولا أن ينسخ الصلح (٤)

(مادة ٩٣٣)

إذا ضاع بدل الصلح أو استحق كلاً أو بعضاً قبل تسليمه للمدعى فإن كان مما لا يتعين بالتعيين وهو من جنس المدعى به أو من غير جنسه ولكن ضاع قبل الافتراق عن المجلس فلا ينقض الصلح ويلزم المدعى عليه بمثل ما ضاع كلاً أو بعضاً سواء كان الصلح عن اقرار أو عن انكار وإن كان بدل الصلح مما يتعين بالتعيين فضايع كله أو بعضه قبل تسليمه للمدعى فإن كان الصلح عن اقرار يرجع المدعى على المدعى عليه بالمدعى به كلاً أو بعضاً وإن كان الصلح عن انكار يرجع المدعى إلى الخصامة (٥)

(١) يستفاد حكمهما من الدرر وتكملة رد المختار من أوائل كتاب الصلح غرة ٢٠٦

(٢) يستفاد حكمه من أوائل الباب العشرون في الامور الحادثة بعد الصلح الخ من الهندية غرة ٢٦٠

(٣) يستفاد حكمهما من الدرر وتكملة رد المختار من أوائل كتاب الصلح غرة ٢٣٠

(٤) يستفاد حكمهما من أوائل كتاب الصلح من الدرر وتكملة رد المختار غرة ٢٠٦

(٥) يستفاد حكم فقرتهما من الدرر وتكملة رد المختار من أوائل كتاب الصلح غرة ٢١٢

## الفصل الثالث - في الابرء

(مادة ٩٣٤)

إذا اتصل بالصلح ابراء مخصوص بالمصالح عنه بان قال برئت عنه أو أنا بريء فلا تسمع الدعوى في خصوص ذلك وتسمع في غيره (١)

(مادة ٩٣٥)

من أبرأ شخصاً من حق له عليه يصح الابرء عنه سقط عن المبرأ ذلك الحق

(مادة ٩٣٦)

إذا اتصل بالصلح ابراء عام عن كافة الحقوق والدعاوى فلا تسمع على المبرأ دعوى في أي حق كان قبل الصلح وتسمع على الحق الحادث بعده (٢)

(مادة ٩٣٧)

إذا تعدد المبرؤون يلزم تعيينهم تعييناً كافياً (٣)

(مادة ٩٣٨)

حكم البراءة المنفردة عن الصلح بحكم البراءة المتصلة به في الخصوص والعموم

(مادة ٩٣٩)

لا يتوقف الابرء على قبول المدينون لكن إذا رد قبل القبول ارتد وان مات قبل القبول فلا يؤخذ الدين من تركته (٤)

(مادة ٩٤٠)

لا يصح ابراء المريض في مرض موته وراثته من الدين الذي له عليه أو من بعضه سواء كان على المريض دين أم لم يكن (٥)

(مادة ٩٤١)

إذا أبرأ المريض في مرض موته غير وراثته من الدين الذي له عليه يعتبر ذلك من ثلث تركته بعد وفاء ما يكون عليه من الدين وإن كانت التركة مستغرقة بالدين فلا يعتبر ذلك الابرء والغرماء مطالبون المدينون بما عليه من الدين \* (انتهى)

(١) يستفاد حكمها والتي بعدها من أوسط كتاب الصلح من الدرر وتكملة رد المحتار غرة ٢١٣

(٢) يستفاد حكمها من أوسط كتاب الاقراء من تنقيح المحامدية والعروالي القبية ضمن جواب غرة ٥٨

(٣) يستفاد حكمها من الاقروية من أواخر الفصل الثامن في دعوى الابرء والصلح المختارة ١٠٥

(٤) يستفاد حكمها من الفصل ٣٤ من أوسطه من هبة الدين وما يتصل به من جامع الفصولين غرة ٣١٦

(٥) يستفاد حكم هذه المادة والتي بعدها من أوائل اقرار المريض من الدرر وتكملة رد المحتار غرة ١٥٤ و ١٥٥

تم طبع هذا الكتاب الجليل على هذا الوضع الحسن الجميل مقابلاً على نسخة مؤلفه بالدقة مع ما تحت به من الهوامش في المطبعة الكبرى الاميرية على نفقة نظارة المعارف العمومية في ظل الساحة الفخيمة الخديوية التوفيقية أدام الله أيامه مدى الاعوام والايام وحفظ أنجاله الكرام ورجال حكومته العظام وذلك في أوائل ذي القعدة سنة ١٣٠٨ هجرية

على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التهنية

ملاح بندر التمام وفاح مسك التمام







(فهرست)  
کتاب مرشد الحیران  
الى  
معرفة أحوال الانسان

— .

( الكتاب الاول - في الاموال )

- ٣ ( الباب الاول ) في أنواع الاموال
- ٤ ( الباب الثاني ) في الملكية
- ٥ ( الباب الثالث ) في ملك المنفعة وحق الانتفاع
- ٦ ( الباب الرابع ) في حق السكنى
- ٧ فصل فيما يجوز لصاحب المنفعة من التصرف وما يجب عليه من الضمان
- ٨ فصل في انتهاء حق الانتفاع
- ٩ ( الباب الخامس ) في حقوق الارتفاق
- ٩ الفصل الاول - في الثرب
- ١٠ الفصل الثاني - في حق المرور والجري والمسيل
- ١١ الفصل الثالث - في حقوق المعاملات الجوارية

( الكتاب الثاني - في أسباب المالك )

- ١٣ الفصل الاول - في العقود
- ١٤ الفصل الثاني - في الهبة
- ١٥ الفصل الثالث - في الوصية
- ١٦ الفصل الرابع - في الميراث

( كتاب الشفعة )

- ١٦ الفصل الاول - في تعرضها وأسبابها واستحقاقها
- ١٨ الفصل الثاني - فيما ثبت فيه الشفعة وما لا ثبت
- ١٩ الفصل الثالث - في طلب الشفعة
- ٢١ الفصل الرابع - في حكم الشفعة
- ٢٢ الفصل الخامس - فيما يسقط الشفعة ويطلبها
- ٢٤ ( باب ) في التملك بوضع اليد على الاموال المباحة
- ٢٤ ( باب ) في وضع اليد وعدم سماع الدعوى بمرور الزمان
- ٢٦ ( باب ) في نزاع المالك

## ( في العقود والمدائن والامانات والضمانات )

### ( كتاب العقود على العموم )

- ٢٧ ( الباب الاول ) في ماهية العقد وشرايطه .  
٢٨ الفصل الاول - في أهلية العاقدين  
٢٩ الفصل الثاني - في رضا العاقدين وما يعدم الرضا  
٣٣ الفصل الثالث - في الغبن الفاحش والغلط الواقع في العقود  
٣٤ الفصل الرابع - في محل العقد وفأئده وقصد شرعيته  
٣٤ الفصل الخامس - في أحكام العقود  
٣٦ ( الباب الثاني ) في العقود التي يصح اقترانها وتعلقها بالشرط والتي لا يصح اقترانها وتعلقها به وفي العقود التي يصح اضافتها الى المستقبل والتي لا يصح  
٣٦ الفصل الاول - في ماهية الشرط والتعلق  
٣٧ الفصل الثاني - في بيان العقود التي يصح اقترانها وتعلقها بالشرط والتي لا يصح اقترانها وتعلقها به  
٣٨ الفصل الثالث - في العقود التي يصح اضافتها الى وقت مستقبلي والتي لا يصح اضافتها اليه  
٣٩ ( الباب الثالث ) في أنواع الخيارات  
٣٩ الفصل الاول - في خيار الشرط  
٤٠ الفصل الثاني - في خيار الرؤية وخيار العيب  
( كتاب البيع )  
٤١ الفصل الاول - في عقد البيع  
٤٣ الفصل الثاني - في العاقدين  
٤٥ ( باب ) في شروط المبيع وفيما يجوز به وما لا يجوز وفي كيفية المبيع  
٤٥ الفصل الاول - في شروط المبيع وأوصافه  
٤٧ الفصل الثاني - فيما يجوز بيعه وما لا يجوز  
٤٩ الفصل الثالث - في كيفية بيع المبيع  
٥١ الفصل الرابع - في الثمن

- ٥٣ ( باب ) في حكم البيع  
 ٥٥ ( باب ) في تسليم المبيع  
 ٥٥ الفصل الاول - في كيفية التسليم ومكانه ووقته  
 ٥٨ الفصل الثاني - في حق حبس المبيع لقبض الثمن وفي هلاك المبيع  
 ٦٠ فصل في مصاريف التسليم ولوازم اتمامه  
 ٦٠ فصل فيما يدخل في البيع بعبا وما لا يدخل  
 ٦٢ فصل في أداء الثمن  
 ٦٣ فصل في ضمان المبيع عند الاستحقاق  
 ٦٥ فصل في حكم البناء والغراس  
 ٦٧ فصل في رد المبيع بالعيب القديم  
 ٧٠ فصل في الغبن والتغريب  
 ٧١ ( باب السلم )  
 ٧٣ فصل في بيع الوفاء  
 ٧٤٠ فصل في الاستصناع

### ( كتاب الاجارة )

- ٧٥ ( الباب الاول ) في عقد الاجارة  
 ٧٥ الفصل الاول - في عقد الاجارة وشروط صحتها وبيان مدتها  
 ٧٦ الفصل الثاني - في الاجرة وبيان شروط لزومها  
 ٧٧ ( الباب الثاني ) في اجارة الدواب للركوب والحمل  
 ٧٧ الفصل الاول - في اجارة الدواب للركوب  
 ٧٨ الفصل الثاني - في اجارة الدواب والعربات للعمل  
 ٨٠ ( الباب الثالث ) في اجارة الأدمى للخدمة والعمل  
 ٨١ الفصل الاول - في الاجير الخاص  
 ٨٢ الفصل الثاني - في الاجير المشترك  
 ٨٥ ( الباب الرابع ) في اجارة الدور والحوانيت  
 ٩١ ( الباب الخامس ) في اجارة الاراضى

٩٣	(الباب السادس) في اجارة الوقف
٩٦	فصل في الحكر والكدك والخلو
	(كتاب المزارعة والمساقاة)
٩٨	الفصل الاول - في المزارعة
١٠١	الفصل الثاني - في المساقاة
١٠٣	٠ (كتاب الشراكة)
١٠٤	(الباب الاول) في تصرفات الشركاء في الاعيان المشتركة
١٠٧	(الباب الثاني) في عمارة الملك المشترك
١٠٩	(كتاب العارية)
١١٢	(كتاب القرض)
١١٤	(كتاب الوديعة)
١١٩	(كتاب الكفالة)
١١٩	(الباب الاول)
١١٩	الفصل الاول
١٢١	الفصل الثاني - في الكفالة بالنفس
١٢١	الفصل الثالث - في الكفالة بالمال
١٢٤	الفصل الرابع - في الابرأء من كفالة المال
١٢٥	(كتاب الحوالة)
١٢٥	الفصل الاول - في شروط صحة عقد الحوالة ونفاذه
١٢٦	الفصل الثاني - في الديون التي تجوز الحوالة بها
١٢٦	الفصل الثالث - في احكام الحوالة
١٢٨	الفصل الرابع - فيما يوجب بطلان الحوالة وما لا يوجب
١٢٩	الفصل الخامس - في حكم الحوالة بعد موت أحد المتعاقدين
١٣٠	الفصل السادس - في براءة المحتال عليه

صيفة .

( كآاب الوكالة )	١٣١
( الباب الاول ) في ماهية الوكالة وشروط صحتها	١٣١
الفصل الاول	١٣١
الفصل الثاني - في أحكام الوكالة	١٣٣
الفصل الثالث - في الوكيل بالشراء	١٣٤
الفصل الرابع - في الوكيل بالبيع	١٣٦
الفصل الخامس - في التوكيل بالخصومة	١٣٩
الفصل السادس - في عزل الوكيل	١٤١
( كآاب الرهن )	١٤٢
الفصل الاول - في شرائط الرهن وبيان ما يجوز رهنه وما لا يجوز	١٤٢
الفصل الثاني - في أحكام الرهن	١٤٤
الفصل الثالث - في تصرف الراهن والمرتهن	١٤٦
الفصل الرابع - فيما يترتب على المرتهن والراهن عندهلاك الرهن	١٤٨
الفصل الخامس - في سداد الدين من الرهن	١٥٠
( كآاب الصلح )	١٥١
الفصل الاول - في الصلح عن الاعيان	١٥٢
الفصل الثاني - في أحكام الصلح	١٥٥
الفصل الثالث - في الابرأ	١٥٦

